سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



التقرير السنوي 2025

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

تموز 2026

© تموز، 2026.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية 2026. التقرير السنوي لعام 2025.

لجميع المراسلات، يرجى التواصل على العنوان التالي:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452.
محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2415251-2 (970 +)
فاكس:241531-2 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

رؤيتنا

اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين، في ظل نظـــام مالي مستقـــر وحـــديث

رسالتنا

تعزيز الاستقـــــرار المالي والنقدي، والمساهمة في النمو الاقتصادي

سـلطة النقـد الفلسـطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

مجلس الإدارة*



السيد يحيي شنار
المحافظ-رئيس مجلس الإدارة



السيد محمد مناصرة
نائب المحافظ



الدكتور جون خوري
عضواً



الدكتور سعيد هيفا
عضواً



الدكتور سمير حزبون
عضواً



الدكتور ضرار عليان
عضواً



السيد فريد غنام
عضواً

* تم تعيين السيد مجدي الحسن ممثلا عن وزارة المالية خلفاً للسيد فريد غنام في آب 2025. كما تم تعيين مجلس إدارة جديدة لسلطة النقد الفلسطينية بقرار من السيد الرئيس في نيسان 2026.

تقديم



تتشرف سلطة النقد الفلسطينية أن تقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاعها بمهامها ومسؤولياتها في مجال الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وبما يسهم في تفعيل دورها في الاقتصاد.

يأتي إصدار هذا التقرير في ظل ظروف استثنائية تمر بها فلسطين، بعد أكثر من عامين من العدوان الإسرائيلي غير مسبوق على الأراضي الفلسطينية، وتداعياته على مستوى الاقتصاد المحلي، وما سببه من تراجع وتباين في أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية. إضافة إلى تداعياته على الاقتصادات الإقليمية والعالمية، وحركة التجارة العالمية.

ويتضمن هذا التقرير أربعة أجزاء رئيسة، تتناول أهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصيارفة، وشركات الدفع الإلكتروني).

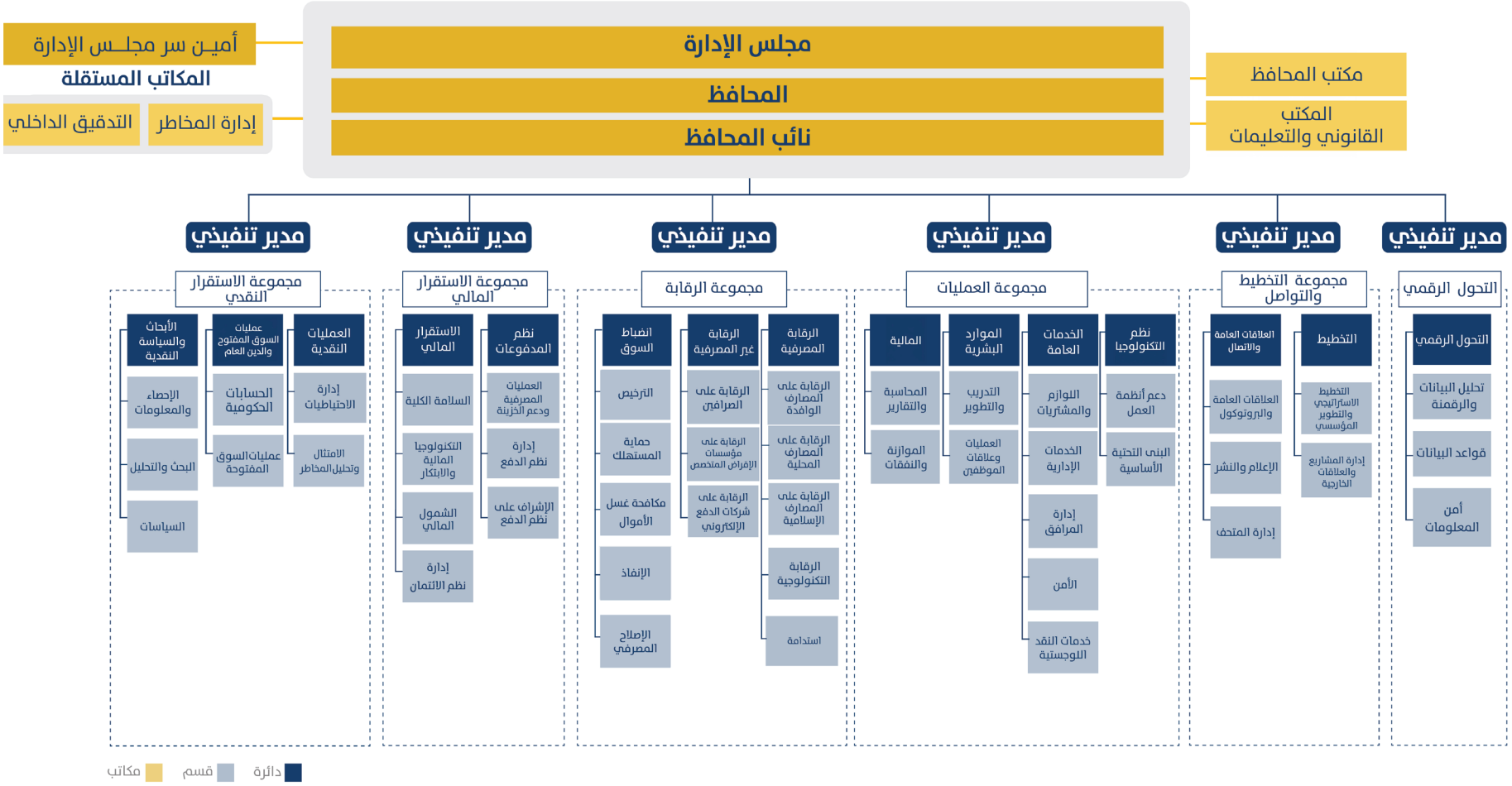
آملين من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم التطورات الاقتصادية والمصرفية التي حدثت خلال العام 2025، في إطار من التحليل المستند إلى المعلومة الدقيقة، والمدعّم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات المحلية والعربية والإقليمية والدولية الشريكة، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ

يحيى شنار

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية



المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد

كما في نهاية عام 2025

المصارف المحلية

1960	بنك فلسطين م.ع.م	75
1995	بنك الاستثمار الفلسطيني	22
1995	بنك القدس	37
1996	البنك الإسلامي العربي	28
1997	البنك الإسلامي الفلسطيني	43
2006	البنك الوطني	38
2016	بنك الصفا	9

المصارف الوافدة

1986	بنك القاهرة عمان	22
1994	البنك العربي	33
1994	بنك الأردن	44
1994	البنك العقاري المصري العربي	7
1995	البنك الأهلي الأردني	11
1995	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	15

مؤسسات الصيرفة

- أفراد: 20
- شركات: 208

شركات الدفع الإلكتروني

6

مؤسسات الإقراض المتخصصة

9

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخص التنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2025 مجموعة من التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية المختلفة، كان أبرزها الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على الدول الشريكة لها، والتطورات الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، كذلك كان لطفرة الذكاء الاصطناعي تأثيراً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي خلال هذا العام. بالمجمل حافظ الاقتصاد العالمي على قدر من الاستقرار، مدفوعاً بتحسن أداء الاقتصادات النامية والصاعدة بشكل أساسي، إضافة إلى استمرار تراجع معدلات التضخم وإن كان بوتيرة منخفضة وبتباطؤ. ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، استقر معدل النمو الاقتصادي العالمي عند نحو 3.4% خلال العام 2025، كما هو في العام السابق.

وفي المقابل، شهدت معدلات التضخم العالمية تراجعاً تدريجياً، إلى نحو 4.1% في العام 2025، مقارنة مع 5.8% في العام السابق. وجاء هذا التراجع على خلفية تراجع أسعار الطاقة والسلع الأساسية عالمياً، والتعافي الكامل لسلاسل الإمداد العالمية وانخفاض تكاليف الشحن، إضافة إلى استمرار التشدد في تطبيق السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية، علما بانتقال هذه البنوك إلى التيسير الحذر في النصف الثاني من العام.

أما على الصعيد المحلي، فقد تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني نسبياً خلال العام 2025، نتيجة اتفاق وقف اطلاق النار نهاية العام، والسماح بدخول بعض السلع والخدمات إلى قطاع غزة، الامر الذي أدى لزيادة المعروض من السلع والخدمات وبالتالي تراجع الضغوط التضخمية. وبالرغم من استمرار الحصار وحالة عدم اليقين، إلا أن السماح بدخول السلع والخدمات، على قلتها، أدى إلى تحسن ملحوظ في حجم الاستهلاك الخاص وهو ما ساهم في تحقيق نمو موجب خلال العام. وبالرغم من هذا التحسن، مازال أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025 أقل من مستواه في فترة ما قبل الحرب، إلا أنه أفضل نسبياً مقارنة بالعام 2024.

ويمكن تلخيص أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025، كما يلي:

تعافي جزئي في الأداء الاقتصادي

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025 مساراً متقلباً اتسم بتعافٍ جزئي ومحدود، في ظل استمرار التوترات الأمنية والسياسية، والإجراءات الاسرائيلية، التي ظلت العامل الأساسي في تحديد اتجاهات النشاط الاقتصادي. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بنسبة 4.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 12.5 مليار دولار أمريكي، بعد ما نما في الضفة الغربية، بنسبة 3.4% ليبلغ ما يقارب 12.0 مليار دولار، ونموه في قطاع غزة، بنحو 34.2% ليسجل حوالي 0.5 مليار دولار فقط. وقد كان الاستهلاك الخاص والاستثمار المحرك الرئيس لهذا النمو، في المقابل، أدى تراجع كل من الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات إلى تثبيط النمو.

وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 2.3% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 2,326.5 دولار. إذ ارتفع في الضفة الغربية، بنحو 1.2% إلى حوالي 3,904.5 دولار، كما تحسن في قطاع غزة بشكل ملحوظ بنسبة 31.7%، ليصل إلى 212.1 دولار. وبالرغم من تحسن نصيب الفرد في قطاع غزة خلال العام 2025، إلا أنه بقي أقل بكثير من مستواه قبل الحرب والبالغ نحو 970 دولار عام 2023، ونحو 1252.5 دولار عام 2022.

تباطؤ معدلات التضخم

بلغ معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2025 نحو 10.5%، مقارنة بحوالي 53.7% في العام السابق، إذ ارتفع مستوى الأسعار في قطاع غزة بنحو 21.9%، مقابل تراجعها بنحو 0.1% في الضفة الغربية. ويُعزى المستوى المرتفع للتضخم إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما رافقه من إغلاق للمعابر وتشديد للحصار، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات حادة في الإمدادات وارتفاع كبير في الأسعار. ومع التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بداية الربع الرابع من العام 2025، وما تبعه من انفراج نسبي في القيود المفروضة على الحركة والتجارة، بدأت الضغوط السعرية بالتراجع، مما أسهم في انخفاض ملموس في معدلات التضخم.

وقد كانت مجموعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية المساهم الأكبر في ارتفاع معدل التضخم خلال هذا العام، إذ أضافت نحو 10.8 نقطة مئوية إلى معدل التضخم، تلتها مجموعة المسكن بمساهمة بلغت 6.2 نقطة مئوية. كما ساهمت مجموعات الصحة والملابس والمواصلات والحماية الشخصية والمطاعم مجتمعةً بمساهمة إيجابية قدرها 1.5 نقطة مئوية. في المقابل، أسهمت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية في تثبيط معدل التضخم بنحو 7.8 نقطة مئوية.

بقاء معدلات البطالة عند أعلى مستوياتها

ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية (بما يشمل العمالة في إسرائيل) بنحو 5.4% خلال العام 2025، مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 720 ألف عامل (منهم نحو 43.8 ألف عامل في سوق العمل الاسرائيلي). وبالرغم من ارتفاع أعداد العاملين، إلا أن معدلات البطالة بقيت عند أعلى مستوياتها منذ عقود، نتيجة استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي شملت منع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، إلى جانب ضعف الاقتصاد المحلي على خلق فرص عمل جديدة. وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن البيانات الرسمية المتوفرة لم تشمل مؤشرات سوق العمل في قطاع غزة، نظراً لاستمرار العدوان الإسرائيلي والظروف الاستثنائية التي حالت دون تنفيذ المسوح الإحصائية.

وشهدت معدلات البطالة في الضفة الغربية تراجعاً طفيفاً خلال عام 2025، إلى نحو 28.7% مقارنة بـ31.5% في العام السابق. وبحسب تقديرات فريق البحث في سلطة النقد، فقد بلغ معدل البطالة في قطاع غزة نحو 70%، جراء استمرار تعطل معظم القطاعات الإنتاجية والضعف الحاد في النشاط الاقتصادي خلال العام. بالمحصلة، بلغ معدل البطالة المُقدّر في فلسطين نحو 43% خلال 2025، وهو مستوى يعكس استمرار الضغوط الهيكلية في سوق العمل، وتراجع القدرة الاستيعابية للاقتصاد في ظل القيود المفروضة على الحركة، وتوقف العمالة في السوق الإسرائيلية، واستمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

تراجع العجز في الحساب الجاري

تراجع العجز في الحساب الجاري خلال العام 2025، بنحو 6.3% مقارنة بالعام 2024، ليبلغ حوالي 2.7 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي تراجع عجز الحساب الجاري، كمحصلة لزيادة الدخل والتحويلات الجارية، في مقابل زيادة عجز الميزان التجاري. فقد ارتفع صافي الدخل خلال 2025 بنحو 18.3% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ ما يقارب 1.1 مليار دولار، نتيجة الزيادة الملحوظة في تعويضات العاملين من إسرائيل بنحو 20.5%، إلى حوالي 641 مليون دولار. كذلك ارتفعت التحويلات الجارية بنحو 15.5%

خلال الفترة ذاتها لتبلغ 1.8 مليار دولار. بالمقابل ارتفع العجز التجاري بنحو 4.3% خلال 2025، ليبلغ نحو 5.6 مليار دولار، حيث ارتفعت الواردات بحوالي 11.6% لتبلغ 9.2 مليار دولار، مقابل ارتفاع الصادرات بنحو 25.4% إلى 3.6 مليار دولار. وبالرغم من تحسن كل من صافي الدخل والتحويلات الجارية، إلا أن العجز مع العالم الخارجي بقي مستمراً خلال هذ العام، مما يزيد من الضغوط على استدامة التمويل الخارجي والحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق استقرار في ميزان المدفوعات.

آفاق قاتمة للاقتصاد الفلسطيني

تشير التنبؤات الصادرة عن سلطة النقد إلى استمرار تأثر الأداء الاقتصادي بالظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي واتساع نطاقه الجغرافي والأمني ليشمل معظم المناطق الفلسطينية. ووفقاً لهذا السيناريو، يُتوقع أن ينمو الاقتصاد المحلي بنسبة 2.7% خلال العام 2026 مقارنة بالعام 2025. وهنا لا بد من الإشارة أن هذا النمو لا يعكس توسعاً حقيقياً في النشاط الاقتصادي، بقدر ما يمثل نمو تصحيحي ويعكس تأثير سنة المقارنة المنخفضة.

وتأتي هذه التنبؤات في ظل بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، وشدة الحساسية لاية تطورات أمنية أو سياسية، ومحدودية قدرة القطاعين العام والخاص على خلق فرص عمل وتحريك عجلة الانتاج في ظل القيود الإسرائيلية المتصاعدة وشح الموارد المالية. كما يغيب عنها أي مؤشرات ملموسة على حدوث تحولات سياسية إيجابية أو تحسن اقتصادي جوهري على المدى المنظور. ونظراً للتقلبات الكبيرة وغير المتوقعة التي يمكن أن تشهدها الظروف السياسية والأمنية، فإن هذه التنبؤات تبقى عرضة لمثل هذه التقلبات، لا سيما تلك المرتبطة باستمرار العدوان على قطاع غزة، وتصاعد القيود على الاقتصاد في الضفة الغربية.

استمرار تصاعد الضغوط على مالية الحكومة

شهدت المالية العامة خلال عام 2025 تفاقم الأوضاع المالية الضاغطة، مع استمرار اقتطاع واحتجاز أموال المقاصة بمبالغ كبيرة وغير مسبوقة، وتوقف التحويلات النقدية منها منذ منتصف العام. وقد انعكست هذه الاقتطاعات مباشرة على قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية، ودخولها أزمة تمويل خانقة تهدد استمرارية تقديم الخدمات الأساسية وتزيد من هشاشة الوضع المالي العام.

وفي هذا السياق، بلغ حجم إيرادات المقاصة التي تم تحويلها خلال العام 2025 حوالي 2 مليار شيكل (تمت خلال النصف الأول من العام)، وهي أقل بكثير من المبالغ المتحصلة خلال السنوات السابقة. على الجانب الآخر ارتفعت الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية وتحصيلات مخصصة) بنسبة 5.3% لتبلغ نحو 5.1 مليار شيكل (1.5 مليار دولار). كما ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية بنحو 18.8% مقارنة بالعام السابق، لتصل نحو 3.2 مليار شيكل (962 مليون دولار) خلال العام. وعلى الجانب الآخر، تراجع إجمالي النفقات على أساس الالتزام بنسبة 2.7% مقارنة بالعام السابق، لتسجل حوالي 18.8 مليار شيكل (5.4 مليار دولار). شكلت فاتورة الأجور والرواتب نحو 44.7% منها، مقابل 42.1% حصة نفقات غير الأجور.

وفي ظل هذه التطورات، ارتفع الدين العام الحكومي نهاية 2025، بنسبة 13.9% ليصل إلى نحو 15.3 مليار شيكل (ما يعادل 4.8 مليار دولار)، ويشكل ما نسبته 27.9% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع صافي المتأخرات المستحقة على الحكومة ليصل إلى نحو 4.1 مليار شيكل (1.2 مليون دولار)، تتوزع بين التزامات

تجاه القطاع الخاص (متأخرات غير الأجور) ومستحقات أجور ورواتب لموظفي القطاع العام، مما يعمّق حالة عدم اليقين المالي ويضعف الثقة في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، ويزيد من الضغوط على البيئة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

القطاع المصرفي يظهر مرونة عالية في مواجهة الأزمات

أظهر القطاع المصرفي الفلسطيني مستوى عالي من المرونة بالرغم من التحديات والمعوقات المؤثرة التي واجهها خلال العام 2025، إذ أظهرت المؤشرات المصرفية تحسناً نسبياً على كافة الأصعدة. ويأتي هذا التحسن والمرونة بإشراف من سلطة النقد وتطبيقها للعديد من الإجراءات والسياسات الرقابية الحصيفة، إضافة الى التزام المصارف بتطبيق أفضل المعايير والممارسات في إدارة المخاطر والحوكمة، واحتفاظها بمستويات مريحة من رأس المال والسيولة، وهو ما مكنها من احتواء المخاطر المباشرة وغير المباشرة للأزمات سالفة الذكر. وفيما يلي ملخص لأبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العام 2025:

- نمو إجمالي الموجودات بنسبة 15.0% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 28.2 مليار دولار، علماً بأن نحو 43.9% من هذه الموجودات بعملة الشيكل الإسرائيلي، مما يجعلها عرضة لتقلبات سعر الصرف.
- ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 16.2%، لتبلغ نحو 23.2 مليار دولار، شكلت ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) نحو 94.2% منها.
- ارتفاع التسهيلات الائتمانية بنحو 5.4% لتبلغ ما يقارب 12.6 مليار دولار، منها نحو 47.1% مقدمة بعملة الشيكل الإسرائيلي، ما يزيد من تأثرها بتقلبات سعر الصرف.
- ارتفاع حقوق الملكية بنحو 3.5%، إلى حوالي 2.4 مليار دولار، مما يعزز قدرة المصارف على امتصاص الصدمات ومواجهة التقلبات.
- ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي، لتبلغ حوالي 131.9 مليون دولار، نتيجة تنويع مصادر الدخل وتراجع نفقات المخصصات الاضافية بشكل ملحوظ.
- انخفاض قيمة الشيكات المتداولة بنسبة 0.4%، لتبلغ نحو 20.2 مليار دولار، كما تراجعت قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد بنسبة 18.7%، لتبلغ نحو 1.4 مليار دولار.

ويُعزى حفاظ القطاع المصرفي على تماسكه في ظل هذه التحديات والتقلبات إلى إجراءات وسياسات سلطة النقد الاستباقية، وتطوير البنية التحتية التقنية، وتحفيز التحول الرقمي والدفع الالكتروني، الأمر الذي ساهم في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي، والمحافظة على الاستقرار المالي في ظل بيئة متقلبة تسودها حالة عدم اليقين. كما واصلت سلطة النقد جهودها للتعامل مع أزمة فائض الشيكل، وبذل كافة الجهود اللازمة للحد من تفاقم هذه الأزمة وانتقالها إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

أهم المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، 2021 - 2025

المؤشر	2021	2022	2023	2024	*2025
الإنتاج والأسعار	**معدل تغير سنوي (%)**				
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)	7.0	4.1	1.0-	22.9-	4.3
الضفة الغربية	7.6	3.8	3.1	13.1-	3.4
قطاع غزة	4.2	5.2	20.6-	83.2-	34.2
معدل التضخم	**معدل تغير سنوي (%)**				
فلسطين	1.2	3.7	5.9	53.7	10.5
الضفة الغربية	1.4	3.7	4.8	2.5	0.1-
قطاع غزة	0.3	3.2	10.5	238.0	21.9
معدل البطالة*	**نسبة من القوى العاملة (%)**				
فلسطين	26.4	24.4	30.4	47.9	43.0
الضفة الغربية	15.5	13.1	18.1	31.5	28.7
قطاع غزة	46.9	45.3	52.9	78.3	70.0
الاستهلاك والاستثمار والادخار	**نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)**				
الاستهلاك الكلي	111.5	120.0	118.2	103.3	103.2
العام	23.6	20.6	18.3	18.3	16.2
الخاص	87.9	99.4	99.9	84.9	87.0
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	25.1	26.9	27.0	29.2	29.2
العام**	5.9	8.1	8.1	8.7	8.8
الخاص**	19.2	18.9	18.9	20.4	20.5
الادخار	14.8	12.1	8.3	10.9	12.1
المالية العامة	**نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)**				
الإيرادات العامة	23.8	25.7	23.5	19.8	18.9
ومنها: إيرادات الجباية المحلية	8.5	9.3	8.8	8.2	8.7
إيرادات المقاصة	15.3	16.4	14.7	11.6	10.2
المنح والمساعدات الخارجية	1.8	1.8	1.9	5.1	5.6
النفقات العامة	23.3	22.6	22.8	24.3	21.8
ومنها: نفقات الأجور والواتب	11.0	10.7	10.2	10.4	9.8
نفقات غير الأجور	9.0	8.4	8.7	9.8	8.6

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025*
النفقات التطويرية	0.9	0.9	1.2	1.1	0.9
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	0.1	1.8	0.6	4.6-	3.0-
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	1.9	3.6	2.6	0.5	2.6
الدين العام الحكومية	21.2	18.5	20.3	26.2	27.9
القطاع الخارجي	**نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)**				
الميزان التجاري	38.4-	45.5-	42.2-	33.6-	32.7-
إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	17.3	18.5	17.0	18.0	21.1
إجمالي الواردات من السلع والخدمات	55.8	64.0	59.2	51.6	53.7
صافي الدخل المحول من الخارج	20.0	23.6	19.7	5.7	6.3
ومنه: تعويضات العاملين في إسرائيل	19.4	22.9	18.4	3.3	4.0
التحويلات الجارية بدون مقابل،	8.5	11.3	10.0	9.8	10.6
ومنها: للقطاع الحكومي	2.2	2.6	2.3	4.7	4.9
الحساب الجاري	9.9-	10.6-	12.5-	18.1-	15.8-
القطاع النقدي والمصرفي	**معدل تغير سنوي (%)**				
إجمالي موجودات القطاع المصرفي	9.0	1.2-	6.5	7.5	0.2
محفظة التسهيلات الائتمانية	6.6	2.8	8.5	0.3-	0.1
ومنها: للقطاع الخاص	5.2	6.9	7.9	4.4-	1.2
إجمالي ودائع العملاء	9.1	0.3-	6.8	6.7	16.4
ومنها: للقطاع الخاص	8.3	0.3-	7.0	6.4	16.5
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	2.7	2.2-	5.2	16.6	6.9-
حقوق الملكية	7.1	5.9	2.4	0.8	3.5
ومنها: رأس المال المدفوع	2.8	2.3	1.7	2.0	1.5
بنود تذكيية					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 2015 = 100)	15,021.7	15,635.0	15,483.0	11,944.0	12,462.9
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	18,109.0	19,165.5	18,635.1	16,016.9	17,167.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (دولار)	3,051.5	3,100.0	2,999.8	2,274.4	2,326.5
مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)	608.5	639.7	588.7	498.3	619.7
متوسط سعر الصرف الفعلي (شيكل لكل دولار)	3.232	3.356	3.683	3.703	3.453

* معدل البطالة في فلسطين وقطاع غزة للاعوام 2024 و 2025 هي تقديرات فريق البحث.
** تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

المحتويات

تقديم V

الملخص التنفيذي VIII

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي 21

الاقتصاد العالمي: استمرار الصمود رغم تزايد الهشاشة 22

الاقتصاد المحلي: تعافٍ جزئي ونمو غير متوازن في ظل استمرار التحديات 25

الأنشطة الاقتصادية (جانب العرض) 27

الطلب الكلي (جانب الانفاق) 29

الأسعار والتضخم 30

القوى العاملة 33

العمالة والبطالة 34

الإنتاجية 36

الأجور والقدرة الشرائية 37

صندوق: أثر تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على القدرة الشرائية 38

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2026 41

الفصل الثاني: مالية الحكومة 44

الإيرادات العامة 45

المنح والمساعدات الخارجية 47

النفقات العامة 47

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض 48

النفقات التطويرية 49

الرصيد المالي 50

المتأخرات 50

الدين العام 51

الفصل الثالث: القطاع الخارجي 53

ميزان المدفوعات 54

الحساب الجاري 54

الحساب الرأسمالي والمالي 59
استدامة الحساب الجاري 59
وضع الاستثمار الدولي 60
الفصل الرابع: القطاع المالي 62
الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية 63
دعم الاستقرار الاقتصادي والإستجابة للتحديات والطوارىء 63
تعزيز الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية 68
تعزيز بيئة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني 71
تطوير البنية التحتية والتحول الرقمي 72
تعزيز التعاون المحلي والدولي 77
إنجازات أخرى 82
الجزء الثاني: القطاع المصرفي 84
أداء القطاع المصرفي 84
تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي 85
تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي 88
أرباح القطاع المصرفي 93
وضع السيولة المحلية 94
معدلات الفائدة وأسعار الصرف في السوق الفلسطيني 94
نظام المدفوعات 96
الجزء الثالث: القطاع غير المصرفي 98
مؤسسات الإقراض المتخصصة 98
قطاع الصرافة 100
شركات الدفع الإلكتروني 101
بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية) 102
قطاع التأمين 104
التأجير التمويلي 105
الملاحق الإحصائية 107

الأشكال البيانية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

شكل 1 - 1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2021-2025 23

شكل 1 - 2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2021-2025 24

شكل 1 - 3: أداء الاقتصاد الأردني، 2021-2025 24

شكل 1 - 4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2021-2025 26

شكل 1-5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2021-2026 27

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2024-2025 27

شكل 1 - 7: معدل النمو الحقيقي بحسب النشاط الاقتصادي، 2025 28

شكل 1 - 8: نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2021-2025 29

شكل 1 - 9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2021-2025 29

شكل 1 - 10: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2024-2025 30

شكل 1 - 11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2021-2025 31

شكل 1 - 12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2021-2025 31

شكل 1 - 13: مستويات التضخم في فلسطين، 2021-2025 32

شكل 1 - 14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2024 و2025 32

شكل 1 - 15: الإطار العام للقوى العاملة في فلسطين، 2025 33

شكل 1 - 16: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، 2025 34

شكل 1 - 17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2021-2025* 35

شكل 1 - 18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2025* 35

شكل 1 - 19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2021-2025* 36

شكل 1 - 20: إنتاجية العامل في السوق المحلي (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2025 36

شكل 1 - 21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2021-2025 37

شكل 1-22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2026 41

شكل 1-23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2025 42

الفصل الثاني: مالية الحكومة

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2025 45

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح نسبة للإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2021-2025 46

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2025 47

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2021-2025 48

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2025 49

شكل 2 - 6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)، 2021-2025 50

شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2025 50

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي (محلي وخارجي) كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2021-2025 51

شكل 2 - 9: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2021-2025 52

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

شكل 3-1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2025 54

شكل 3-2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2021 -2025 55

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي 2021-2025 55

شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2025 55

شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2025 56

شكل 3-6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني (مليون دولار)، 2021 - 2025 56

شكل 3-7: الدخل المحول من الخارج، 2021-2025 57

شكل 3-8: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2021-2025 58

شكل 3-9: التحويلات الجارية (مليون دولار)، 2021-2025 58

شكل 3-10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2021-2025 59

شكل 3-11: وضع الاستثمار الدولي حسب القطاع، 2025 61

الفصل الرابع: القطاع المالي

شكل 4-1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2025 85

شكل 4-2: إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي، 2021-2025 86

شكل 4-3: هيكل ودائع العملاء حسب العملة والنوع والتوزيع الجغرافي، 2025 87
شكل 4-4: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2021-2025 87
شكل 4-5: هيكل حقوق الملكية، 2025 88
شكل 4-6: إجمالي موجودات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2025 89
شكل 4-7: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2021–2025 89
شكل 4-8: هيكل المحفظة الائتمانية حسب العملة والنوع والتوزيع الجغرافي، 2025 90
شكل 4-9: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2024-2025 91
شكل 4-10: الأرصدة المصرفية بحسب الجهة، 2024-2025 92
شكل 4-11: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2024-2025 92
شكل 4-12: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2021-2025 93
شكل 4-13: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2025 93
شكل 4-14: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2021-2025 94
شكل 4-15: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2025 95
شكل 4-16: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (متوسط الفترة)، 95
شكل 4-17: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2021-2025 96
شكل 4-18: الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من الشيكات المتداولة، 2021 - 2025 97
شكل 4-19: هيكل أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة (مليون دولار)، 2021-2025 99
شكل 4-20: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية (مليون دولار)، 2024-2025 99
شكل 4-21: قيمة الحوالات الصادرة والواردة من خلال قطاع الصرافة (مليون دولار)، 2021-2025 100
شكل 4-22: حجم التغير السنوي في حجم العمليات التشغيلية لقطاع الصرافة بحسب المحافظات، 2025 100
شكل 4-23: قيمة المحفظة الالكترونية (مليون دولار)، 2021-2025 101
شكل 4-24: عدد المستخدمين (ألف مستخدم)، 2021-2025 101
شكل 4-25: قيمة الحركات المنفذة – نسبة مئوية 102
شكل 4-26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2021-2025 102
شكل 4-27: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2025 103
شكل 4-28: موجودات قطاع التأمين في فلسطين،(مليون دولار) 2021-2025 104
شكل 4-29: أقساط التأمين بحسب نوع التأمين، 2025 105
شكل 4-30: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2021-2025 105

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي ، 2021-2025 108

جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2021-2025 108

جدول (1-3): معدلات البطالة في دول مختارة، 2021-2025 108

جدول (1-4): معدلات الفائدة الرسمية، 2021-2025 109

جدول (1-5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2021-2025 109

جدول (1-6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2021-2025 109

جدول (1-7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2021-2025 110

جدول (1-8): معدلات التضخم في فلسطين، 2021-2025 111

جدول (1-9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2021-2025* 111

جدول (1-10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2026 112

الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2021–2025 113

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2021–2025 113

جدول (2-3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2021–2025 114

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

جدول (3-1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2021– 2025 115

جدول (3-2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2021– 2025 116

الفصل الرابع: القطاع المالي

جدول (4-1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2021–2025 117

جدول (4-2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2021–2025 118

جدول (4-3): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2021-2025 118

جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2021-2025 119
جدول (4-5): إجمالي الودائع، 2021–2025 119
جدول (4-6): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2021-2025 120
جدول (4-7): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2021-2025 121
جدول (4-8): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2021-2025 121
جدول (4-9): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض*، 2021-2025 121
جدول (4-10): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية «براق»*، 2021-2025 122
جدول (4-11): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2021-2025 122
جدول (4-12): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2021-2025 123
جدول (4-13): بعض المؤشرات الخاصة بقطاع الصيرفة في فلسطين، 2021-2025 123
جدول (4-14): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2021-2025 123
جدول (4-15): أهم المؤشرات التشغيلية والمالية في قطاع التأمين، 2021-2025 124

الفصل الأول
الأداء الاقتصادي

نظرة عامة

شهد الاقتصاد العالمي في العام 2025 تقلبات مختلفة أبرزها الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ثورة الذكاء الاصطناعي والتي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال هذا العام. وأظهرت المؤشرات المختلفة قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود، مدعوماً بتحسن الطلب الاستهلاكي، وتخفيف التشدد في السياسات النقدية، إضافة لتعافي سلاسل الإمداد وانخفاض تكاليف الشحن. وقد واصل التضخم اتجاهه النزولي في معظم الاقتصادات، مدفوعاً بانخفاض أسعار الطاقة والغذاء. وقد شهدت الأوضاع النقدية مزيداً من التيسير في العام 2025، وساهم تراجع أسعار الفائدة في خفض تكاليف التمويل الخارجي وتقليل الضغوط على أسعار الصرف، وهو ما ساهم في استقرار الأسواق المالية العالمية بشكل عام.

على الصعيد المحلي، شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2025 مساراً متقلباً اتسم بتعافٍ جزئي بعد الانكماش الحاد في 2024، في ظل استمرار التوترات السياسية والأمنية، خصوصاً في قطاع غزة. فقد ساهمت الهدنة المؤقتة في بداية العام في تحسين محدود لتدفق السلع وتخفيف الضغوط على الأسواق، قبل أن تؤدي عودة العمليات العسكرية إلى انتكاسة جديدة في النشاط الاقتصادي. ومع التوصل إلى تهدئة جديدة في الربع الأخير، ظهرت بوادر تعافٍ نسبي في بعض الأنشطة التجارية والخدمية، إلا أن هذا التحسن بقي هشاً. واستمرت التحديات الهيكلية المتمثلة في القيود على الحركة، وحرمان العمال من سوق العمل الإسرائيلية، والأزمة المالية الحكومية، في الحد من قدرة الاقتصاد على استعادة نشاطه بشكل كامل.

ويستعرض هذا الفصل أبرز التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي في العام 2025، مع التركيز على الاتجاهات العامة، والتحديات الهيكلية، والانعكاسات المستقبلية المتوقعة.

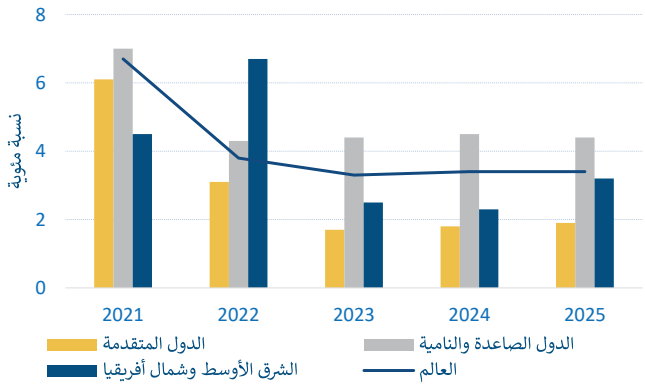
الاقتصاد العالمي: استمرار الصمود رغم تزايد الهشاشة

أظهر الاقتصاد العالمي في عام 2025 قدرة ملحوظة على الصمود رغم تزايد الهشاشة في بيئة تجارية وجيوسياسية تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين. أدت الزيادة الحادة في الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة إلى نشوء احتكاكات تجارية واضطرابات في تدفقات التجارة الدولية، إلا أن غياب أي تصعيد دبلوماسي أو تجاري أوسع حدّ من انتقال آثار هذه الصدمات بشكل واسع إلى النشاط الاقتصادي العالمي. وقد بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 3.4% في عام 2025، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، وهو مستوى مساوٍ للمعدل المسجل في العام السابق رغم التحديات القائمة.

ويبقى الأداء الاقتصادي متفاوت عبر المجموعات الرئيسة للدول، متأثراً بالتطورات المشتركة لتعديلات السياسات الاقتصادية الكلية، ومدى التعرض للتوترات التجارية، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. إذ سجلت الاقتصادات المتقدمة نمواً طفيفاً بنسبة 1.9% خلال العام 2025، مقارنة مع 1.8% في العام السابق. وانعكس هذا الصمود في تسارع الشحنات وتراكم المخزونات، إلى جانب متانة الطلب الاستهلاكي المدعوم بسياسات نقدية تيسيرية واستقرار نسبي في أسواق العمل. معاً مكّنت هذه العوامل الاقتصادات المتقدمة من امتصاص جزء من الآثار السلبية الناجمة عن صدمات الرسوم الجمركية.

وقد تباطأ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة من 2.8% في العام 2024 إلى 2.1% في العام 2025، إذ قابل متانة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار المرتبط بالذكاء الاصطناعي جزئياً ارتفاع الواردات وانكماش الاستثمار في قطاع الإسكان. أما في منطقة اليورو، فقد بلغ النمو نحو 1.4% في عام 2025، مقارنة بنمو قدره 0.9% في عام 2024. وقد أسهمت زيادة الإنفاق المالي، ولا سيما في ألمانيا، في تنشيط النشاط الاقتصادي ودعم وتيرة التعافي، مما انعكس إيجاباً على نمو منطقة اليورو ككل.

شكل 1 - 1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

أما الاقتصادات الصاعدة والنامية، فقد شهدت تباطؤاً طفيفاً في النمو ليبلغ 4.4% في عام 2025، مقارنة بـ4.5% في عام 2024، وذلك رغم استمرار قوة الطلب المحلي واستقرار وتيرة التعافي في الاقتصادات الآسيوية، ولا سيما الهند وعدد من اقتصادات جنوب شرق آسيا. وفي الصين، ورغم أن تصاعد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة في مطلع عام 2025 أثار مخاوف بشأن الضغوط الخارجية، فإن التهدئة المؤقتة—التي شملت خفضاً محدوداً في بعض الرسوم الجمركية واتفاق هدنة تجارية قصيرة الأجل—ساهمت في استقرار ثقة الأسواق ودعم النشاط الاقتصادي. وقد حافظ الاقتصاد الصيني على وتيرة نمو مماثلة للعام 2024، مسجلًا معدل نمو يقارب 5% للعامين، دون تأثير جوهري من التوترات التجارية أو الإجراءات الجمركية المتبادلة.

وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد شهدت المنطقة معدل نمو بلغ 3.2% في عام 2025 مقارنة مع 2.3% في العام السابق، وذلك بالرغم من الاتجاه الإنخفاضي لأسعار النفط، ولكن قابله زيادة تدريجية في إنتاج النفط المقرر من قبل الدول المصدرة للنفط (أوبك +)، بالإضافة إلى استمرار جهود التنويع الاقتصادي في توسيع نطاق القطاعات غير النفطية.

الاقتصاد الإقليمي

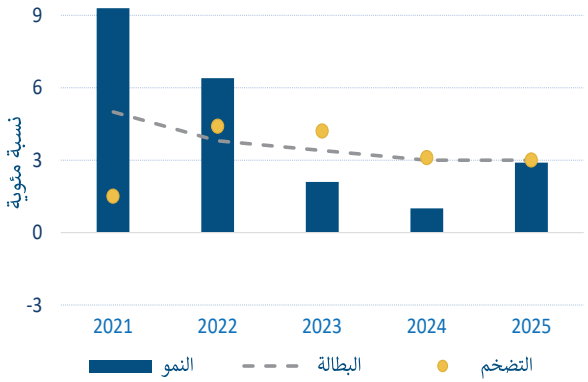
استمر أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام 2025 تحت الأعباء الاقتصادية والسياسية والعسكرية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة التي بدأت في 7 أكتوبر 2023، وإن كانت قد بدأت حدتها تتراجع تدريجياً مع نهاية العام 2025 والوصول إلى هدنة ووقف لإطلاق النار وتبادل للأسرى. وعلى الرغم من الآثار والتحديات المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي وارتفاع حالة عدم اليقين، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي أظهر تحسناً في أدائه و تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية مقارنة بالعام الماضي. فقد تسارع النمو، وتراجعت مستويات التضخم إلى النطاق المستهدف، وبقيت معدلات البطالة عند مستويات منخفضة مع تحسن ملحوظ في أسواق رأس المال.

وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ 2.9% خلال العام 2025، مسجلاً تسارعاً مقارنة بنمو بلغ نحو 1% في العام السابق. وقد كان أحد أبرز العوامل التي قيدت تسارع في النمو هو النقص الحاد في عرض

العمالة، نتيجة ارتفاع استدعاء أعداد كبيرة من العاملين للخدمة في قوات الاحتياط، إلى جانب غياب العمالة الفلسطينية. وقد أدى هذا النقص إلى بقاء معدلات البطالة عند مستوياتها مع ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة.

وسجل معدل التضخم السنوي 3.0% ليقع ضمن الحد الأعلى من النطاق المستهدف، وبمستوى أدنى مقارنة بالعام السابق. وقد ساهمت السياسة النقدية خلال العام في كبح الضغوط التضخمية، إلى جانب ارتفاع قيمة الشيكل مقابل الدولار، والذي جاء مدفوعاً بانخفاض علاوة المخاطر على إسرائيل وتراجع الدولار عالمياً.

شكل 1 - 2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2021-2025



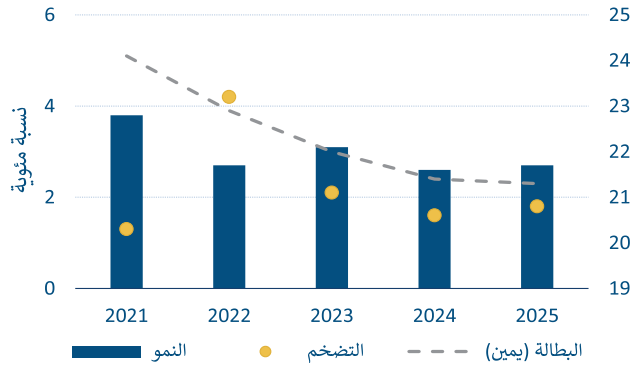
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وفي ظل استمرار قيود العرض وارتفاع حالة عدم اليقين، أبقى بنك إسرائيل سعر الفائدة الأساسي دون تغيير عند 4.5% حتى تشرين الثاني 2025. ومع تراجع التضخم وتراجع توقعاته، وبالتزامن مع اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وما ترتب عليه من انخفاض إضافي في علاوة المخاطر، خفّضت اللجنة النقدية سعر الفائدة إلى 4.25%. كما ساهم استمرار قوة الشيكل، وتحسّن البيئة الأمنية، وظهور مؤشرات أولية على انحسار ضغوط سوق العمل، في إجراء خفض إضافي لسعر الفائدة في كانون الثاني 2026 ليصل إلى 4.0%.

أما الاقتصاد الأردني فقد شهد خلال العام تسارعاً طفيفاً في وتيرة النمو، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.7%، مقارنة مع 2.6% في العام 2024، مدفوعاً باستمرار الاستقرار الكلي، وتراجع معدلات التضخم، وتحسّن نسبي في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، إلى جانب تأثير الإصلاحات الاقتصادية الجارية وتحسّن الميزان الخارجي، رغم استمرار الضغوط المرتبطة بارتفاع الدين العام وتداعيات التوترات الإقليمية.

وعلى صعيد الأسعار، شهد معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ 1.8% خلال عام 2025، مقارنة بـ1.6% في عام 2024. ويعزى هذا إلى التحسن في الطلب المحلي؛ الأمر الذي حدّ من تراجع الرقم القياسي العام للأسعار. وقد سجّلت مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ أعلى معدل ارتفاع بين المجموعات الرئيسية، حيث بلغ التضخم فيها نحو 10.1% على أساس سنوي.

شكل 1 - 3: أداء الاقتصاد الأردني، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وفي سياق دعم النشاط الاقتصادي، وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية للفيدرالي الأمريكي، اتخذ البنك المركزي الأردني خطوات تيسيرية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2025، إذ خفّض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 75 نقطة أساس. فقد تم خفض الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في 21 أيلول 2025، تلاه انخفاض ب 25 نقطة في 2 تشرين الثاني، ومن ثم خفض مماثل في 14 كانون الأول، ليصل سعر الفائدة إلى 6% مع نهاية

العام. وعلى صعيد سوق العمل، لم تشهد معدلات البطالة تحسّن يذكر، إذ تراجع إلى نحو 21.3% في عام 2025 مقارنة بـ21.4% في عام 2024.

وفيما يخص الاقتصاد المصري، فقد بلغ معدل النمو للسنة المالية 2025 نحو 4.4%، متجاوزاً المعدل المستهدف البالغ 4.2%، مقارنة بنمو بلغ 2.4% في عام 2024. وقد حقق الاقتصاد هذا النمو على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية التي شهدها العام، حيث أظهر الاقتصاد المصري أداءً قوياً مدعوماً بشكل أساسي بالاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي يساهم البرنامج في ثلاث محاور رئيسة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة التنافسية، دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وعلى صعيد الأسعار، سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تباطؤاً ملحوظاً في وتيرة التضخم، ليبلغ 20.4% خلال عام 2025 مقارنة بنحو 33.3% في العام السابق. ويعكس هذا التراجع تباطؤ الارتفاع في أسعار معظم الأقسام والمجموعات الرئيسية، ولا سيما مجموعة الثقافة والترفيه، والمواد الغذائية والمشروبات، والأثاث والمستلزمات المنزلية، والتي شكّلت مجتمعة المحرك الرئيس لانخفاض معدل التضخم العام. وقد ساهمت السياسات النقدية والمالية المتشددة بشكل كافٍ، إلى جانب مرونة سعر الصرف، في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. وعلى مستوى سوق العمل، تشير نتائج مسح القوى العاملة إلى تراجع معدل البطالة إلى 7.3% في عام 2025، مقارنة بـ7.4% في العام السابق.

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2026 صدمة جديدة تمثّلت في صراع عسكري إقليمي واسع، اتسم باندلاع حرب بين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى خلال الربع الأول من العام. وقد خلّف هذا الصراع تكاليف إنسانية كبيرة وأضراراً جسيمة في البنية التحتية الحيوية، كما عطّل حركة النقل البحري والجوي في المنطقة المتأثرة، مما أدى إلى اختناقات لوجستية حادة وأثر مباشر على سلاسل الإمداد العالمية. وانعكست هذه الاضطرابات سريعاً على الأسواق العالمية من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية، لا سيما الطاقة والغذاء، كما أثّرت بشكل غير مباشر على توقعات التضخم التي أصبحت أكثر حساسية لتقلبات أسعار الطاقة والغذاء. وأدت موجات تجنّب المخاطر في الأسواق المالية إلى تضخيم هذه الآثار، فزاد تقلب أسعار الأصول وارتفعت تكاليف الاقتراض في بعض الأسواق، ما عمّق الضغوط على الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويبقى مدى التأثير الاقتصادي العالمي مرهوناً بطول مدة الصراع وشدته ونطاقه الجغرافي، وهي عوامل بطبيعتها يصعب التنبؤ بها. وفي ظل هذا السياق، تصبح سياسات الاستجابة المحلية والدولية—بما في ذلك إجراءات دعم الأمن الغذائي، وحماية الفئات الضعيفة، واستقرار الأسواق المالية—عاملاً حاسماً في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع.

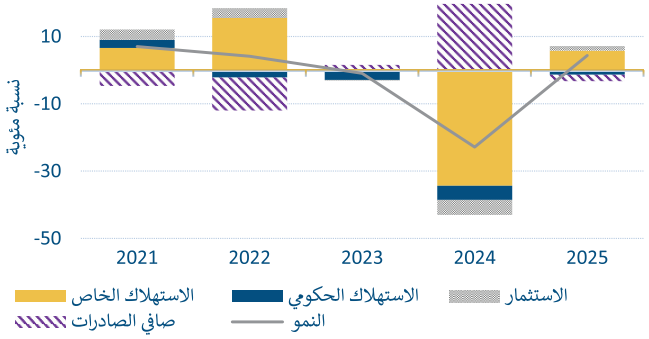
الاقتصاد المحلي: تعافٍ جزئي ونمو غير متوازن في ظل استمرار التحديات

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2025 مساراً متقلباً اتسم بتعافٍ جزئي ومحدود، في أعقاب الانكماش الحاد الذي سُجّل في العام 2024، وذلك في ظل استمرار التوترات السياسية والميدانية، لا سيما في قطاع غزة. وقد تأثر الأداء الاقتصادي بشكل مباشر بتطورات الأوضاع الأمنية والسياسية، التي ظلت العامل الأساسي في تحديد اتجاهات النشاط الاقتصادي خلال العام.

ففي بداية العام، أتاح التوصل إلى هدنة مؤقتة في قطاع غزة تحسناً نسبياً في تدفق المساعدات والسلع الأساسية، الأمر الذي ساهم في تخفيف بعض الضغوط على الأسواق وتحسين مستويات العرض، ولو بشكل محدود ومؤقت. غير أن استئناف العمليات العسكرية لاحقاً أدى إلى انتكاسة جديدة في الأوضاع الاقتصادية، مع عودة الاختناقات في سلاسل التوريد وتفاقم الضغوط على مختلف الأنشطة. ومع دخول الربع الأخير من العام، ساهم التوصل إلى تهدئة جديدة وتخفيف جزئي للقيود المفروضة على الحركة والتجارة في دعم بعض مظاهر التعافي، خاصة في الأنشطة التجارية والخدمية، إلا أن هذا التحسن بقي هشاً وغير كافٍ لتعويض الخسائر المتراكمة.

وعلى مدار العام، استمر الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة تحديات هيكلية عميقة، تمثلت في القيود على حركة الأفراد والبضائع، واستمرار حرمان العمال الفلسطينيين من الوصول إلى سوق العمل في إسرائيل، إلى جانب تفاقم الأزمة المالية للحكومة نتيجة الاقتطاعات من أموال المقاصة. وقد أسهمت هذه العوامل في إضعاف وتيرة التعافي، والإبقاء على حالة من عدم اليقين التي قيدت آفاق النمو الاقتصادي.

شكل 1 - 4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2021 - 2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وأظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين سجل نمواً بنسبة 4.3% خلال عام 2025 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 12.5 مليار دولار، بعد انكماش حاد بلغ 22.9% في العام السابق. وقد كان الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس لهذا النمو، بمساهمة بلغت 5.8 نقطة مئوية، تلاه الاستثمار بمساهمة تقارب 1.4 نقطة مئوية. في المقابل، أسهم كل من الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات في كبح النمو، بمساهمتين سلبيتين بلغت نحو 1.4 نقطة مئوية و1.9 نقطة مئوية على التوالي.

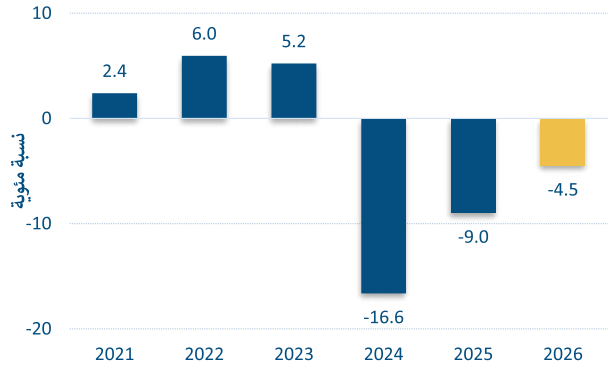
وعلى المستوى الجغرافي، نما اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 3.4%، ليصل الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى نحو 12.0 مليار دولار، مشكلاً ما نسبته 96.1% من الناتج المحلي الكلي. أما في قطاع غزة، فقد شهد الاقتصاد نمواً ملحوظاً بنسبة 34.2%، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.5 مليار دولار، وهو ما يعكس جزئياً أثر الهدنة في الربع الأخير من العام 2025، وإعادة فتح المعابر للمساعدات بشكل محدود.

كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% ليصل إلى نحو 2,326.5 دولار. ففي الضفة الغربية، بلغ نصيب الفرد حوالي 3,904.5 دولار بزيادة قدرها 1.2%، بينما شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً بنسبة 31.7% ليصل نصيب الفرد إلى 212.1 دولار.

بالرغم من النمو المتحقق خلال العام 2025، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعمل دون طاقته الإنتاجية نظراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتدمير شبه التام لكافة مقومات الاقتصاد والإنتاج، بالإضافة إلى الاجراءات التعسفية وغير المسبوقة في الضفة الغربية من توسع استيطاني ومصادرة وتدمير الأراضي الزراعية وتقييد حركة الأفراد والحركة التجارية من خلال البوابات الحديدية والحواجز وغيرها من الإجراءات التي تقوض قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتشغيل.

نتيجة لهذه الإجراءات فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة إلى حوالي 485.6 مليون دولار خلال العام 2025، مقارنة بمتوسط انتاج بلغ نحو 2.7 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، وهو ما يعني أن الاقتصاد في القطاع يعمل حاليا بطاقة إنتاجية (فجوة انتاج) أقل بنحو 82.3% من قدرته الإنتاجية في الأوضاع الطبيعية. أما في الضفة الغربية فقد بلغ الناتج المحلي الحقيقي نحو 12.0 مليار دولار خلال العام 2025، مقارنة بما يقارب 12.7 مليار دولار متوسط الإنتاج خلال السنوات العشر الأخيرة

شكل 1- 5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2021-2026



المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

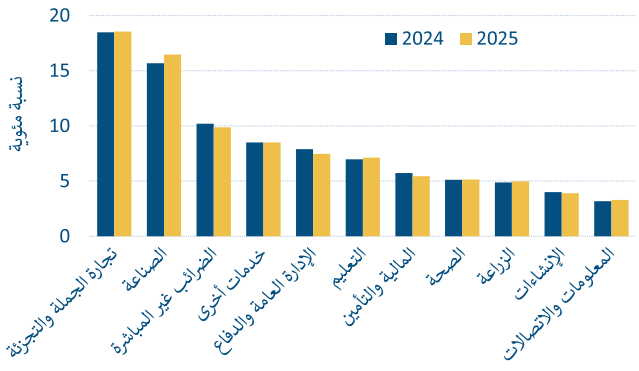
وهو ما يعني فجوة في الانتاج تصل حوالي 5.8%. واستناداً لهذه التطورات، تشير البيانات الأولية أن فجوة الإنتاج في فلسطين قد بلغت نحو 9.0% خلال العام 2025، مقارنة بنحو 16.6% خلال العام 2024. وجاء التحسن في الإنتاج خلال العام 2025، مدفوعاً بعودة جزئية لبعض الأنشطة الاقتصادية، وتحسن محدود في الاستهلاك الخاص، إلى جانب تكيف تدريجي للقطاع الخاص مع الظروف القائمة، خاصة في الضفة الغربية. ورغم تحسن الإنتاج خلال هذا العام، إلا أن فجوة الإنتاج بقيت في المنطقة السالبة، ما يعكس استمرار التشوهات الهيكلية وضعف الاستثمار واستمرار حالة عدم اليقين.

وفي هذا السياق، يُتوقع أن يواصل الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2026 عمله بمستوى أدنى من طاقته الإنتاجية الكاملة، في ظل استمرار تأثير المعيقات الهيكلية والإجراءات المقيِّدة القائمة، وإن كانت حدّتها ووطأتها قد خفّت نسبياً مقارنةً بعام 2025. ومن المتوقع أن تشهد فجوة الإنتاج تحسناً تدريجياً خلال عام 2026، غير أن أداء الاقتصاد المحلي يبقى دون مستوى طاقته الإنتاجية الطبيعية، إذ تُقدَّر فجوة الإنتاج بنحو سالب 4.5%، وهو ما يعكس مساراً للتعافي التدريجي في النشاط الاقتصادي، مع تحسّن محدود في بعض الأنشطة الإنتاجية، واستمرار عمليات التكيّف مع القيود الهيكلية القائمة مع بقاءه دون مستوياته الطبيعية.

الأنشطة الاقتصادية (جانب العرض)

اتسم الاقتصاد الفلسطيني في العام 2025 باستمرار هيمنة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل مساهمة محدودة نسبياً للأنشطة الإنتاجية. فقد برز قطاع تجارة الجملة والتجزئة كأكبر المكونات في عام 2025، بحصة بلغت 18.6% مقارنة مع 18.5% في عام 2024. كما ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة من 15.7% إلى 16.5%، مما يعكس تحسناً في أداء الأنشطة الإنتاجية. وارتفعت كذلك حصة قطاع التعليم بشكل طفيف من 7.0% إلى 7.1%، وسجل قطاع الصحة زيادة محدودة من 5.1% إلى 5.2%. كما شهد قطاع المعلومات والاتصالات ارتفاعاً طفيفاً من 3.2% إلى 3.3%.

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2024 - 2025

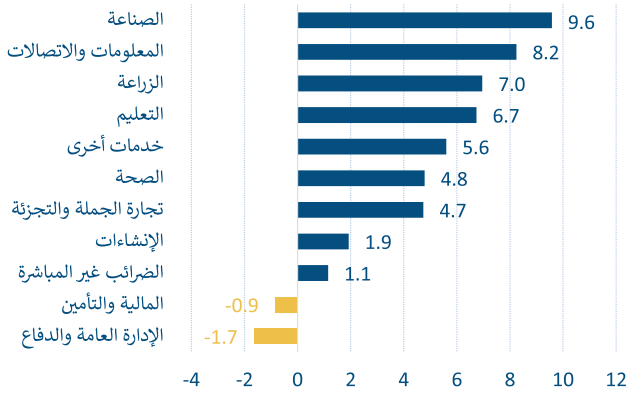


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

في المقابل، استقرت حصة فئة الخدمات الأخرى عند 8.5% دون تغيير بين العامين. بينما تراجعت حصة الضرائب غير المباشرة من 10.2% إلى 9.9%، وانخفضت حصة قطاع الإدارة العامة والدفاع من 7.9% إلى 7.5%. كما شهد قطاع المالية والتأمين تراجعاً طفيفاً من 5.7% إلى 5.5%.

وفيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية، ظلّت الصناعة القطاع الأكبر ضمن القطاعات السلعية، مدعومة بارتفاع حصتها، كما سجل قطاع الزراعة زيادة طفيفة من 4.9% إلى 5.0%، في حين تراجعت حصة قطاع الإنشاءات بشكل محدود من 4.0% إلى 3.9%. ويعكس ذلك تحسناً نسبياً في بعض مكونات القطاع الإنتاجي، مقابل استمرار الضعف في نشاط الإنشاءات، واستمرار التباين في أداء القطاعات الاقتصادية بشكل عام.

شكل 1 - 7: معدل النمو الحقيقي بحسب النشاط الاقتصادي، 2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى الرغم من هذه الحصص النسبية، تُظهر بيانات العام 2025 تحسناً متفاوتاً في معدلات النمو القطاعية بعد الانكماش الحاد المسجل في العام 2024، مدفوعاً بقاعدة المقارنة المنخفضة واستمرار التحديات الاقتصادية. فقد حقق قطاع الصناعة أعلى معدل نمو بلغ 9.6%، تلاه قطاع المعلومات والاتصالات بنسبة 8.2%، ثم الزراعة بنسبة 7.0%، والتعليم بنسبة 6.7%. كما سجلت فئة الخدمات الأخرى نمواً بنسبة 5.6%، وقطاع الصحة بنسبة 4.8%، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 4.7%. في المقابل، كان التعافي محدوداً في بعض الأنشطة الإنتاجية، حيث سجل قطاع الإنشاءات نمواً متواضعاً بلغ 1.9%، كما ارتفعت الضرائب غير المباشرة بنسبة 1.2%.

على الجانب الآخر، استمرت بعض القطاعات في تسجيل معدلات نمو سالبة، إذ انكمش قطاع المالية والتأمين بنسبة 0.9%، وقطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة 1.7%. ويعكس هذا الأداء تبايناً في وتيرة التعافي بين القطاعات الاقتصادية؛ فبينما أظهرت القطاعات الإنتاجية، لا سيما الصناعة والزراعة، مؤشرات انتعاش نسبي، لا تزال بعض القطاعات الخدمية والمرتبطة بالإنفاق العام تعاني من ضغوط مستمرة. كما يشير ذلك إلى أن التحسن المسجل لا يزال جزئياً وهشاً في ظل استمرار حالة عدم اليقين والقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي.

وقد انعكست هذه التطورات على مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2025، حيث أظهرت البيانات تحسناً في مساهمات عدد من القطاعات مقارنة بالعام السابق، وإن بدرجات متفاوتة.

فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية، فقد سجل قطاع الصناعة (التعدين، والصناعات التحويلية، والكهرباء والمياه) أعلى مساهمة إيجابية في النمو بلغت 1.50 نقطة مئوية، تلاه قطاع الزراعة بمساهمة قدرها 0.34 نقطة مئوية، في حين كانت مساهمة قطاع الإنشاءات محدودة عند 0.08 نقطة مئوية. ويعكس ذلك تحسناً نسبياً في أداء القطاعات السلعية والانتاجية، لا سيما الصناعة، مقابل تعافٍ بطيء في نشاط الإنشاءات.

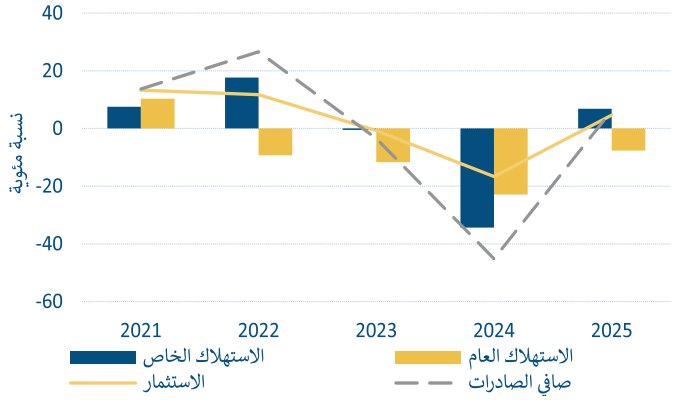
أما على صعيد الأنشطة الخدمية، فقد ساهم قطاع الخدمات (التعليم والصحة وخدمات الإقامة والطعام

وغيرها من الخدمات الأخرى) بشكل إيجابي بنحو 1.18 نقطة مئوية، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بمساهمة بلغت 0.87 نقطة مئوية، ثم المعلومات والاتصالات بنحو 0.26 نقطة مئوية. كما ساهمت الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنحو 0.20 و0.12 نقطة مئوية على التوالي. في المقابل، استمرت بعض القطاعات الخدمية في تسجيل مساهمات سالبة، حيث بلغ إسهام قطاع الإدارة العامة والدفاع -0.13 نقطة مئوية، وقطاع المالية والتأمين -0.05 نقطة مئوية، وقطاع النقل والتخزين -0.04 نقطة مئوية، مما يعكس استمرار الضغوط على بعض الأنشطة المرتبطة بالإنفاق العام والخدمات اللوجستية.

الطلب الكلي (جانب الانفاق)

تأثر الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2025 بشكل مباشر بالتقلبات السياسية والأمنية، ولا سيما في قطاع غزة، ما أدى إلى تذبذب واضح في مكوناته الرئيسية. فبعد الانكماش الحاد الذي شهده عام 2024، بدأ الطلب الكلي بالتعافي تدريجياً خلال فترات الهدنة، قبل أن يتراجع مجدداً مع استئناف العدوان. بالمحصلة، ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 6.8% مقارنة بالعام السابق، مدفوعاً بالتهدئة النسبية في الأشهر الأخيرة من العام، والتي سمحت بانتعاش محدود في بعض الأنشطة الخدمية. في المقابل، تراجع الاستهلاك العام بنسبة 7.7% نتيجة استمرار الأزمة المالية الحكومية الناجمة عن نقص التمويل الخارجي واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة. ورغم هذه التباينات، ظلّ الاستهلاك الكلي يشكّل المكوّن الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة بلغت نحو 103.2% من الناتج، موزعة بين 87.0% للاستهلاك الخاص و16.2% للاستهلاك العام.

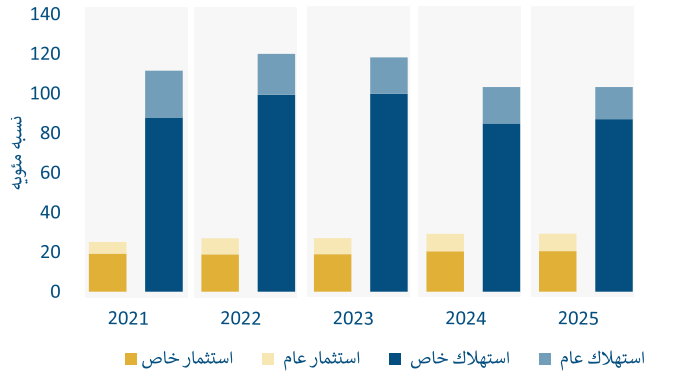
شكل 1 - 8: نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2021 -2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما على صعيد الاستثمار، فقد سجل الاستثمار الكلي نمواً بنسبة 4.6%، وبلغت مساهمة الاستثمار الخاص نحو 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 8.8% للاستثمار العام، ليصل إجمالي الاستثمار إلى 29.2% من الناتج. وعلى مستوى التجارة الخارجية، نما صافي الصادرات بنسبة 6.2%، وجاء هذا النمو في العجز التجاري نتيجة تراجع الصادرات بنسبة 8.3% على أساس سنوي، ما يعكس استمرار القيود على الحركة والتجارة. ورغم أن هذه الأرقام توحي بتحسن إيجابي في الأداء الاقتصادي العام، إلا أن طبيعة هذا

شكل 1-9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2021-2025

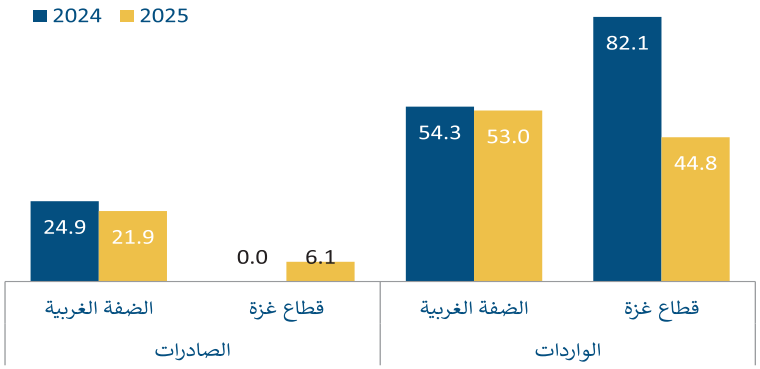


المصدر: تقديرات سلطة النقد للاستثمار، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للاستهلاك.

النمو لا تعكس بالضرورة تعافياً حقيقياً على أرض الواقع. فجزء كبير من هذا النمو يُعزى إلى ما يُعرف بتأثير القاعدة المنخفضة «low base effect»[1]، إذ يُقارن الأداء الحالي بفترة هي الأسوأ اقتصادياً منذ بدء العدوان على قطاع غزة، والتي سُجل خلالها تراجع غير مسبوق في كافة المؤشرات الاقتصادية.

وعلى صعيد الضفة الغربية، نما الاستهلاك الخاص بنسبة 6.3%، كما سجل الاستثمار الكلي نمواً بنحو 4.6%. في المقابل، انخفض الاستهلاك العام بنسبة 5.1%، إلى جانب تراجع الصادرات بنسبة 9.4% وارتفاع الواردات بنسبة 1.1%. وقد أدى هذا التراجع في الصادرات مقابل ارتفاع الواردات إلى اتساع العجز في الميزان التجاري للضفة الغربية بنسبة 9.9%.

شكل 1 - 10: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2024-2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما في قطاع غزة، فقد كان النمو أكثر وضوحاً، إذ ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 18.5%، ونما الاستثمار الكلي بنسبة 21.9%. في المقابل، تراجع الاستهلاك العام بشكل حاد بنسبة 37.2%. وعلى صعيد التجارة الخارجية، فقد انعدمت الصادرات تماماً خلال عام 2025، كما تراجعت الواردات بنسبة 26.8% مقارنة بالعام السابق، نتيجة استمرار القيود على الحركة وتعطل النشاط الاقتصادي خلال معظم أشهر العام. وقد أدى ذلك إلى التراجع في صافي الصادرات بنسبة 36.8%. وتعكس هذه التطورات التباين الكبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة في مكونات الطلب الكلي خلال عام 2025، كما تُبرز هشاشة البنية الاقتصادية الفلسطينية واستمرار الاختلالات الداخلية والخارجية، في ظل القيود المفروضة على الحركة والتجارة، واستمرار العدوان الإسرائيلي، وغياب بيئة مستقرة تمكّن الاقتصاد من تحقيق تعافٍ مستدام.

الأسعار والتضخم

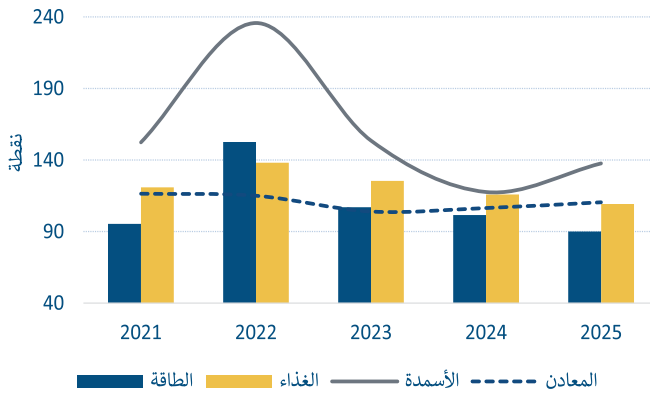
تُعدّ أسواق السلع الأساسية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، إذ تؤثر تطوراتها السعرية بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي والتضخم والتجارة الدولية. وفي المقابل، تتأثر هذه الأسواق بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية، والتطورات الجيوسياسية، والتحولات في سلاسل التوريد. ويظلّ التفاعل بين قوى العرض والطلب العامل الرئيس في تحديد اتجاهات أسعار السلع الأساسية.

وخلال عام 2025، شهدت أسعار السلع الأساسية عالمياً اتجاهات متباينة. فقد تراجع مؤشر أسعار الطاقة بنحو 11.3%، من 101.5 نقطة في عام 2024 إلى 90 نقطة في عام 2025، مدفوعاً بانخفاض ملحوظ في أسعار النفط الخام، حيث انخفض متوسط سعر البرميل من 78.7 دولاراً في 2024 إلى 67.4 دولاراً في 2025. ويعكس هذا التراجع زيادة المعروض النفطي نتيجة رفع تحالف «أوبك+» للإنتاج، بالتزامن مع تباطؤ نمو الطلب في الصين. كما انخفض مؤشر أسعار الغذاء العالمي بنسبة 5.7%، من 115.9 نقطة في عام 2024 إلى 109.2 نقطة في عام 2025، في ظل تحسن الإمدادات العالمية وتراجع أسعار عدد من السلع الزراعية الأساسية.

(1) تأثير القاعدة المنخفضة هو ظاهرة إحصائية تُؤدّي إلى ظهور معدلات نمو مرتفعة عند المقارنة بفترة سابقة شهدت تراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية، دون أن يُشير ذلك بالضرورة إلى تحسّن فعلي في الأداء الاقتصادي.

وفي المقابل، شهد مؤشر أسعار المعادن ارتفاعاً بنسبة 3.8% ليصل إلى 110.5 نقطة، مدفوعاً بفرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية جديدة، الأمر الذي دفع التجار إلى تسريع عمليات تكوين المخزونات قبل بدء تطبيق هذه الرسوم. كما سجّلت أسعار الأسمدة أعلى زيادة بين مجموعات السلع الأساسية، حيث ارتفعت بنسبة 17.0% ليبلغ مؤشرها 138 نقطة في عام 2025. وقد أسهمت هذه التطورات في تخفيف الضغوط التضخمية عالمياً، مما أتاح للبنوك المركزية مساحة أوسع لتبنّي سياسات نقدية أكثر تيسيراً. وانعكس ذلك في استقرار معدل التضخم في الدول المتقدمة إلى 2.5% في عام 2025 مماثل للعام 2024، بينما بلغ التضخم في الاقتصادات الناشئة والنامية 5.2% خلال الفترة نفسها، انخفاضاً من 8.0% في عام 2024.

شكل 1 - 11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2021-2025

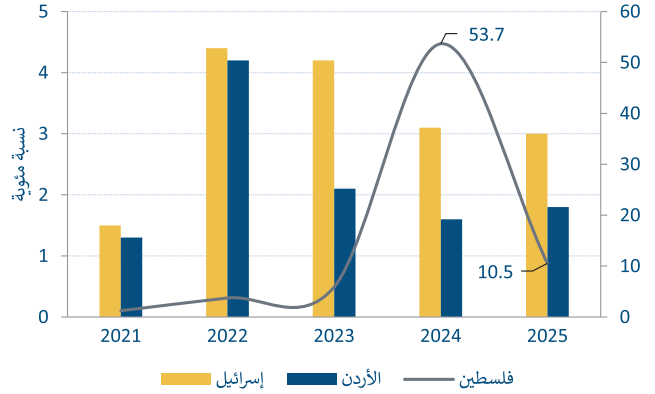


سنة الأساس= 2010.
المصدر: البنك الدولي.

وعلى الصعيد الإقليمي، وكما سلف ذكره، شهدت بعض دول الجوار تحسّناً والبعض الآخر ارتفاع طفيف في مستويات الأسعار. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل التضخم في إسرائيل إلى 3.0% في عام 2025 مقارنةً بـ3.1% في عام 2024، في حين سجّل التضخم في الأردن ارتفاعاً طفيفاً إلى 1.8% مقابل 1.6% في عام 2024.

أما في فلسطين، فقد بقيت مستويات الأسعار ومعدلات التضخم أعلى نسبياً من اقتصادات دول المنطقة والعالم، وإن كانت أقل بكثير مما كانت عليه في العام السابق. فقد بلغ معدل التضخم في عام 2025 نحو 10.5% مقارنة بـ53.7% في عام 2024. ويُعزى المستوى المرتفع للتضخم خلال عام 2025 إلى استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في معظم السنة، وما رافقه من إغلاق للمعابر وتشديد للحصار، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات حادة في الإمدادات وارتفاع كبير في الأسعار. ومع التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في بداية الربع الرابع من العام 2025، وما تبعه من انفراج نسبي في القيود المفروضة على الحركة والتجارة، بدأت الضغوط السعرية بالتراجع، مما أسهم في انخفاض ملموس في معدلات التضخم مقارنة بذروتها خلال العام.

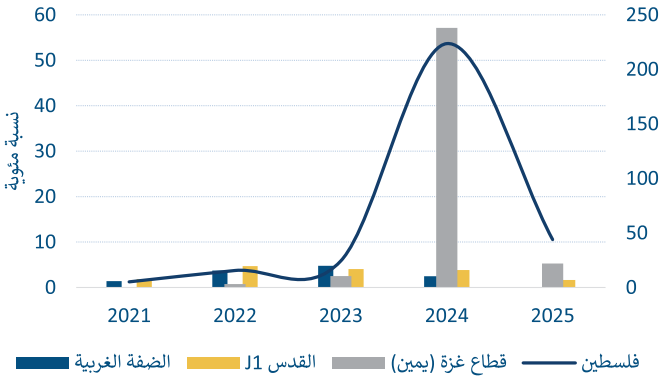
شكل 1 - 12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ونظراً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد شهدت المنطقتان اتجاهات متباينة في تطور الأسعار خلال عام 2025. وكان العامل الرئيس وراء ارتفاع التضخم على مستوى فلسطين هو الارتفاع الكبير في قطاع غزة، حيث بلغ معدل التضخم نحو 21.9% خلال العام. في المقابل، سجّلت الضفة الغربية تضخماً سالباً بلغ (-0.1%)، ما يشير إلى استقرار الأسعار دون ارتفاع يُذكر بين عامي 2024 و2025. كما شهدت المنطقة المصنّفة (J1) من محافظة القدس[2] انخفاضاً في معدل التضخم، ليبلغ نحو 1.6% خلال عام 2025 مقارنة بـ3.8% في العام السابق، وهو ما يعكس تراجع الضغوط السعرية.

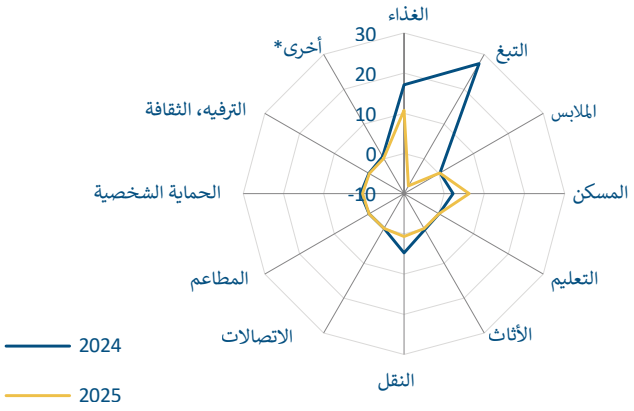
شكل 1 - 13: مستويات التضخم في فلسطين، 2021-2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما شهدت المجموعات السلعية الرئيسية في فلسطين خلال عام 2025 تأثيرات متفاوتة على معدل التضخم. فقد كانت مجموعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية المساهم الأكبر في الارتفاع، إذ أضافت نحو 10.8 نقطة مئوية إلى معدل التضخم العام، تلتها مجموعة المسكن بمساهمة بلغت 6.2 نقطة مئوية. كما ساهمت مجموعات الصحة والملابس والمواصلات والحماية الشخصية والمطاعم مجتمعةً بمساهمة إيجابية قدرها 1.5 نقطة مئوية.

شكل 1 - 14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2024 و2025



* تشمل الرعاية الصحية، والتأمين.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

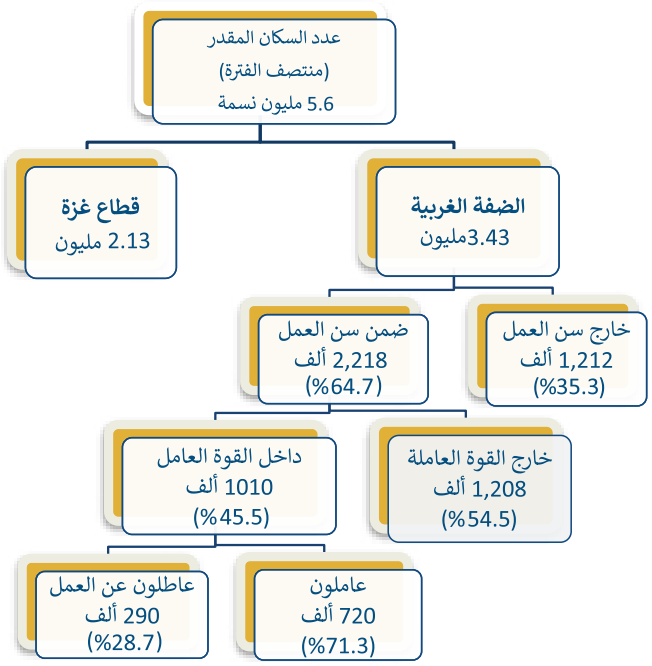
في المقابل، أسهمت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية في خفض معدل التضخم بنحو 7.8 نقطة مئوية، كما ساهمت مجموعات العفش والاتصالات والثقافة والرياضة والتأمين في خفض إضافي بلغ نحو 0.2 نقطة مئوية. وبشكل عام، تعكس هذه التطورات تبايناً واضحاً في مسار التضخم بين فلسطين ودول الإقليم والعالم. فبينما اتجهت معظم الاقتصادات نحو مستويات تضخم معتدلة أو مستقرة خلال عام 2025، بقيت فلسطين تسجّل معدلات أعلى نسبياً، وإن كانت أقل بكثير من مستوياتها الاستثنائية في عام 2024. ويعود هذا التباين إلى الظروف الاستثنائية التي مرّ بها الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، حيث أدّت الحرب وما رافقها من قيود على الحركة والتجارة إلى ضغوط سعرية مرتفعة خلال معظم أشهر العام، قبل أن يساهم وقف إطلاق النار في الربع الأخير في تهدئة الأسعار تدريجياً.

(2) ذلك الجزء من محافظة القدس الذي قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بضمّه بشكلٍ أحادي عقب احتلال الضفة الغربية في العام 1967، ويشمل المناطق التي تم إخضاعها إدارياً وتشريعياً لسلطات الاحتلال خارج إطار القانون الدولي.

القوى العاملة [3]

يُقدر عدد السكان في فلسطين خلال العام 2025 نحو 5.56 مليون نسمة، منهم 3.43 مليون نسمة في الضفة الغربية، و2.14 مليون نسمة في قطاع غزة، ويُقدر انخفاض عدد سكان قطاع غزة بمقدار 10.6%مع نهاية عام 2025، نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، استهدفت البشر والمباني والبنية التحتية الحيوية، ما نتج عنه خسائر بشرية ومادية كبيرة. وفقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية، فقد استشهد 70,942 فلسطينياً في قطاع غزة، إضافة إلى 11 ألف مفقود، مع إصابة نحو 171,195 مواطن حتى نهاية كانون الأول 2025، كما غادر القطاع أكثر من 100 ألف فلسطيني منذ بدء العدوان. ويستمر المجتمع الفلسطيني في اتسامه بتركيبة سكانية فتية، إذ شكل الأفراد دون سن الخامسة عشرة في نهاية العام 2025 ما نسبته 36.3% من إجمالي عدد السكان، موزعين بواقع 34.6% في الضفة الغربية و39.1% في قطاع غزة.

شكل 1 - 15: الإطار العام للقوى العاملة في فلسطين، 2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفي ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي خلال العام 2025، وما رافقه من خسائر بشرية كبيرة وتعطّل شامل للحياة الاقتصادية، لم تتوفر بيانات محدثة بشأن أوضاع سوق العمل في قطاع غزة خلال العام. وبناءً عليه، يقتصر هذا الجزء من التحليل على عرض مؤشرات القوى العاملة في الضفة الغربية فقط.

فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة للأفراد من عمر 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية نحو 45.5% خلال عام 2025، مقارنة بـ46.0% في عام 2024، موزعة بواقع 72.0% للذكور و18.2% للإناث. ورغم استقرار هذه النسبة نسبياً، فإنها تبقى منخفضة مقارنة بالمعدلات الإقليمية والدولية، ما يعكس استمرار التحديات البنيوية في سوق العمل الفلسطيني، خصوصاً ضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى محدودية فرص العمل اللائق، وغياب بيئة اقتصادية مستقرة قادرة على خلق وظائف جديدة، في ظل القيود المفروضة على الحركة، وتراجع النشاط الإنتاجي، واستمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

(3) في ظل غياب البيانات الرسمية حول سوق العمل في قطاع غزة خلال العام 2024، عمد فريق البحث إلى تقدير أبرز مؤشرات سوق العمل على مستوى فلسطين ككل، وذلك بالاستناد إلى البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى مصادر دولية، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية. وقد مكّنت هذه المقاربة من بناء صورة تحليلية تقريبية لأوضاع القوى العاملة، رغم التحديات المرتبطة بشحّ البيانات وتفاوت القدرة على الرصد الميداني في المناطق المتضررة.

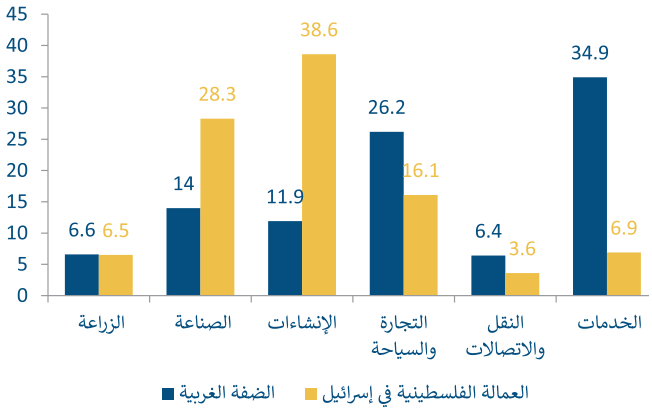
العمالة والبطالة

في عام 2025، بدأ سوق العمل في الضفة الغربية يشهد قدراً من التأقلم والانفراج النسبي خلال الأشهر الأخيرة من العام، رغم استمرار الظروف السياسية والاقتصادية القاسية. وقد ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية، بما في ذلك العاملون في إسرائيل، بنسبة 5.4% ليصل إلى نحو 720 ألف عامل. ويُعزى هذا الارتفاع إلى التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي خلال فترات الهدنة، وإلى قدرة بعض القطاعات المحلية على استيعاب جزء من العمالة، وبشكل رئيسي ارتفاع العاملين الفلسطينيين في الأسواق الإسرائيلية.

ورغم أن سوق العمل الإسرائيلي بقي مغلقاً بشكل شبه تام أمام العمالة الفلسطينية خلال معظم أشهر عام 2025، فقد شهدت نهاية العام انفراجاً محدوداً سمح بعودة تدريجية لعدد من العمال. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في السوق الإسرائيلي بنسبة 40.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 43.8 ألف عامل. ومع ذلك، يبقى هذا العدد أقل بكثير من مستويات ما قبل العدوان، إذ بلغ عدد العاملين في إسرائيل نحو 191 ألف في عام 2022، و129 ألف في عام 2023. وقد ترافق هذا الوضع مع إجراءات إسرائيلية إضافية داخل الضفة الغربية، شملت الإغلاقات المتكررة، ومنع الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق (ج)، وهدم المنشآت، وقطع المياه، وفرض قيود مشددة على حركة البضائع والأفراد. وأسهمت هذه الإجراءات في شلّ النشاط الاقتصادي، خاصة في محافظات شمال الضفة مثل جنين وطولكرم، التي تعرضت لتدمير واسع للبنية التحتية وعمليات تهجير قسري للمخيمات، ما أدى إلى تعطيل مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية[4]، فقد أظهرت البيانات وجود فروق واضحة بين توزيع العاملين في السوق المحلي في الضفة الغربية والعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. حيث استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من العاملين في الضفة الغربية بواقع 34.9%، مقابل 6.9% فقط في إسرائيل والمستوطنات. كما بلغت نسبة العاملين في قطاع التجارة والسياحة 26.2% في الضفة الغربية، مقارنة بـ 16.1% في إسرائيل والمستوطنات. في المقابل، يتركز العاملون

شكل 1 - 16: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي، 2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات بشكل أكبر في قطاع الصناعة، حيث بلغت نسبتهم 38.6% مقابل 11.9% في الضفة الغربية. كما سجل قطاع الإنشاءات نسبة 29.3% في إسرائيل والمستوطنات، مقارنة بـ 14.0% في الضفة الغربية. أما في قطاع الزراعة، فقد تقاربت النسب بين الجانبين، حيث بلغت 6.6% في الضفة الغربية مقابل 6.5% في إسرائيل والمستوطنات. وفي قطاع النقل والاتصالات، بلغت النسبة 6.4% في الضفة الغربية مقارنة بـ 3.6% في إسرائيل والمستوطنات.

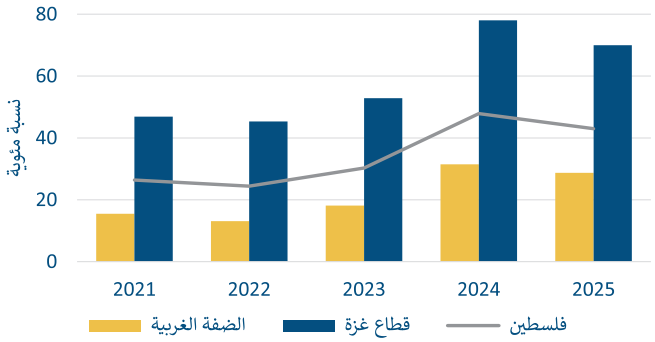
بالمحصلة، يعكس توزيع العاملين تركز العمالة المحلية في الضفة الغربية في القطاعات الخدمية والتجارية، مقابل تركزها في إسرائيل في قطاعي الصناعة والإنشاءات. ويُعزى هذا التفاوت إلى عدة عوامل، أبرزها اختلاف هيكلي في الاقتصاد بين الجانبين؛ إذ يتمتع الاقتصاد الإسرائيلي بقاعدة إنتاجية وصناعية أوسع تولّد

(4) تقتصر هذه البيانات على الضفة الغربية فقط، نظراً لعدم توفر بيانات حول قطاع غزة.

طلباً مرتفعاً على العمالة في الصناعة والإنشاءات خاصة الأجنبية منها. في المقابل، يواجه الاقتصاد في الضفة الغربية قيوداً هيكلية تحدّ من التوسع الصناعي، مثل محدودية الاستثمار والموارد، ما يدفع باتجاه تركّز العمالة في الأنشطة الخدمية والتجارية.

شهدت معدلات البطالة في الضفة الغربية تراجعاً طفيفاً خلال عام 2025، إذ بلغت 28.7% مقارنة بـ31.5% في العام السابق. وبحسب تقديرات فريق البحث في سلطة النقد، فقد وصلت البطالة في قطاع غزة إلى نحو 70%، نتيجة الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي وتعطل معظم القطاعات الإنتاجية خلال العام. وبالمحصلة، بلغ معدل البطالة المُقدّر في فلسطين نحو 43%، وهو مستوى يعكس استمرار الضغوط الهيكلية في سوق العمل، وتراجع القدرة الاستيعابية للاقتصاد في ظل القيود المفروضة على الحركة، وتوقف العمالة في السوق الإسرائيلية، واستمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

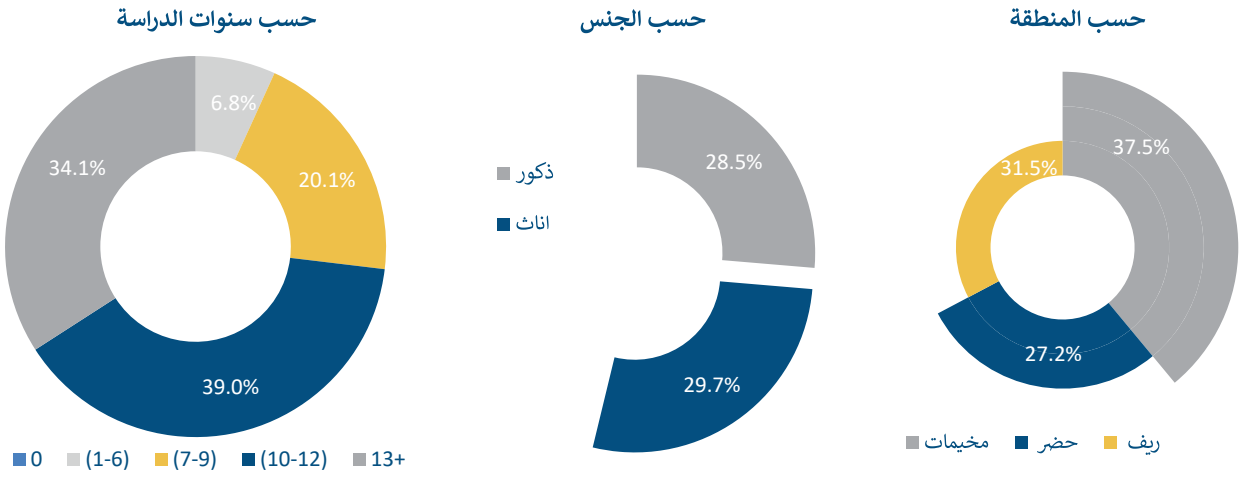
شكل 1-17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2021 - 2025*



* بيانات 2024 و2025 لكل من قطاع غزة وفلسطين هي تقديرات فريق البحث بالاستناد إلى المؤشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبعض المؤسسات الدولية الأخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1-18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2025*



* تقتصر البيانات فقط على العمالة في الضفة الغربية، نظراً لعدم توافر بيانات عن قطاع غزة.

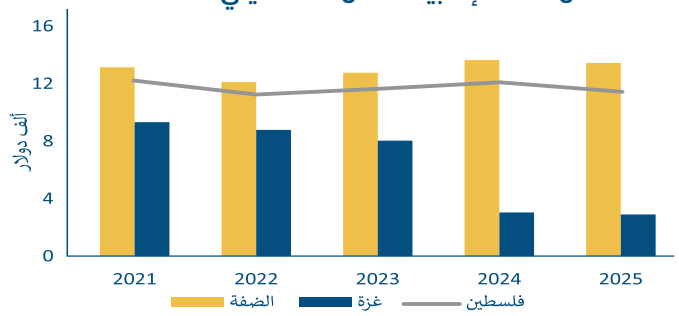
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما أظهرت البيانات تبايناً في معدلات البطالة في الضفة الغربية بحسب نوع التجمع السكاني، إذ كانت أعلى في المخيمات مقارنة بالمناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن تباينها بحسب المستوى التعليمي، إذ سجلت نسب البطالة الأعلى بين الأفراد الحاصلين على تعليم جامعي، في دلالة على ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى نقص الفرص المتاحة في القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة المؤهلة.

الإنتاجية[5]

سجلت إنتاجية العامل الفلسطيني تراجعاً خلال العام 2025، بعد التحسن المؤقت الذي تحقق في العام 2024، حيث انخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد العامل إلى نحو 11.5 ألف دولار، مقارنةً مع 12.1 ألف دولار في العام السابق، أي بانخفاض بلغت نسبته نحو 5.1%. ويعكس هذا التراجع طبيعة التعافي غير المتوازن، إذ جاء نتيجة نمو عدد العاملين بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي[6].

شكل 1 - 19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2021-2025*



* إنتاجية العامل الفلسطيني في قطاع غزة وفلسطين للعام 2024 و2025 هي تقديرات فريق البحث.

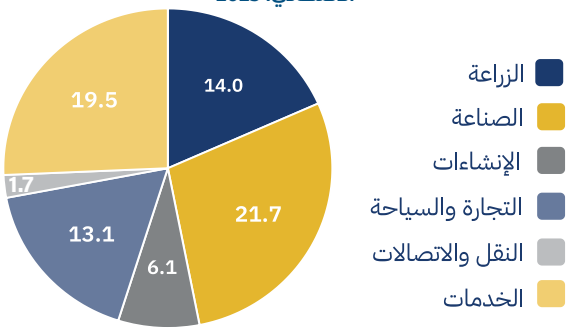
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ففي العام 2024، ورغم الانكماش الاقتصادي، ارتفعت الإنتاجية إلى 12.1 ألف دولار (مقارنة مع 11.6 ألف دولار في 2023)، ويُعزى ذلك إلى الإنخفاض الحاد في عدد العاملين الذي فاق وتيرة تراجع الناتج، ما أدى إلى ارتفاع متوسط الإنتاجية بشكل حسابي. أما في العام 2025، فقد تراجع هذا المؤشر إلى 11.5 ألف دولار، مع بدء تعافي النشاط الاقتصادي وارتفاع مستويات التشغيل، إلا أن الارتفاع في عدد العاملين جاء بوتيرة أسرع من نمو الناتج، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية مجدداً.

وعلى المستوى الجغرافي، استمر التباين الحاد في مستويات الإنتاجية، إذ تراجعت في الضفة الغربية من 13.6 ألف دولار في العام 2024 إلى 13.4 ألف دولار في العام 2025، مع بقائها عند مستويات مرتفعة نسبياً. في المقابل، واصل قطاع غزة تسجيل مستويات متدنية للغاية، حيث انخفضت إنتاجية العامل من 3.0 آلاف دولار في 2024 إلى 2.9 ألف دولار في 2025، مقارنة مع 8.0 آلاف دولار في 2023، ما يعكس استمرار الانهيار في النشاط الاقتصادي وتعطل معظم القطاعات الإنتاجية.

أما فيما يخص إنتاجية العمالة الفلسطينية على مستوى السوق المحلي فقط (أي العاملين داخل الضفة الغربية دون احتساب العاملين في إسرائيل والمستوطنات)، فقد أظهرت تفاوتاً واضحاً بين القطاعات الاقتصادية[7]، انعكاساً لتباين مستويات التضرر الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية والقيود المفروضة. فقد بلغت إنتاجية العامل في قطاع الزراعة نحو 14.0 ألف دولار. كما سجلت في قطاع الصناعة حوالي 21.7 ألف دولار، فيما بلغت في قطاع الإنشاءات 6.1 ألف دولار، وهو من أدنى المستويات بين القطاعات. أما في قطاع التجارة والسياحة، فقد وصلت الإنتاجية إلى 13.1 ألف دولار. وسجل قطاع النقل والاتصالات أدنى إنتاجية بنحو 1.7 ألف دولار فقط. في المقابل، بلغت إنتاجية العامل في قطاع الخدمات حوالي 19.5 ألف دولار، لتكون من بين الأعلى نسبياً.

شكل 1 - 20: إنتاجية العامل في السوق المحلي (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويُعزى هذا التباين في مستويات الإنتاجية إلى استمرار الضغوط الهيكلية والأمنية التي أثّرت على أداء القطاعات الاقتصادية بشكل متفاوت، حيث ساهمت في

(5) تعرف انتاجية العامل الفلسطيني بأنها قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة مقسومة على إجمالي عدد العاملين.
(6) تم احتساب مؤشرات الإنتاجية في فلسطين من قبل فريق البحث، بعد تقدير عدد العاملين في قطاع غزة بناءً على مصادر متعددة.
(7) اقتصر تحليل الإنتاجية التفصيلي على الضفة الغربية، نظراً لعدم وجود بيانات حول سوق العمل في قطاع غزة.

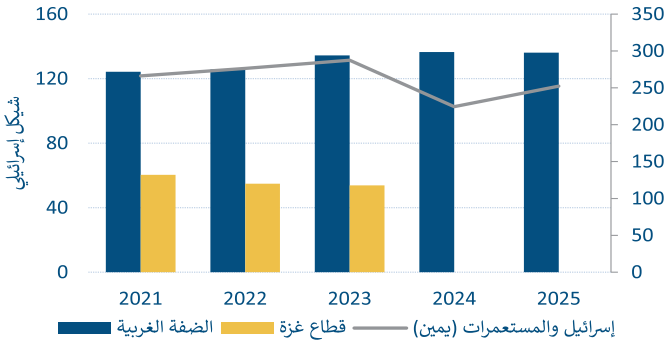
تعطيل سلاسل الإنتاج، ورفع كُلفة التشغيل، وخفض كفاءة استخدام الموارد البشرية، مما انعكس على مستوى الناتج المتحقق لكل عامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الأجور والقدرة الشرائية

شهد معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية خلال العام 2025 استقراراً نسبياً مع ميل طفيف للانخفاض، إذ بلغ نحو 136.2 شيكلاً مقارنة مع 136.5 شيكلاً في العام 2024، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.2%. ويعكس ذلك استمرار الضغوط على سوق العمل المحلي رغم التحسن المحدود في بعض المؤشرات الاقتصادية.

وفي المقابل، لا تزال البيانات الخاصة بمعدل الأجر اليومي في قطاع غزة غير متوفرة للعامين 2024 و2025، في ظل الأوضاع الاستثنائية وتعطل الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع. أما على صعيد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، فقد ارتفع معدل الأجر اليومي بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو 252.4 شيكلاً في العام 2025 مقارنة مع 224.2 شيكل في العام 2024، مسجلاً زيادة بنسبة 12.1%.

شكل 1 - 21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2021-2025



لا تتوفر بيانات عن قطاع غزة للعامين 2024 و2025.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شهدت الأجور الاسمية في الضفة الغربية خلال عام 2025 تراجعاً طفيفاً، إلا أن الأجر الحقيقي للعاملين في الضفة الغربية وللعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات بقي مستقراً مقارنة بالعام السابق، نتيجة بقاء الأسعار عند مستوياتها تقريباً، حيث سجل معدل التضخم في الضفة الغربية انخفاضاً طفيفاً بلغ -0.1%. وقد ساهم هذا الاستقرار السعري في الحفاظ على القدرة الشرائية للعاملين، رغم ضعف نمو الأجور الاسمية واستمرار حالة عدم اليقين.

أما في قطاع غزة، فقد أدى الارتفاع في الأسعار خلال عام 2025 إلى تآكل حاد في القدرة الشرائية للأفراد، في ظل توقف شبه كامل للأنشطة الاقتصادية، وتعطل سلاسل التوريد، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة. وقد بلغ معدل التضخم في غزة نحو 21.9% مقارنة بالعام السابق، وهو ما انعكس مباشرة على الأجر الحقيقي للعاملين، الذي شهد تراجعاً ملحوظاً نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية والخدمات.

صندوق: أثر تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على القدرة الشرائية

يعمل القطاع المالي الفلسطيني في ظل نظام نقدي متعدد العملات (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي)، ويعتبر الشيكل العملة الأساسية المستخدمة للتداولات والمعاملات اليومية، بينما يُستخدم الدولار والدينار كأدوات للادخار والاستثمار؛ وهذا الواقع القسري، الناجم عن ترتيبات سياسية واقتصادية وتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، يجعل القدرة الشرائية للأفراد والأسر والمؤسسات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتقلبات سعر الصرف. وبغياب أدوات سياسة نقدية ومالية فعالة للحد من التضخم أو ضبط أسعار الفائدة، يزداد الاقتصاد هشاشة وصعوبة في الوفاء بالالتزامات المالية.

يستعرض هذا الصندوق أثر تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي (الدينار الأردني) مقابل الشيكل الإسرائيلي على القدرة الشرائية للأفراد والأسر الفلسطينية خلال الفترة كانون ثاني 2021 - آذار 2026.

تطورات سعر الصرف ومعدل التضخم:

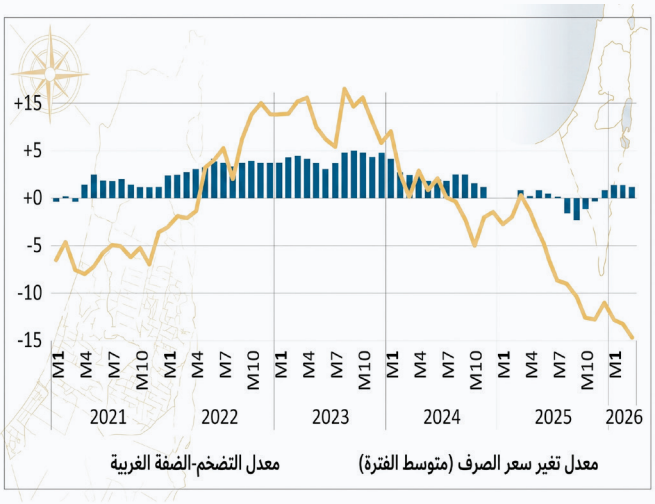
يرتبط سعر الصرف ارتباطًا وثيقًا بمعدل التضخم في ظل نظام متعدد العملات الذي يعيشه الاقتصاد الفلسطيني، حيث يغيب وجود عملة وطنية وتتحكم السياسات الإسرائيلية في سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية. هذا الواقع يجعل إدارة السياسة النقدية والمالية المحلية محدودة، ويزيد من هشاشة الاقتصاد الفلسطيني أمام تقلبات الصرف، إذ تؤثر أي تحركات في سعر الصرف مباشرة على القدرة الشرائية للأفراد والأسر والمؤسسات وعلى تكاليف الإنتاج والأسعار المحلية.

وقد شهد متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل تقلبات ملحوظة خلال الفترة الأخيرة، إذ تراجع بنحو 6.1% في 2021 إلى نحو 3.23 شيكل/دولار، ثم ارتفع بنحو 9.8% في 2023 إلى نحو 3.7 شيكل/دولار، قبل أن ينخفض مجدداً بنحو 6.7% في 2025 إلى نحو 3.45 شيكل/دولار، ثم سجل هبوطاً حاداً بنحو 13.5% في الربع الأول من 2026 إلى نحو 3.1 شيكل/دولار — أدنى مستوى منذ 31 عاماً. هذه التحركات تعكس تداخل عوامل اقتصادية وسياسية داخلية وإقليمية ودولية، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية، تقلبات الطلب العالمي على الدولار، وسياسات جمركية وحماية تجارية.

يمكن تفسير انخفاض قيمة الدولار وارتفاع قيمة الشيكل بعدة عوامل مترابطة: تراجع الطلب على الدولار نتيجة عوامل جيوسياسية ومالية دولية، إلى جانب قوة الشيكل الناتجة عن زيادة التدفقات الرأسمالية ونجاحات قطاعات التكنولوجيا والأمن السيبراني الإسرائيلية وفروقات أسعار الفائدة. هذه التحولات في أسعار الصرف أثّرت على تكلفة الواردات وأسعار المدخلات الإنتاجية، ما انعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات المحلية، وعلى تآكل المدخرات والدخل الحقيقي لبعض الفئات، بينما استفادت فئات أخرى تعتمد دخولها بالشيكل أو تستورد بالعملات الأجنبية المقومة بالشيكل.

تباينت آثار التضخم جغرافياً وبحسب شدة الصدمات: فقد شهد قطاع غزة تضخماً قياسياً نتيجة الحصار والدمار وقيود الدخول، فبلغ أكثر من 230% في 2024 ونحو 37.5% في 2025، ما أدى إلى تآكل حاد في القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة وانقطاع سلاسل الإمداد. أما الضفة الغربية فشهدت تبايناً أقل حدة؛ فقد كان التضخم 1.4% في 2021، وارتفع إلى 4.8% في 2023، ثم اقترب من الصفر في 2025 قبل أن يعود إلى نحو 1.6% في أوائل 2026. هذا التباين يعكس اختلاف شدة القيود الميدانية واللوجستية بين المنطقتين وتأثير ذلك على العرض والطلب المحليين.

يبين الشكل أن معدل التضخم الشهري (أساس سنوي) ظل موجباً تقريباً طوال الفترة من كانون الثاني 2021 حتى آذار 2026، ما يعكس ارتفاعاً مستمراً في أسعار المستهلك، بينما سجّل متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار تقلبات واضحة؛ فقد تراجع بنحو 5% خلال 2021 حتى منتصف 2022، ثم اتجه صعوداً من منتصف 2022 حتى نهاية الربع الثالث من 2024، غير أن هذا الارتفاع بدأ بالتلاشي مطلع 2024 وتحول إلى تراجع متسارع من الربع الأخير من 2024 وحتى نهاية الربع الأول من 2026 ليبلغ نحو 14.5% انخفاضاً بنهاية آذار 2026 مقارنة



بالشهر نفسه من العام السابق، ما يعكس تأثير عوامل اقتصادية وسياسية إقليمية ودولية على سوق الصرف وارتداداتها المباشرة على تكلفة الواردات والأسعار المحلية والقدرة الشرائية.

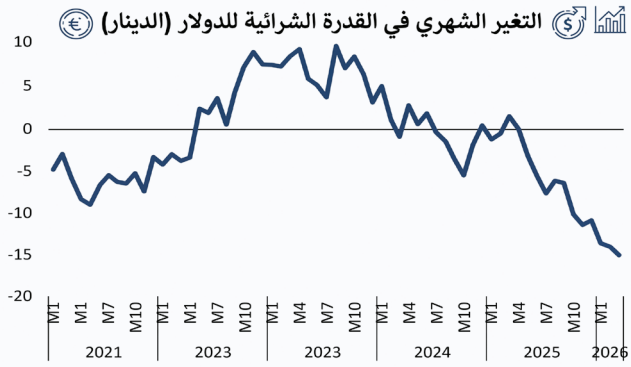
تطور القدرة الشرائية

تعرف القدرة الشرائية اقتصادياً على أنها كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من العملة شراؤها في وقت محدد. وعليه فإن القدرة الشرائية ترتبط بشكل جوهري بمستوى أسعار السلع والخدمات وقيمة عملة الدخل مقابل عملة الانفاق (متوسط سعر صرف العملة).

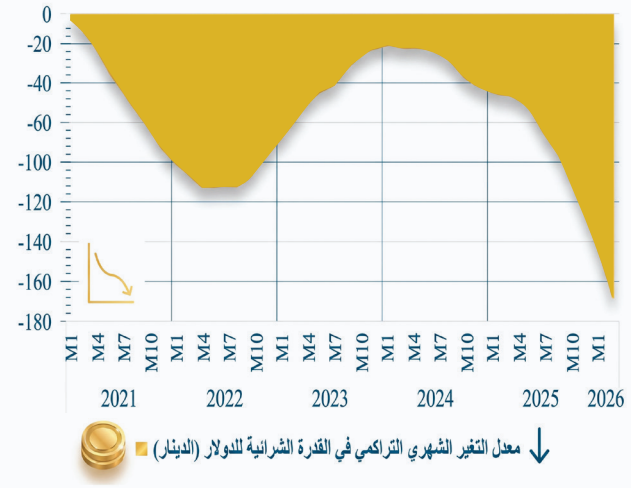
التغير في القوة الشرائية = معدل التغير في سعر صرف عملة الدخل مقابل عملة الانفاق – معدل التغير في مستوى الأسعار

التغير في القوة الشرائية = Δ سعر الصرف – Δ مستوى الأسعار

يبين التحليل أن القدرة الشرائية للفرد الفلسطيني الذي يتقاضى دخله بالدولار (أو الدينار) وينفق بالشيكل تراجعت بشكل كبير وشبه مستمر بين كانون الثاني 2021 وآذار 2026؛ **فقد سجلت تراجعاً بنحو 6.2% في كانون الثاني 2021 ووصلت ذروتها إلى 15.9% في آذار 2025، مما يعني أن 100 دولار في آذار 2025 باتت تشتري ما يعادل 84.1 دولار من السلع ذاتها في آذار 2026.**



وإذا ما أخذنا معدل التغير التراكمي، فان تراجع القوة الشرائية وصل إلى مستوى يقارب 174.6% بنهاية آذار 2026، **أي أن الأسرة التي كانت تشتري سلة ب100 دولار في 2021 تحتاج الآن نحو 174.6 دولار لشراء نفس السلة.** وتفاقمت حدة التراجع خصوصاً خلال الأشهر الستة الأخيرة بعد انخفاض حاد في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بدءاً من حزيران 2025 (تراجع نحو 6.4%) وصولاً إلى نحو 14.5% بنهاية آذار 2026. على الرغم من أن تحسّناً نسبياً في سعر الصرف سجّل بين منتصف 2023 ومنتصف 2024، فإن أثره على القدرة الشرائية ظل محدوداً



وبقي التراجع الكلي سالباً. ومن هنا تبرز أهمية تبني سياسات حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر تضرراً، إذ إن استقرار القدرة الشرائية ضروري للحفاظ على الاستهلاك ودعم الرفاهية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

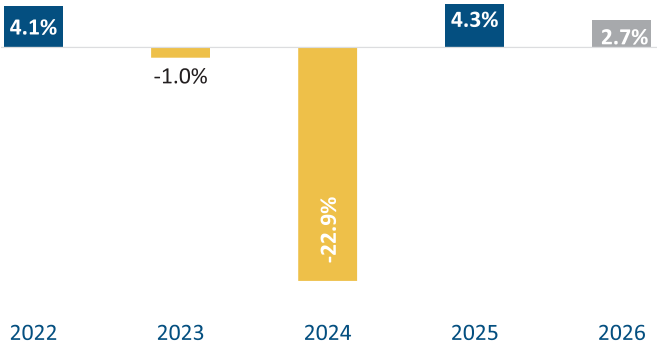
تظهر هذه النتائج مجموعة من الملاحظات المهمة:

1. تراجع حاد ومستمر في القدرة الشرائية: إذ تراجعت القدرة الشرائية للأفراد والأسر الذين يتقاضون دخلهم بالدولار (الدينار) وينفقون بالشيكل، بشكل كبير وشبه مستمر طوال الفترة منذ كانون ثاني 2021 حتى آذار 2026.
2. تراجع قيمة الدخل خلال فترة التحليل بشكل ملحوظ، إذ أن الفرد أو الأسرة الفلسطينية أصبحت في آذار 2026 بحاجة إلى نحو 175 دولار، لشراء ما كانت تشتريه بمبلغ 100 دولار في عام 2021.
3. بلغت ذروة التراجع في القدرة الشرائية أقصى مستوياتها (أساس سنوي) بنحو 15.9% خلال آذار 2026
4. هشاشة وضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية التقليدية لمواجهة التقلبات والصدمات الخارجية.

آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2026

تشير تقديرات سيناريو الأساس إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سيحقق نمواً يبلغ نحو 2.7% خلال عام 2026، مقارنة بنمو قدره 4.3% في عام 2025 [8]، وذلك بعد انكماش حاد بلغ -22.9% في عام 2024. ويعكس هذا النمو بدرجة كبيرة أثر سنة الأساس المنخفضة، ولا يعبر عن توسع حقيقي في النشاط الاقتصادي أو استعادة فعلية للقدرة الإنتاجية. وتبقى البيئة الاقتصادية العامة محكومة بدرجة مرتفعة من عدم اليقين، في ظل استمرار القيود السياسية والاقتصادية، إلى جانب تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالتطورات الإقليمية، ولا سيما الحرب على إيران وما رافقها من ارتفاع في أسعار الطاقة واضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية.

شكل 1-22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2026



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويستند هذا المسار إلى مجموعة من الافتراضات التي تعكس استمرار الظروف الصعبة خلال عام 2026، مع غياب أي انفراج جوهري في المشهد السياسي أو الاقتصادي. فمن ناحية، يفترض السيناريو استمرار حالة الجمود في قطاع غزة، حيث تبقى الأنشطة الاقتصادية محدودة للغاية رغم تثبيت وقف إطلاق النار. ويُتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي محصوراً في الخدمات المرتبطة بالمساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة، في ظل بطء شديد في عملية إعادة الإعمار نتيجة القيود على إدخال المواد والمعدات. ويؤدي ذلك إلى استمرار ضعف مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي، مع بقاء القاعدة الإنتاجية شبه معطلة.

كما يُفترض استمرار القيود على سوق العمل، حيث تبقى أعداد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل عند مستويات منخفضة مقارنة بفترة ما قبل الحرب، ما يؤدي إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة وضعف مستويات الدخل. وينعكس ذلك على الطلب المحلي، حيث تظل القدرة الشرائية للأسر محدودة، رغم استمرار التحويلات من الخارج التي تشكل أحد المصادر الرئيسة لدعم الاستهلاك. ويُتوقع أيضاً أن يبقى التوظيف في الضفة الغربية محدوداً، مع توسع نسبي في الاقتصاد غير الرسمي كبديل عن فرص العمل النظامية.

أما على صعيد المالية العامة، فيفترض السيناريو استمرار الضغوط المرتبطة بعدم انتظام تحويل إيرادات المقاصة واستمرار الاقتطاعات، إلى جانب ضعف الإيرادات المحلية وتراجع المنح الخارجية. ويؤدي ذلك إلى بقاء الحكومة ضمن هوامش مالية ضيقة، مع التركيز على تمويل النفقات الأساسية، مثل الرواتب والخدمات، دون القدرة على التوسع في الإنفاق الاستثماري. ويحد ذلك من قدرة السياسة المالية على لعب دور تحفيزي في الاقتصاد، ويُبقي النشاط الاقتصادي معتمداً بدرجة أكبر على القطاع الخاص والتحويلات.

وفي القطاع الخارجي، يفترض استمرار القيود على حركة التجارة، إلى جانب تأثر الاقتصاد بالتطورات الإقليمية، خاصة الحرب على إيران، التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة تكاليف النقل والشحن والتأمين، فضلاً عن اضطرابات في بعض الممرات البحرية الحيوية. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع كلفة الواردات، وزيادة الضغوط التضخمية، وتراجع القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية، في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية. كما تسهم هذه العوامل في تعميق العجز التجاري، وتعزيز اعتماد الاقتصاد على الخارج.

(8) تقديرات أولية قابلة للتعديل، وذلك استناداً إلى تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، والتي لا تزال تشهد تغيرات متسارعة وكبيرة في ظل الظروف الراهنة. ومن شأن هذه التطورات أن تؤثر بشكل ملموس على دقة التنبؤات والتحليلات، الأمر الذي يستدعي مراجعة دورية للبيانات وتحديثها بحسب المستجدات.

وعلى صعيد مكونات الطلب الكلي، يُتوقع أن يسجل إجمالي الاستهلاك نمواً يبلغ نحو 6.7%خلال عام 2026، مدفوعاً بالاستهلاك الخاص الذي يُتوقع أن ينمو بنسبة 12.4%، نتيجة استمرار تدفقات التحويلات والمساعدات، رغم ضعف الدخل المحلي. ويعكس هذا الاعتماد الكبير على الاستهلاك طبيعة النمو في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يشكل الإنفاق الاستهلاكي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في ظل ضعف الاستثمار. في المقابل، يسجل الاستهلاك الحكومي نمواً محدوداً يبلغ 1.4%، نتيجة القيود المالية. أما الاستثمار، فيُتوقع أن ينكمش بنسبة -11.3%، ما يعكس استمرار ضعف بيئة الأعمال وارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين، إضافة إلى القيود المفروضة على إدخال المواد والمعدات، وغياب مشاريع إعادة إعمار واسعة النطاق. ويُعد هذا التراجع في الاستثمار من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد، نظراً لدوره الحاسم في تعزيز القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل.

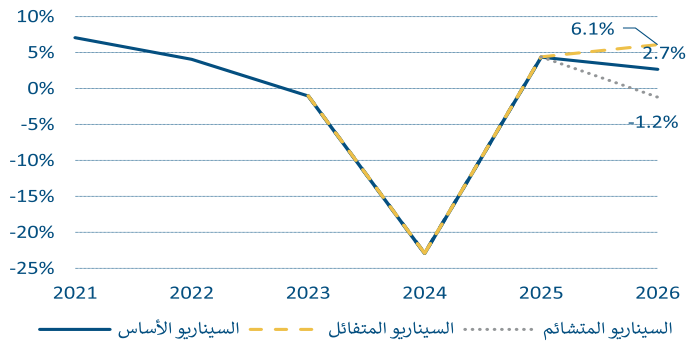
وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تشير التقديرات إلى تراجع الصادرات بنسبة -1.2%، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 4%، ما يؤدي إلى مساهمة محدودة لصافي الصادرات في النمو. ويعكس ذلك استمرار الاعتماد المرتفع على الواردات، إلى جانب تأثير ارتفاع تكاليف النقل والطاقة نتيجة التوترات الإقليمية، بما في ذلك الحرب على إيران، والتي أدت إلى زيادة كلفة الاستيراد وإضعاف القدرة التصديرية.

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية، يُتوقع أن يقود قطاع الخدمات النمو، مدفوعاً باستمرار الطلب على الخدمات الأساسية، يليه قطاع التجارة نتيجة تحسن نسبي في تدفق السلع. كما يسجل قطاع الإنشاءات نشاطاً محدوداً مرتبطاً بأعمال إعادة التأهيل وبعض المشاريع الصغيرة، في حين تبقى مساهمة القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعة والزراعة، ضعيفة نتيجة القيود على المدخلات وارتفاع التكاليف.

أما على مستوى مكونات النمو، فمن المتوقع أن يساهم الاستهلاك الخاص بنسبة 0.4% فقط، مما يعكس استمرار ضعف القدرة الشرائية وتآكل الدخول، فيما يساهم الاستهلاك الحكومي بنحو 5.4% نتيجة بعض التوسعات المحدودة في الإنفاق. ومن المتوقع أن يسجل الاستثمار مساهمة بنسبة 2.9%، إلا أنه يظل منخفضاً مقارنةً بالحاجة التنموية. أما الواردات، فتشكل عبئاً على النمو وتثبطه بمقدار 4.2% نتيجة الاعتماد المرتفع على الخارج. ورغم تسجيل نمو إيجابي، فإن هذا النمو يبقى هشاً وغير متوازن، حيث يعتمد بشكل رئيس على الاستهلاك وليس على الاستثمار أو التوسع الإنتاجي. كما أن استمرار العوامل الخارجية، مثل التوترات الإقليمية وارتفاع أسعار الطاقة، يزيد من حساسية الاقتصاد للصدمات، ويحد من استدامة النمو. كما أن ارتفاع تكاليف النقل والشحن نتيجة اضطرابات الملاحة الدولية يضيف عبئاً إضافياً على الاقتصاد، خاصة في ظل محدودية البدائل.

وفيما يتعلق بالسيناريوهات البديلة، يفترض السيناريو المتفائل تحسناً نسبياً في الأوضاع السياسية، بما يشمل تخفيف القيود وزيادة تدفقات المساعدات وانتظام تحويل إيرادات المقاصة، إلى جانب تقدم تدريجي في إعادة الإعمار، ما قد يرفع النمو إلى نحو 6.1%، مدفوعاً بتحسن الاستهلاك والاستثمار. في المقابل، يفترض السيناريو المتشائم استمرار التوترات

شكل 1-23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2025



المصدر: تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية.

الإقليمية، بما في ذلك تصاعد الحرب على إيران، وما يرافقها من ارتفاع إضافي في أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد، إلى جانب استمرار القيود المحلية، ما قد يؤدي إلى انكماش الاقتصاد بنسبة -1.2%.

بشكل عام، تعكس آفاق الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2026 استمرار حالة التعافي المحدود والمشروط، حيث يتحسن الأداء مقارنة بعام 2024، لكنه يبقى بعيداً عن تحقيق نمو مستدام. ويؤكد ذلك أن أي تحسن اقتصادي سيظل مرتبطاً بعوامل خارجية، وأن تحقيق نمو حقيقي يتطلب تخفيف القيود المفروضة على الحركة والتجارة، وتسريع إعادة الإعمار، وتعزيز بيئة الاستثمار، بما يتيح إعادة بناء القاعدة الإنتاجية وخلق فرص عمل تدعم الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط.

وفي المقابل، وفي حال كانت التوقعات أكثر تشاؤماً (السيناريو المتشائم)، وبإفتراض مزيد من التصعيد في العدوان، واتساع رقعته الجغرافية، خاصة في الضفة الغربية، مع استمرار المنع شبه الكامل لعمل الفلسطينيين في إسرائيل، وتوقف تحويل أموال المقاصة، وانخفاض تدفقات المساعدات، وغياب أي تقدم في ملف الإعمار، فمن المتوقع أن يؤدي هذا السيناريو إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 0.6%، وتفاقم الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثاني
مالية الحكومة

نظرة عامة

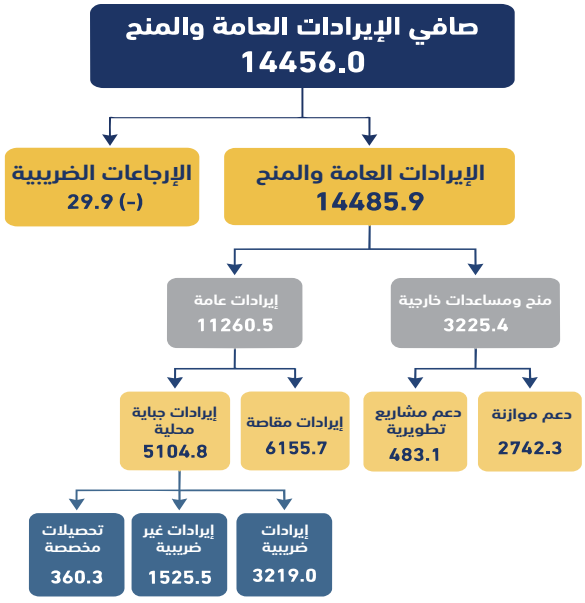
شهدت المالية العامة خلال عام 2025 تفاقم الأوضاع المالية الضاغطة، مع استمرار اقتطاع واحتجاز أموال المقاصة بمبالغ كبيرة وغير مسبوقة، بالإضافة لتوقف التحويلات النقدية من إيرادات المقاصة منذ شهر حزيران 2025، حيث تعد هذه الإيرادات المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العامة، وتلعب دوراً محورياً في استدامة الإنفاق العام، وهو ما فاقم من الأزمة ووضع الحكومة الفلسطينية تحت ضغط سيولة حاد، أدى ذلك إلى تراجع القدرة على التنفيذ النقدي للإنفاق، وتراكمت متأخرات جديدة بمبالغ مرتفعة للغاية، إضافة للجوء إلى الاقتراض المحلي لسد الفجوة، ووصوله لمستويات قياسية.

ومع استمرار أزمة أموال المقاصة، وشح السيولة الحاد، فاستدامة المالية العامة في وضع حرج ومخاطر مرتفعة، وللحفاظ بالحد الأدنى على هذه الاستدامة، يوجد ضرورة كبيرة لتكثيف الدعم الخارجي، حيث تعتبر المنح والمساعدات الخارجية المصدر الرئيسي للاستدامة المالية للحكومة في ظل هذا الواقع المالي الضاغط.

الإيرادات العامة والمنح

سجّلت الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً خلال العام 2025 انخفاضاً بنحو 1.5% مقارنة بالعام السابق، حيث تراجعت إيرادات المقاصة بشكل ملحوظ، نتيجة استمرار القرصنة الإسرائيلية على هذه الأموال، من خلال الاقتطاعات والحجوزات غير القانونية، إضافة لذلك توقف تحويل أي قيمة نقدية من أموال المقاصة. وفي المقابل، تحسنت إيرادات الجباية المحلية، مدفوعة بتحسن الإيرادات غير الضريبية، كذلك شهدت المنح والمساعدات الخارجية ارتفاعاً خلال العام ذاته، مما ساهم جزئياً في التخفيف من حدة التراجع في إجمالي الإيرادات. وبالمجمل، بلغت الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً حوالي 14.5 مليار شيكل خلال العام 2025، مقارنة بحوالي 14.7 مليار شيكل خلال العام السابق، توزعت بواقع 42.5% لإيرادات المقاصة، ونحو 35.2% لإيرادات الجباية المحلية، فيما ساهمت المنح والمساعدات الخارجية بنسبة 22.3%.

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2025



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

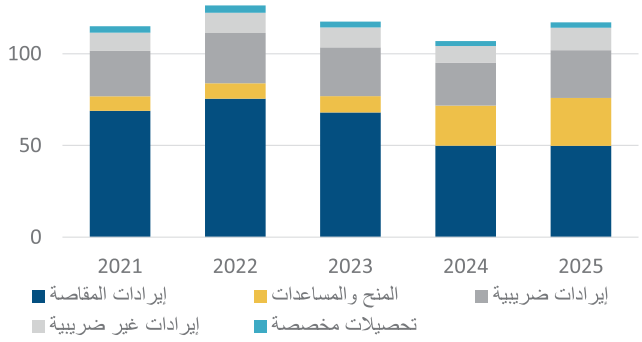
الإيرادات العامة

تراجعت الإيرادات العامة وفق الأساس النقدي خلال العام 2025 بنسبة 3.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 11.3 مليار شيكل. ويُعزى هذا التراجع بدرجة رئيسة إلى الإنخفاض الملحوظ في إيرادات المقاصة في ظل استمرار الاقتطاعات والحجوزات غير القانونية من قبل الجانب الإسرائيلي، وهو ما يعني فقدان المورد الرئيسي للتدفقات النقدية للخزينة العامة، فيما ارتفعت الجباية المحلية بدعم من زيادة الإيرادات غير الضريبية في مقابل استقرار الإيرادات الضريبية، لكنّها تبقى دون مستوياتها المسجّلة قبل العدوان الإسرائيلي تحديداً خلال الأعوام 2022 و2023، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، ما انعكس سلباً على كفاءة التحصيل الضريبي،

ورغم هذا التحسّن في الجباية المحلية، لم يعوّض تراجع المقاصة، ما أثّر مباشرة في تدفقات الخزينة.

وقد توزعت الإيرادات العامة خلال العام 2025 بين إيرادات المقاصة بنسبة 54.7%، وإيرادات الجباية المحلية بنسبة 45.3%، منها 28.6% إيرادات ضريبية، و13.5% إيرادات غير ضريبية، و3.2% متحصلات مخصصة. وقد بلغت نسبة العبء الضريبي (الجهد الضريبي)[9] إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 26.2% مقارنة مع 24.9% في عام 2024.

شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح نسبة للإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وبمزيد من التفصيل فقد بلغت إيرادات المقاصة على الأساس النقدي نحو 6.2 مليار شيكل خلال العام 2025، مقارنة بحوالي 6.9 مليار شيكل خلال العام السابق، وبحسب وزارة المالية فإن إيرادات المقاصة على أساس نقدي (هي عبارة عن المبالغ المستلمة من قبل البنوك، بالإضافة إلى مبالغ الخصومات مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والمستشفيات، وإذا لم يتم استلام أي مبالغ نقدية، فإن المبالغ تعبر فقط عن هذه الخصومات). الجدير ذكره أن معظم قيمة المقاصة على الأساس النقدي خلال هذا العام هي عبارة عن الاقتطاعات من هذه الإيرادات، حيث توقف تحويل أي مبلغ من المقاصة منذ شهر حزيران من العام 2025، وبذلك لم يتم تحويل أي قيمة نقدية للبنوك خلال هذه الفترة.

وفي المحصلة، بلغت القيمة النقدية المحولة (متحصلات المقاصة النقدية) خلال هذا العام ما يقارب 2 مليار شيكل تم تحويلها خلال النصف الأول تقريباً من العام 2025، وتحديداً خلال الفترة (كانون ثاني – أيار) ، بينما بلغت قيمة الاقتطاعات من المقاصة حوالي 4.2 مليار شيكل، وقيمة إيرادات المقاصة المحجوزة بحوالي 4.1 مليار شيكل، مما يعكس تدهوراً واضحاً في التدفقات المالية من هذا المصدر، الأمر الذي ألقى بظلاله الثقيلة على الموارد المالية المتاحة للخزينة العامة، إذ تُعد إيرادات المقاصة بمثابة صمام الأمان للحكومة، إذ تُشكّل في الظروف الطبيعية نحو ثلثي الإيرادات العامة، وبالتالي فإن أي خلل فيها يؤدي إلى تشوّه هيكلي في الموازنة، وتفاقم عجزها، وزيادة تعقيد الوضع المالي، مما يهدد استدامة المالية العامة. وتتكوّن إيرادات المقاصة أساساً من الإيرادات الجمركية (43.3%)، إيرادات المحروقات (32.5%)، ضريبة القيمة المضافة (22.3%)، فيما شكّلت ضريبة الدخل وضريبة الشراء وباقي الإيرادات حوالي 1.9% من إجمالي الإيرادات[10].

أما على صعيد إيرادات الجباية المحلية، فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 5.3% مقارنة بالعام السابق، لتسجل نحو 5.1 مليار شيكل، توزعت بين إيرادات ضريبية (63.1%)، وإيرادات غير ضريبية (29.9%)، والمتحصلات المخصصة (7.1%). وقد ساهمت هذه الإيرادات في تغطية نحو 41.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

وعلى مستوى مكونات الجباية المحلية، فقد استقرت الإيرادات الضريبية عند مستوى العام السابق، حيث أن النمو الاقتصادي المتحقق خلال العام 2025 لا يعكس مستوى تعافي فعلي للاقتصاد الفلسطيني، بفعل

(9) يقصد بالعبء الضريبي (أو الجهد الضريبي) نسبة الإيرادات الضريبية المحصلة من قبل الحكومة بمختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لقدرة الدولة على تعبئة الموارد المحلية.

(10) تم احتساب مساهمة الضرائب المفصلة ضمن إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام، نظراً لعدم توافر بيانات مفصلة بحسب الأساس النقدي.

استمرار القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة وتواصل الضغوط المالية على الحكومة، بما يؤثر سلباً على التحصيل الضريبي، لتبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل، ساهمت في تغطية نحو 26% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، وتوزعت هذه الإيرادات بين ضريبة القيمة المضافة بنسبة 41.2% (نحو 1.3 مليار شيكل، بانخفاض 4.1%)، وضريبة الدخل بنسبة 30.7% (نحو مليار شيكل، بانخفاض 4.7%)، ومكوس السجائر بنسبة 13.6% (نحو 436.9 مليون شيكل، بانخفاض أيضاً بما يقارب 4.7%)، والإيرادات الجمركية بنسبة 13.5% (نحو 433.6 مليون شيكل، بارتفاع ملحوظ بنسبة 40.8%)، في حين ساهمت الإيرادات من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات بنسبة 1.1%، أي ما يعادل 35.5 مليون شيكل.

فيما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 20.1% خلال العام 2025، لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل، ساهمت في تغطية نحو 12.3% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، وشكلت ما نسبته 29.9% من إجمالي إيرادات الجباية المحلية. أما المتحصلات المخصصة، فقد انخفضت إلى حوالي 360.3 مليون شيكل خلال العام 2025، مقارنة بنحو 369.6 مليون شيكل في العام 2024، وشكلت بذلك نحو 7.1% من إيرادات الجباية المحلية، وساهمت في تغطية نحو 2.9% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

المنح والمساعدات الخارجية

شهد العام 2025 تحسناً في تدفق المنح والمساعدات الخارجية، إذ ارتفعت إلى نحو 3.2 مليارات شيكل، مقارنة بحوالي 3 مليار شيكل في العام السابق، وتوزعت ما بين منح موجهة لدعم الموازنة العامة بقيمة تقارب 2.7 مليار شيكل، ومنح مخصصة للمشاريع التطويرية بنحو 0.5 مليار شيكل.

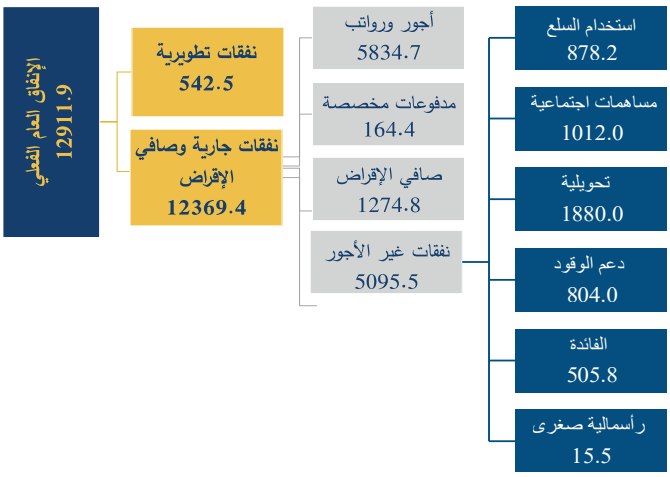
ومع استمرار أزمة أموال المقاصة، وشح السيولة الحاد، فاستدامة المالية العامة في وضع حرج ومخاطر مرتفعة، وللحفاظ بالحد الأدنى على هذه الاستدامة، يوجد ضرورة كبيرة لتكثيف الدعم الخارجي، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للحفاظ بالحد الأدنى على استمرارية المالية العامة في ظل الظروف الحالية.

وقد بلغت مساهمة المنح والمساعدات الخارجية نحو 22.3% من صافي الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2025، مقارنة بنسبة 20.4% في العام 2024، كما أسهمت في تغطية حوالي 26.1% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقابل 21.8% خلال العام السابق.

النفقات العامة

شهدت النفقات العامة الفعلية خلال العام 2025 انخفاضاً ملحوظاً وبنسبة 10.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 12.9 مليار شيكل. وبذلك، تكون النفقات الفعلية قد شكّلت ما نسبته 68.5% فقط من إجمالي النفقات المستحقة خلال العام، مما يعكس فجوة كبيرة بين الالتزامات المالية المستحقة والمبالغ التي تم صرفها فعلياً. مما يعكس زيادة الضغوط المالية، وعدم تمكن الحكومة من التنفيذ الفعلي للموازنة، من خلال عدم تمكنها من تغطية كافة الالتزامات المترتبة عليها، وتراكم مزيد من

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2025



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

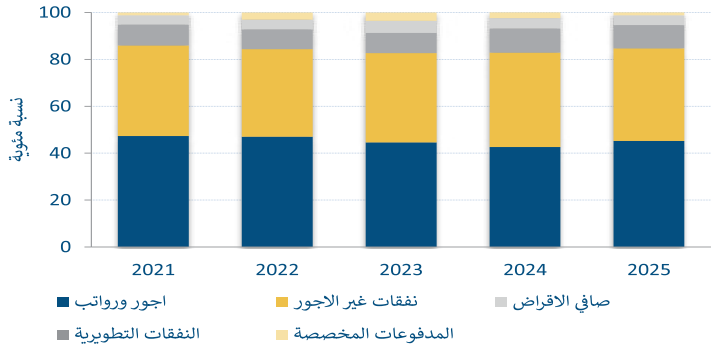
المتأخرات، وعليه يُعد تحليل النفقات العامة وفقاً لأساس الإلتزام، أكثر دقة في رصد هذه التطورات لأنه يعكس الحجم الفعلي للضغوط الواقعة على المالية العامة. ووفقاً لهذا الأساس، تشير البيانات إلى انخفاض في النفقات المستحقة خلال العام 2025 بنسبة 2.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 18.8 مليار شيكل[11].

ولا يزال الإنفاق العام الحكومي يعاني من خلل هيكلي مزمن في توزيعه، إذ يستحوذ الإنفاق الجاري على الحصة الأكبر، والتي بلغت خلال العام 2025 ما نسبته 95.8% من إجمالي النفقات، في حين لم تتجاوز حصة الإنفاق التطويري أو الاستثماري 4.2%، وهو مستوى متدني، يعكس ضعف القدرة على تخصيص موارد مالية كافية لدعم المشاريع التنموية والاستثمارية.

الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

سجل الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال عام 2025 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 10.1% مقارنة بعام 2024، ليبلغ نحو 12.4 مليار شيكل، في حين انخفض على أساس الإلتزام بنسبة 2.4%، ليبلغ حوالي 18 مليار شيكل، وقد توزعت النفقات الجارية بشكل أساسي بين فاتورة الأجور والرواتب ونفقات غير الأجور، وشكّل هذان البندان ما نسبته 88.4% من إجمالي النفقات الجارية.

شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وبمزيد من التفصيل، فقد استقرت فاتورة الأجور والرواتب المستحقة عند مستوى العام السابق تقريباً بحوالي 8.4 مليار شيكل (انخفاض طفيف بنحو 0.5%)، لكنها انخفضت على الأساس النقدي بنسبة 4.8%، لتصل إلى حوالي 5.8 مليار شيكل، ممثلةً 47.2% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، و45.2% من إجمالي النفقات العامة الفعلية.

ويُظهر تحليل مخصصات الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية استحواذ قطاع الأمن والنظام العام (خصوصاً وزارة الداخلية والأمن) على الحصة الأكبر بنسبة 38.9%، تليه وزارة التربية والتعليم العالي بنسبة 34.4%، ثم وزارة الصحة بنحو 10.8%، والإدارة العامة بحوالي 8%، في حين توزعت النسب المتبقية بين الشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان (4.4%)، والخدمات الاجتماعية والدينية والثقافية (3.6%)[12].

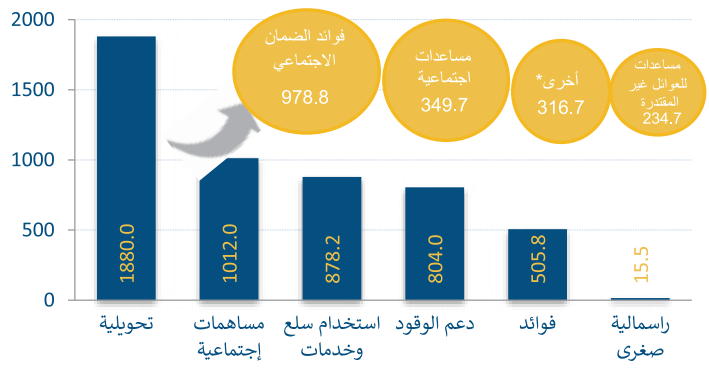
من جهة أخرى، انخفضت نفقات غير الأجور على الأساس النقدي بنسبة 12.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 5.1 مليار شيكل، بينما انخفضت على أساس الالتزام بما نسبته 2.4%، لتبلغ حوالي 7.9 مليار شيكل. وقد شكلت هذه النفقات نحو 42.1% من الإنفاق العام (على أساس الالتزام)، ونحو 39.5% على الأساس النقدي.

(11) تشير المبالغ الفعلية إلى المدفوعات التي قامت الحكومة بسدادها فعلياً خلال فترة مالية معينة، في حين تمثل المبالغ المستحقة (على أساس الالتزام) الالتزامات المالية التي ترتبت على الحكومة خلال نفس الفترة، سواء تم دفعها أم لم تُدفع بعد. أما المبالغ المستهدفة، فهي التقديرات المالية التي تضعها الحكومة ضمن مشروع الموازنة العامة، وتعكس توجهاتها في الإنفاق والإيراد خلال العام المالي.

(12) تحسب حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر البيانات المفصلة بحسب الأساس النقدي.

ويُظهر تحليل مكونات نفقات غير الأجور أن النفقات التحويلية قد استحوذت على 36.9% من إجمالي هذه النفقات، منخفضة بنسبة 12.8% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ نحو 1.9 مليار شيكل. وشكلت المساهمات الاجتماعية نحو 19.9% من الإجمالي، بانخفاض نسبته 23%، بقيمة تقارب المليار شيكل. أما الإنفاق على السلع والخدمات، فشكل نحو 17.2% من الإجمالي، بانخفاض نسبته 17.6% إلى حوالي 0.9 مليار شيكل. كما بلغ الإنفاق على دعم الوقود[13] نحو 0.8 مليار شيكل، تعادل نحو 15.8% من نفقات غير الأجور. بينما بلغت مدفوعات الفائدة حوالي 0.5 مليار شيكل، أي ما يعادل نحو 9.9% من الإجمالي. فيما بلغت النفقات الرأسمالية الصغرى حوالي 15.5 مليون شيكل (0.3% من نفقات غير الأجور).

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2025



*أخرى تشمل إعانات البطالة، دعم الحكومات المحلية، تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة.

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

وتتوزع النفقات التحويلية بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة مليار شيكل، تعادل نحو 52.1% من إجمالي النفقات التحويلية، والمساعدات الاجتماعية بقيمة 0.3 مليار شيكل (تعادل نحو 18.6% من النفقات التحويلية)، ومساعدات العائلات غير المقتدرة بنحو 0.2 مليار شيكل (تعادل نحو 12.5% من النفقات التحويلية)، وإعانات البطالة بحوالي 151.1 مليون شيكل (تعادل نحو 8% من النفقات التحويلية)، وتحويلات أخرى (الجامعات، المجتمع المدني، السلطات المحلية، المنح الدراسية، تعويضات الأضرار، إلخ) بقيمة 165.6 مليون شيكل (تعادل نحو 8.8% من النفقات التحويلية).

وفي ضوء الجهود التي تقوم بها الحكومة لمعالجة بند صافي الإقراض، فقد انخفض خلال العام 2025 بنسبة 13.9% ليصل إلى نحو 1.3 مليار شيكل، مشكلاً نحو 9.9% من إجمالي الإنفاق العام. الجدير ذكره أن بند صافي الإقراض يتضمن المبالغ التي يتم خصمها من المقاصة (وعلى رأسها شركة الكهرباء القطرية، وشركات المياه، والخدمات الطبية، بشكل أساسي، كما تشمل الاقتطاعات والخصومات الأخرى، والمدفوعات لدى البلديات والسلطات المحلية والمبالغ التي يتم إقراضها لمؤسسات أخرى)، وعليه يظهر مبلغ صافي الإقراض صافياً وليس فقط المبالغ التي يتم خصمها من المقاصة. أما المدفوعات المخصصة فقد تراجعت إلى حوالي 164.4 مليون شيكل مقارنة بنحو 347.8 مليون شيكل، خلال نفس فترة المقارنة، مشكلة نحو 1.3% من إجمالي النفقات العامة.

النفقات التطويرية

سجلت النفقات التطويرية الفعلية انخفاضاً ملموساً خلال العام 2025 بنحو 13.5% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 0.5 مليار شيكل، بما يعادل نحو 63.8% من إجمالي الالتزامات التطويرية المستحقة، ونحو 4.2% من إجمالي النفقات العامة، وهي نسبة متدنية كما في السنوات السابقة. ولا تزال حصة الإنفاق التطويري من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً، إذ لم تتجاوز 0.9% خلال العام 2025، مقارنة بنسبة

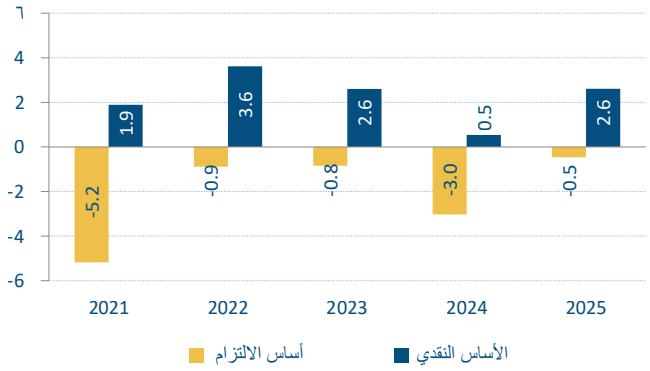
(13) كان دعم الوقود (رديات ضريبة الوقود) يُدرج سابقاً في بيانات وزارة المالية كبند يُخصم من إجمالي الإيرادات، إلا أنه اعتباراً من موازنة العام 2023 تم إعادة تصنيفه ضمن النفقات العامة.

متدنية أيضاً خلال عام 2024 وبنحو 1.1%، الأمر الذي يعكس استمرار الطابع الاستهلاكي للإنفاق العام، وضعف القدرة على تخصيص موارد مالية كافية لدعم المشاريع التنموية والاستثمارية.

الرصيد المالي

تبعاً للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال العام 2025، فقد حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية على أساس الالتزام عجزاً بحوالي 3.6 مليار شيكل (ما يعادل 6.1% من الناتج الإجمالي)، إلا أن هذا الرصيد لا يعكس بدقة الوضع المالي الفعلي للحكومة، وذلك في ضوء الحجوزات والخصومات غير القانونية من أموال المقاصة، فالفجوة المالية كبيرة جداً، فقد بلغت قيمة صافي الإيرادات المحلية المتحصلة فعلياً خلال العام 2025 حوالي 11.2 مليار شيكل[14]، مقابل إجمالي التزامات مستحقة بحوالي 18.8 مليار شيكل،

شكل 2 - 6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)، 2021-2025



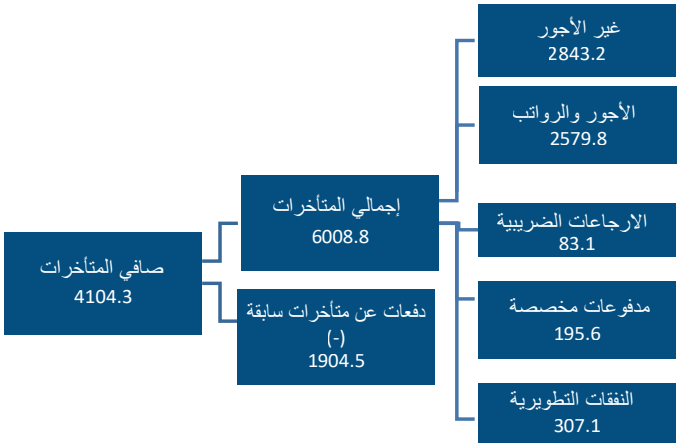
المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

مما يعني أن الحكومة تعاني من فجوة تمويلية تقدر بنحو 7.6 مليار شيكل لتغطية كامل الالتزامات المترتبة عليها خلال العام 2025، وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية بتخفيض هذه الفجوة إلى حوالي 4.4 مليار شيكل، وهنا تظهر الأهمية الحيوية للمنح والمساعدات الخارجية في دعم استدامة المالية العامة، خاصة في ظل التذبذب المرتبط بالإيرادات العامة، وبالأخص إيرادات المقاصة التي تُعد المصدر الرئيس لتمويل الخزينة، وتؤدي دوراً محورياً في استدامة الإنفاق العام، حيث تتأثر بشكل مباشر بالتطورات السياسية، وهو ما يعكس هشاشة الوضع المالي العام، وارتباطه الوثيق بالتقلبات السياسية والاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو في دول المانحين.

المتأخرات

بلغ إجمالي المتأخرات المالية خلال العام 2025 نحو 6 مليار شيكل. وفي المقابل، تمكنت الحكومة من سداد ما يقارب 1.9 مليار شيكل من متأخرات تعود لسنوات سابقة، ليبلغ صافي المتأخرات المتراكمة خلال العام حوالي 4.1 مليار شيكل. وقد توزع إجمالي المتأخرات، ما بين متأخرات غير الأجور بنسبة 47.3% (تعادل نحو 2.8 مليار شيكل)[15]، ومتأخرات الأجور والرواتب بنسبة 42.9% (تعادل نحو 2.6 مليار شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنسبة 5.1% (تعادل نحو 0.3 مليار شيكل)، ومتأخرات المدفوعات

شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2025



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

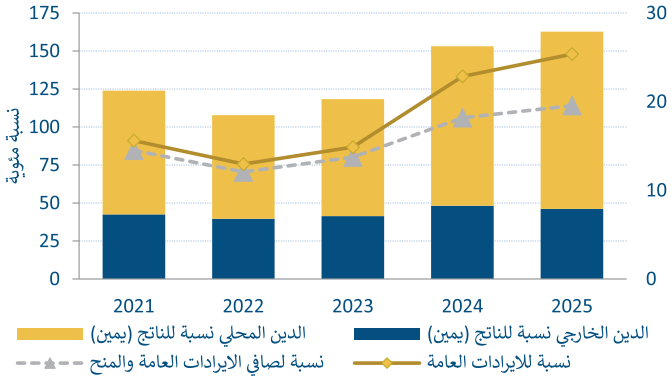
(14) تشمل إيرادات المقاصة وإيرادات الجباية المحلية وفق الأساس النقدي.
(15) توزعت المتأخرات المالية المستحقة خلال العام 2025 على عدة بنود أبرزها متأخرات استخدام السلع والخدمات بقيمة تقارب 2.1 مليار شيكل، تلتها متأخرات للنفقات التحويلية التي بلغت نحو 0.8 مليار شيكل. كما بلغت متأخرات الفوائد حوالي 48.6 مليون شيكل، في حين بلغت متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى بنحو 44 مليون شيكل، ومتأخرات دعم الوقود

المخصصة بنسبة 3.3% (تعادل نحو 0.2 مليار شيكل)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بنسبة 1.4% (أو ما يقارب 0.1 مليار شيكل). ويعكس هذا المستوى من المتأخرات استمرار الضغوط المالية التي تواجهها الحكومة، مما يفرض تحديات إضافية على استدامة المالية العامة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مختلف القطاعات.

الدين العام

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية ارتفاع الدين العام الحكومي (محلي وخارجي) في نهاية العام 2025 بنسبة 13.9% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 4.8 مليار دولار أمريكي (تعادل حوالي 15.3 مليار شيكل)، أي ما نسبته 27.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك وصل الدين الحكومي إلى مستوى قياسي جديد، بسبب استمرار أزمات إيرادات المقاصة والخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من هذه الأموال. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 71.6%، ودين خارجي بنحو 28.4%، ويظل العبء موزعاً في معظمه على الدين المحلي المحمول لدى الجهاز المصرفي، بما يزيد ارتباطه بأداء المالية العامة ويستدعي إدارة دقيقة للمخاطر مع الحفاظ على تدفق الائتمان للقطاع الخاص.

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي (محلي وخارجي) كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

فقد سجل الدين الحكومي المحلي ارتفاعاً بنسبة 19% مقارنة بعام 2024، ليصل إلى نحو 3.4 مليار دولار (حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي). ويعكس هذا الارتفاع المتواصل تزايداً في اعتماد الحكومة على الاقتراض المحلي لتمويل العجز في الموازنة العامة. كما يشير إلى الدور المحوري الذي يلعبه الجهاز المصرفي في دعم استقرار المالية العامة، وتوزع هذا الدين بين ديون طويلة الأجل بنحو 56%، مقابل 44% ديون قصيرة الأجل[16]، حيث ساهم القطاع المصرفي المحلي بنسبة 96% من تمويل الدين المحلي خلال العام، فيما ساهمت المؤسسات العامة الأخرى بنسبة 4% (نحو 135.6 مليون دولار).

أما الدين الحكومي الخارجي فقد بقي مستقراً نسبياً عند نحو 1.4 مليار دولار ، أي ما يعادل 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال العام 2025، ويعكس هذا الاستقرار محدودية قدرة الحكومة على زيادة الاقتراض الخارجي. وتوزع هذا الدين ما بين المؤسسات المالية العربية التي ساهمت بحوالي 62% من الدين الحكومي الخارجي، وبقيمة 842.3 مليون دولار، ممثلة بصندوق الأقصى (503.6 مليون دولار)، والبنك القطري الوطني (321.5 مليون دولار)، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2.8 مليون دولار)، والبنك الإسلامي للتنمية (14.4 مليون دولار). في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 24.8% من هذا الدين، أو ما يعادل 337.4 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 284.7 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 13.1 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 24.6 مليون دولار، وبنك التعاون الإنمائي الألماني

حوالي 14.4 مليون شيكل. وفي السياق ذاته، تم سداد مبلغ يقدر بنحو 172.4 مليون شيكل بشكل مسبق من المساهمات الاجتماعية، مما ساهم جزئياً في التخفيف من حجم الالتزامات المتراكمة في هذا البند.

(16) وفي حال تحييد أثر تقلبات سعر الصرف، يُقدّر أن الائتمان الممنوح من المصارف للحكومة قد سجل ارتفاعاً بنسبة 11.5% خلال عام 2025 مقارنة بالعام السابق. ويُعزى ذلك إلى أن عملة الشيكل قد استحوذت على نحو 47.5% من حجم الائتمان الممنوح للحكومة، مما يجعل قيمته المقومة بالدولار الأمريكي عرضة للتغير نتيجة تذبذب سعر الصرف بين الشيكل والدولار. وتجدر الإشارة إلى وجود فروقات طفيفة بين بيانات وزارة المالية وبيانات سلطة النقد بهذا الخصوص، إذ تشمل بيانات وزارة المالية القروض المقدّمة من المؤسسات العامة الأخرى، بينما تقتصر بيانات سلطة النقد على القروض المقدّمة من قبل المصارف فقط. كما أن أساليب تسجيل القيود المحاسبية، وأسعار الصرف المعتمدة، وطريقة استخراج البيانات قد تسهم بدورها في ظهور هذه الفروقات بين المصدرين.

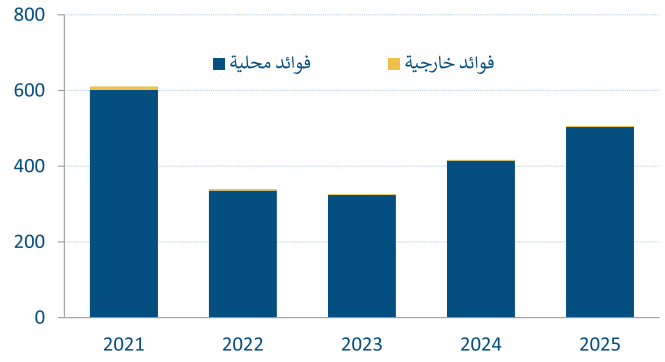
13.6 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1.4 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 13.2% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 178.7 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا بنحو 81.8 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 96.9 مليون دولار. وبشكل عام، يمتاز الدين الخارجي بكونه طويل الأجل في معظمه، وغالباً ما يتسم بشروط ميسّرة تجعله أقرب إلى الهبات والمنح.

وتظهر مؤشرات الدين العام الحكومي، أن هذا الدين قد شَكّلَ خلال العام 2025 نحو 114.1% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 148% من صافي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 106.1% و133.3% خلال العام السابق، وهو ما يشير إلى ضعف وهشاشة الوضع المالي للحكومة، وارتهانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للبلدان المانحة. ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد الدين، مما يعني استنزاف الموارد المالية للحكومة. وبخصوص مؤشر الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي، فعند إضافة المتأخرات المتراكمة باعتبارها إلتزامات واجبة السداد، فإن نسبة الدين للناتج الإجمالي ترتفع إلى حوالي 90% نهاية العام 2025[17]، وهو ما يزيد عن السقف المسموح به بحسب قانون الدين العام المعدل[18]، والذي حددها عند 80% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أعلى.

وفي ذات السياق، لا بد من الإشارة لعدة محاذير تتعلق باستدامة الدين، والتي تشتمل على قلة ومحدودية الموارد المالية المتاحة وعدم القدرة على التحكم بنحو ثلثي الإيرادات العامة الفلسطينية، وهي إيرادات المقاصة، حيث تعتبر الشريان الرئيسي للتدفقات النقدية للخزينة الفلسطينية، كذلك ارتهان الدعم الخارجي بالظروف السياسية والاقتصادية في الدول المانحة، كما أن غياب العملة الوطنية واستدانة الحكومة بعدة عملات، يعرضها لمخاطر سعر الصرف. كذلك فإن الدين بشكل عام يستخدم لتغطية النفقات الجارية، والتي لا يتوقع أن يكون لها أثر تنموي على المدى البعيد. كل ذلك يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرة الحكومة على الاستمرار بالاستدانة، وعلى السداد والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة، خاصة في حال استمرار تعقيد وتفاقم الأزمة من خلال استمرار سياسة القرصنة غير القانونية على أموال المقاصة.

وبلغت الفوائد المدفوعة على الدين خلال العام 2025 (وفق الأساس النقدي)، حوالي 505.8 مليون شيكل، مشكلة ما نسبته 91.2% من الفوائد المستحقة، معظمها فوائد مدفوعة على الدين المحلي بقيمة 503.4 مليون شيكل، و2.4 مليون شيكل فقط على الدين الخارجي.

شكل 2 - 9: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

(17) بيانات أولية، وتم احتساب هذه النسبة بالاستناد إلى البيانات الواردة في مسودة مشروع قانون الموازنة للعام 2026.

(18) قرار بقانون رقم (20) لسنة 2025م بشأن تعديل قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005م، ويعرف الدين الحكومي العام على أنه «الرصيد القائم للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، غير المسددة والمترتب على الحكومة دفعها تسديداً لالتزاماتها، وتشمل الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي»، وعليه عند إضافة. وقد حدد القانون المعدل ألا تتجاوز نسبة الدين العام للناتج الإجمالي الاسمي 80%.

الفصل الثالث
القطاع الخارجي

نظرة عامة

شهد العام 2025 استمرار المزيد من التداعيات على ميزان المدفوعات الفلسطيني بفعل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا بل وامتداده الى الضفة الغربية التي شهدت تصاعداً مستمراً وخطيراً في اعتداءات المستوطنين، والتي اتخذت منحىً أكثر عنفاً وتنظيماً، اذ تتنوع هذه الاعتداءات بين مهاجمة القرى والبلدات، وإحراق الممتلكات، واقتلاع أشجار الزيتون مما يدفع العائلات للنزوح، إضافة الى تعميق الاغلاق بين المدن الفلسطينية وانتشار الحواجز العسكرية والبوابات.

فلا زالت حركة الاستيراد والتصدير متوقفة بشكل كلي من وإلى قطاع غزة، واستمر تراجع الحركة التجارية في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، و لا زال التأثير الأكبر لهذا العدوان من نصيب القوى العمالة الفلسطينية في إسرائيل التي استمر منعها من الوصول إلى أماكن عملها منذ بداية العدوان في الربع الأخير من العام 2023، اذ انقطعت مصادر دخلهم منذ ذاك التاريخ، ولا زالت تلقي بظلالها على مستوى البطالة وحتى على العمالة في القطاع الخاص الفلسطيني، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، إضافة الى استمرار أزمة المالية العامة بفعل مصادرة أموال المقاصة الفلسطينية.

وقد تجلى أثر هذه الأحداث في ارتفاع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2025، بفعل ارتفاع العجز في الميزان التجاري بشقيه السلعي والخدمي، وانخفاض تحويلات القطاع الخاص، وذلك بالرغم من الارتفاع بصافي حسابي الدخل والتحويلات الجارية. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات التي شهدها القطاع الخارجي الفلسطيني خلال العام 2025[19].

ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد مع بقية دول العالم (المقارنات الإحصائية الدولية)، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى، إضافة إلى دوره الأساس في قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية للدولة. وبشكل عام يتكون ميزان المدفوعات من حسابين رئيسيين: الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي.

شكل 3-1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الحساب الجاري

سجل رصيد الحساب الجاري خلال العام 2025 عجزاً مقداره 2,715 مليون دولار، بانخفاض نسبته 6.3% عمّا كان عليه في العام 2024، مشكلاً نحو 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 18.1% خلال العام السابق. ويعزى تراجع العجز في الحساب الجاري إلى التحسن الملحوظ في كل من التحويلات الجارية والدخل والصادرات، في مقابل زيادة الواردات.

(19) تجدر الإشارة أن تطورات التجارة الخارجية في هذا الجزء تختلف عن تلك المدرجة في الفصل الأول نظراً لاستخدام الأسعار الثابتة في الفصل الخاص بالتطورات الاقتصادية (الفصل الأول)، واستخدام الأسعار الجارية في ميزان المدفوعات (الفصل الثالث).

ويتكون الحساب الجاري من ثلاثة حسابات فرعية: الميزان التجاري (السلعي والخدمي)، وحساب الدخل، والتحويلات الجارية. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات التي شهدتها هذه الحسابات الفرعية خلال العام 2025.

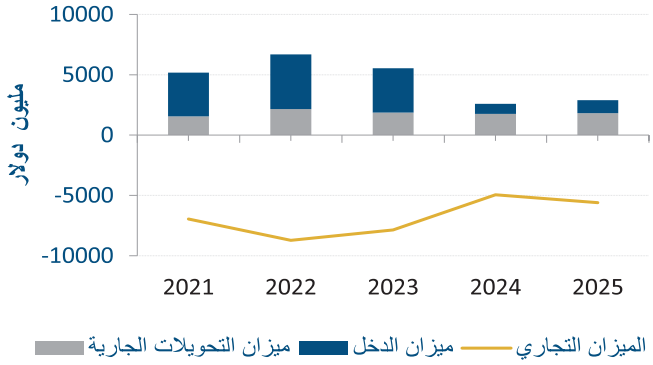
الميزان التجاري

يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز مزمن، مرتبط بدرجة أساسية بالمعيقات والقيود الاسرائيلية المفروضة على حركة التجارة الخارجية، وخاصة السلعية منها، فضلاً عن تعرضه لتشوهات هيكلية تتزايد من سنة إلى أخرى، والتي ازدادت بعد العدوان على قطاع غزة. فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال العام 2025، بنحو 4.3% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 5.6 مليار دولار، أو ما نسبته 32.7 % من الناتج المحلي الإجمالي[20]. ويعتبر العجز في الميزان التجاري المسبب والمحرك الرئيس لعجز الحساب الجاري، والذي يعكس اتجاهاً عاماً للميزان التجاري منذ عقود، في ظل تضخم الواردات، خاصة السلعية بشكل متسارع، مقابل تزايد أقل في حجم الصادرات، والتي في أحسن الأحوال لا تشكل أكثر من ثلث الواردات. كما يعكس هذا العجز أيضاً مواطن الضعف في الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدرته الإنتاجية وعدم قدرته على تلبية أهم احتياجاته الأساسية، الأمر الذي يدفعه إلى اللجوء نحو الخارج لتوفير هذه الاحتياجات، وتحديداً من إسرائيل التي تغرق السوق الفلسطيني بسلعها وتسمح لها بالتدفق الحر داخله، وفي الوقت نفسه تعيق نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.

وتوزعت الصادرات السلعية الفلسطينية خلال العام 2025 بين مجموعة المصنوعات الأساسية (خشبية، وورقية ومعدنية، ومنسوجات، وغيرها) التي استحوذت على نحو 31.6% من إجمالي الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، وملابس،

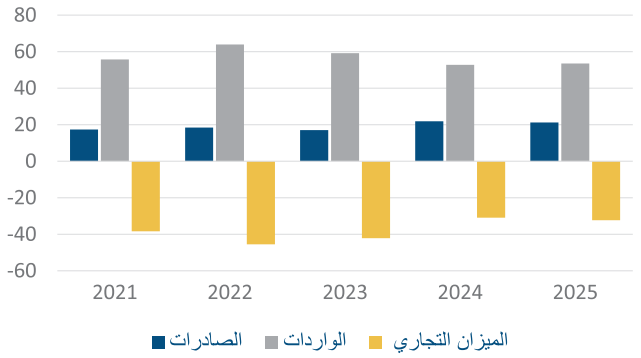
(20) من الضروري التنويه إلى الاختلاف في نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الفصل الأول، كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

شكل 3-2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2021-2025



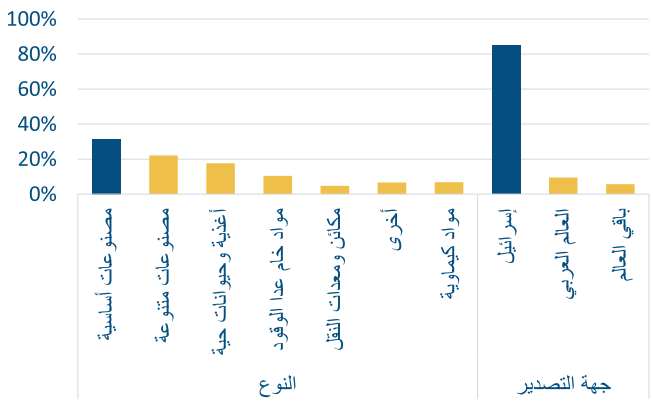
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3-3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

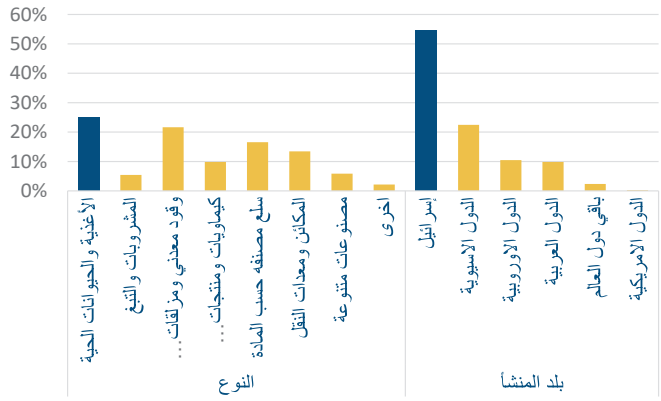
وأحذية، وغيرها) بنسبة 22.2%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 18%، أما المواد الخام، عدا الوقود فبلغت حصتها 10.4%، كما بلغت حصة المواد الكيماوية نحو 6.8%، والمكائن ومعدات النقل حوالي 4.8%، والصادرات الأخرى المتبقية بنحو 3.4% من إجمالي الصادرات السلعية.

وبشكل عام، تتركز الصادرات السلعية في مجموعة محددة من السلع، إذ تسيطر عشر سلع[21] على ما نسبته 40.8% من إجمالي الصادرات، وتتجه غالبية الصادرات السلعية نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر وتبعية السوق الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وذلك باستحواذها على نحو 85% من إجمالي هذه الصادرات، مقابل 9.5% للعالم العربي (التجارة البينية)، ونحو 5.7% من الصادرات الفلسطينية فقط تتجه إلى بقية العالم.

أما على مستوى الواردات السلعية، فتستحوذ مجموعة الأغذية والحيوانات الحية على المرتبة الأولى وبنسبة 25% من إجمالي الواردات[22]، يليها مجموعو الوقود المعدني والطاقة بنسبة 21.6%، ثم مجموعة المصنوعات الأساسية بنسبة 16.6%، وحظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل على 13.5%، أما مجموعة المواد الكيماوية فبلغت حصتها نحو 9.8%، والمصنوعات المتنوعة بنسبة 5.9%، والمشروبات والتبغ بنسبة 5.4%، فيما بلغت نسبة الواردات السلعية الأخرى حوالي 2.2% من إجمالي الواردات السلعية.

وقد استحوذت إسرائيل على ما نسبته 54.6% من إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2025، فيما حظيت بقية الدول الآسيوية على 22.5%، والدول الأوروبية على 10.5%، والدول العربية (التجارة البينية) على 9.8% فقط، وحصلت الدول الأمريكية على 2.3%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية مع فلسطين على أقل من 2% من إجمالي الواردات السلعية. وتستحوذ عشر سلع أساسية على ما يزيد عن ثلث الواردات السلعية، أهمها الطاقة (كهرباء، وبنزين، وسولار) الأعلاف، والسجائر، والإسمنت الأسود، والأدوية، والعجول، وأجهزة الاتصالات، وقضبان من سبائك الصلب غير الفولاذ .

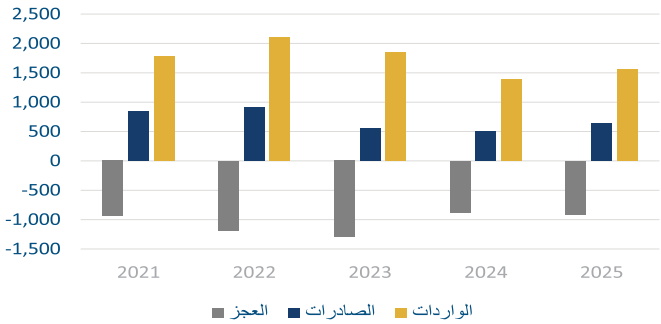
شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2025



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

وتعتبر إسرائيل مصدر السلع الأساسية المستهلكة في السوق الفلسطيني، كونها الطرف المتحكم بحركة الدخول والخروج، سواء على مستوى السلع والبضائع، أو الافراد، من وإلى فلسطين،جراء تبعيته المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي، وضعف علاقته مع محيطه العربي. ويضاف إلى ذلك الأثر المباشر الذي تتركه السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

شكل 3-6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني (مليون دولار)، 2021 -2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

(21)) تتمثل في حجر البناء، وأكياس النايلون، وحديد خردة، والمقاعد المنجدة، والتمور، والحصمة، وزيت الزيتون، والرخام والمرمر، وبروفيلات الألمنيوم، وحديد.
(22) تعتبر واردات السولار، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة، وتحظى بنسبة 31% من حجم الواردات المرصودة، بينما تحظى الطاقة بنحو 23% من حجم الواردات.

أما بخصوص التجارة الخدمية، فقد ارتفع أداء ميزان الخدمات (صادرات الخدمات – واردات الخدمات) خلال العام 2025 بنسبة 3.5%، محدثاً عجزاً بقيمة 914 مليون دولار، جراء ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 25.4%، لتبلغ 637 مليون دولار، مقابل ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 11.5%، لتبلغ 1,551 مليون دولار. ومن المعروف أن ميزان الخدمات الفلسطيني يعتمد في تكوينه بشكل أساسي على تصدير خدمات السفر، وخدمات التشييد بمجملها، أما في جانب الواردات فتعتمد على خدمات السفر، وخدمات النقل.

وبشكل عام، تعزى ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى مجموعة من الأسباب، في مقدمتها القيود والإجراءات الإدارية واللوجستية والأمنية، التي تفرضها إسرائيل، وتشكل عائقاً أمام حركة التجارة الفلسطينية، كونها تعمل كحواجز غير جمركية أمام حركة التجارة الفلسطينية، وتضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. ويضاف إلى ذلك تأثير بعض العوامل الداخلية على الحركة التجارية، والمتعلقة بتركيبة الاقتصاد الفلسطيني وهيكله وسياساته غير الواضحة وحجمه، وتنافسية المنتجات الفلسطينية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية. إذ يبدو وكأن الأولوية هي لزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة، باعتبارها أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب.

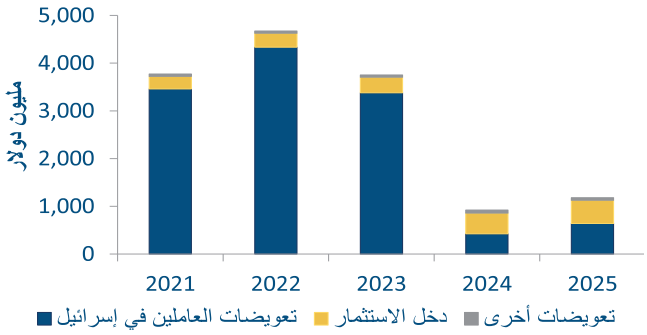
وبالرغم من أن فلسطين قد وقعت العديد من الاتفاقيات مع دول عربية وإقليمية، بالإضافة إلى البروتوكولات التجارية، الثنائية ومتعددة الأطراف، والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها الصادرات الفلسطينية مع العديد من الدول والمجموعات الدولية. والتي هدفت في مجملها إلى فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الفلسطينية، والتعامل مع فلسطين ككيان اقتصادي قائم بذاته، وتقليص الاعتماد الكبير على إسرائيل كشريك شبه محتكر للتجارة الخارجية، وتنويع بعض المبادرات التجارية وإعطاء خيار أفضل للمنتج الفلسطيني، ونقل المعرفة واستقطاب رؤوس الأموال بهدف دعم القطاعات الإنتاجية التصديرية. غير أن ذلك لم يغير كثيراً من واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، ولم يتحقق هدف تعزيز الروابط مع المحيط العربي، وإنما كرست كون فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، التي احتلت صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية.

ومع ذلك، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً في هيمنة إسرائيل على الواردات الفلسطينية، جراء سعي بعض التجار الفلسطينيين إلى تنويع أسواقهم والنفاذ إلى أسواق جديدة، الأمر الذي أدى إلى تزايد حصة التجارة المباشرة مع أطراف أخرى، بخلاف إسرائيلي. مما يشير إلى وجود إمكانيات حقيقية لتحقيق مزيد من النمو والتوسع في هذا المجال. ويتطلب ذلك مزيداً الجهود الرامية لتعزيز العلاقة التجارية مع الأطراف العربية والدولية، وتمكين فلسطين من السيطرة على المعابر، تمهيداً للوصول إلى القرار الاقتصادي المستقل والقدرة على صياغة السياسة والعلاقة التجارية مع كل الجهات العربية والدولية بحرية.

▪ الدخل المحول من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج، ممثلاً بتعويضات العاملين ودخل الاستثمار، أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري. وفي الحالة الفلسطينية، دائما ما يتسم هذا الحساب بالفائض، فعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهده خلال العام 2024 وبنسبة 75.2% مقارنة بالعام السابق، إلا أنه حقق فائضاً قيمته 1,078 مليون دولار، عام 2025 مشكلاً حوالي 6.3% من الناتج المحلي

شكل 3-7: الدخل المحول من الخارج، 2021-2025

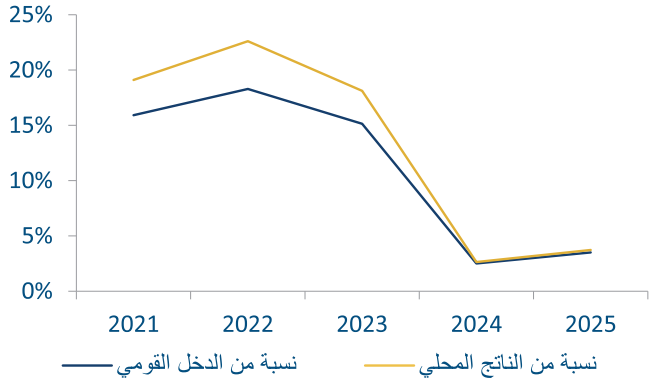


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الإجمالي. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن تعويضات العاملين في إسرائيل بنسبة 20.5% مقارنة بالعام السابق، إضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، الذي وصل إلى نحو 487 مليون دولار. بنسبة 16.5%. وبشكل عام، ساهم الفائض المتحقق في حساب الدخل في تمويل ما يقارب 19.2% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2025.

ونظراً لارتباط هذا الفائض بدرجة أساسية في تعويضات العاملين في إسرائيل (شكلت حوالي 59.4% من صافي الدخل خلال العام 2025)، فإن دوره في تقليل عجز الحساب الجاري لا يتسم بالاستمرارية والاستدامة. فقد أثبت العدوان أن هذه التعويضات محكومة بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب هذه التعويضات من عام إلى آخر، تبعاً لعدد العمال، ومتوسط الأجر اليومي، وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ومع ذلك، فهذه التعويضات تسهم بشكل كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وفي زيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء كبير من الاستهلاك. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة (2021-2025) حوالي 13.2% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 11% من الدخل القومي الإجمالي.

شكل 3-8: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2021-2025

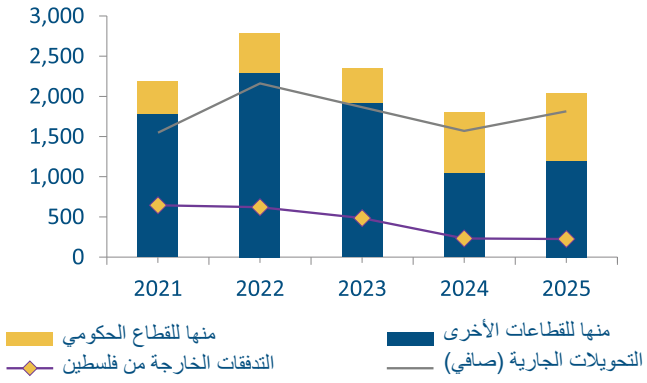


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

▪ التحويلات الجارية

تعتبر التحويلات الجارية بدون مقابل أحد أهم الروافد الأساسية لميزان المدفوعات، وتحظى بأهميةٍ كبيرة، كونها تسهم في توفير شبكة أمان للعائلات المتلقية لها، وتعمل على تنشيط الحركة التجارية، والمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. وتشمل هذه التحويلات جميع المبالغ (النقدية والعينية) الممنوحة لفلسطين، سواءً للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المغتربين)، التي يغلب على تدفقها طابع الانتظام (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين احتياجاتهم الأساسية، كالتعليم، والصحة، والسكن والغذاء والعلاج، وغيرها من الخدمات الأخرى.

شكل 3 - 9: التحويلات الجارية (مليون دولار)، 2021 - 2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

وتمثل التحويلات الجارية في الحالة الفلسطينية مصدر تمويل مهم للعجز التجاري، وبالتالي خفض عجز الحساب الجاري، خصوصاً التحويلات الموجهة للقطاع الخاص، نظراً لاتصافها بالاستمرارية، باعتبارها مصدراً تمويلياً دون

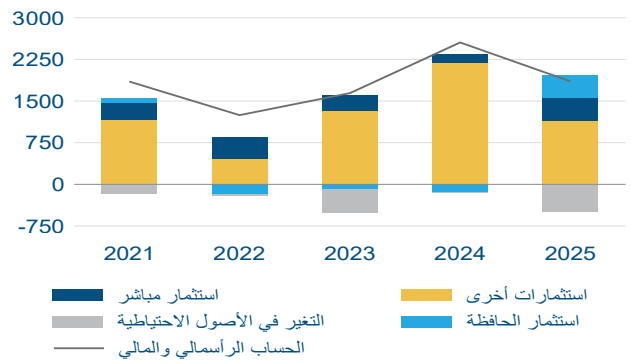
تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة. وخلال العام 2025 شهدت التدفقات الداخلة إلى فلسطين ارتفاعا بنحو 13.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2,039 مليون دولار، مقابل تراجع التدفقات الخارجة من فلسطين بنحو 3.0%، لتبلغ 225 مليون دولار، مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنحو 15.5% مقارنة مع العام 2024، لتصل حوالي 1.8 مليار دولار، موّلت نحو 32.4% من عجز الميزان التجاري، مقارنةً مع 29.2% في العام 2024. وبالتالي أسهمت في خفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 15.8%، مقابل 26.4% في حال استثنائها. هذا بالإضافة إلى دورها في زيادة الاستثمار، ودعم السيولة، وتمويل القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الودائع لدى الجهاز المصرفي.

الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,854 مليون دولار خلال العام 2025، بتراجع نسبته 27.4% مقارنة بالعام السابق، مشكلاً نحو 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية الانخفاض الملحوظ في فائض الحساب المالي بنسبة 33.0%، ليبلغ نحو 1,467 مليون دولار، نتيجة تراجع الأصول الخارجية تحديداً بند العملة والودائع.

وفي المقابل، ارتفع الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي خلال العام 2025 بنحو 6.0% عما كان عليه في العام 2024، إلى 387 مليون دولار، جراء ارتفاع التدفقات الرأسمالية للحكومة بنحو 6.9%، لتصل إلى حوالي 140 مليون دولار، إضافة الى زيادة التدفقات الرأسمالية الموجهة للقطاع الخاص بنحو 5.6%، لتصل إلى حوالي 247 مليون دولار. وفي المحصلة، مول الحساب الرأسمالي والمالي (شاملا الأصول الاحتياطية) ما يقارب 68.3% من العجز في الحساب الجاري خلال العام 2025.

شكل 3-10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

ويذكر بهذا الشأن، أن الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفعت خلال عام 2025 بمقدار 496 مليون دولار. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

استدامة الحساب الجاري

يمثل العجز المزمن والمرتفع في الميزان التجاري أحد أهم العوامل المؤثرة في القدرة على استدامة الحساب الجاري، والذي بلغ في المتوسط حوالي 38.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021-2025)، عاكساً في ثناياه مشاكل هيكلية وبنيوية تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد والمنتجات المحلية، ويؤثر سلباً على استمرارية استدامة الحساب الجاري.

ويمكن الاستدلال على مدى استدامة الحساب الجاري من خلال العديد من المؤشرات، ومنها نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في قدرة استدامة الحساب الجاري، وبالمتوسط بلغت هذه النسبة في الحالة الفلسطينية 12.4% خلال الفترة (2021 – 2025)، علماً بأنها وصلت إلى 9% خلال العام 2025

كما يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أحد مؤشرات الاستدامة، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في القدرة على الاستدامة. وبشكل عام، لا تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.5% في أحسن حالاتها خلال الفترة (2021 – 2025)، وهي نسبة متدنية جداً. ولا يختلف الوضع كثيراً حتى بعد إضافة التحويلات الرأسمالية للاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبقى منخفضة ولا تدعم استمرارية الحساب الجاري، وفي أحسن حالاتها تصل إلى 4.9% بالمتوسط.

كما أن مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية) متدنٍ جداً، ولا تكاد تصل إلى الشهر. وعلى العكس من ذلك، يظهر مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، نسبة مقبولة إلى حد ما، والتي بلغت في المتوسط نحو 59% في فلسطين. وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية استدامة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

ويضاف إلى ذلك العجز المزمن والهيكلي في مالية الحكومة، الذي يؤثر بشكل مباشر وسلبي على استدامة الحساب الجاري، إذ أن عدم قدرة الحكومة على سداد الالتزامات المترتبة عليها وتراكم المتأخرات يزيد من فجوة الادخار الحكومي، والتي بدورها تزيد من عجز الحساب الجاري، علماً بأن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات. كذلك تتأثر استدامة الحساب الجاري بضعف التمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة (خاصة القطاع الزراعي، والصناعي)، عدا عن ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر أهم محركات التنافسية في الوقت الحالي.

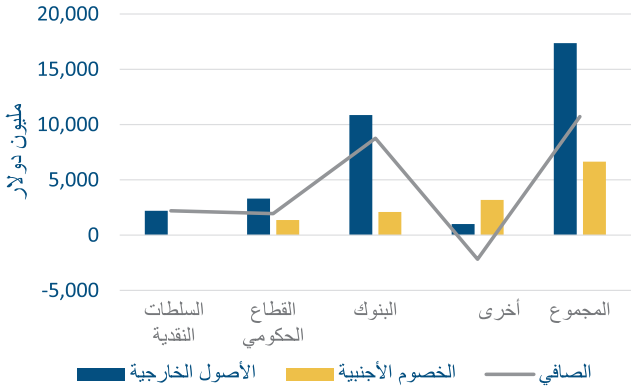
ويظهر تحليل الحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني أن عجز الحساب الجاري قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني بنسبة 88%، والمنح الرأسمالية بنسبة 14% في حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 15.7% من العجز. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة هذا العجز، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديداً الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف على أنه دين طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وضع الاستثمار الدولي

أشارت بيانات وضع الاستثمار الدولي لفلسطين خلال العام 2025 إلى أن التفاوت بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية – الالتزامات الأجنبية) لا يزال كبيراً وبقيمة بلغت 10,720 مليون دولار، بارتفاع نسبته 51% عن العام السابق.

فقد بلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج حوالي 17,358 مليون دولار، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 2%، واستثمارات حافظة 10%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 77%، وأصول احتياطية 11%. في حين بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 6,638 مليون دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 57%، واستثمارات حافظة 11%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع) بحوالي 32%.

شكل 3-11: وضع الاستثمار الدولي حسب القطاع، 2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع
القطاع المالي

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

لعبت سلطة النقد دوراً محورياً في دعم وتعزيز القطاعات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، بما يسهم في تحسين أدائها وتعزيز دورها الحيوي في الاقتصاد. كما أسهمت هذه الجهود في دعم الأفراد وقطاع الأعمال، وضمان استدامة النشاط الاقتصادي ودورة الأعمال، مع التركيز على تمكين الشباب والنساء والرياديين. وفي هذا الإطار عملت سلطة النقد على مساندة الحكومة في تنفيذ سياسات مالية مناسبة، والحد من الاختلالات والضغوط المالية الناجمة عن الأوضاع غير الاعتيادية التي عاشتها فلسطين خلال العام 2025.

بالتوازي مع ذلك، واصلت سلطة النقد متابعة التطورات في أعمال البنوك المركزية، ورصد التحولات الجذرية في الجوانب وثيقة الصلة بالتكنولوجيا المالية، بما يعزز فرص تسريع وتيرة التحول الرقمي في الاقتصاد الفلسطيني. وقد شملت جهود وإجراءات وتدخلاتها وإجراءاتها خلال العام 2025 مختلف الجوانب ذات الصلة بمهامها الأساسية، مع استمرار التركيز على تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز مسارات التحول الرقمي في القطاع المالي، والاستجابة العالية للتحديات والظروف الطوارئة، ودعم الاقتصاد الوطني، وترسيخ مبادئ الشمول المالي. كما حرصت على ضمان سلامة القطاع المصرفي، وتعزيز العلاقات المصرفية المراسلة، إلى جانب توطيد أواصر التعاون على المستويين المحلي والدولي.

دعم الاستقرار الاقتصادي والإستجابة للتحديات والطوارىء

في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها حرب الابادة على قطاع غزة وتداعياتها الواسعة على الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي، قامت سلطة النقد بدور محوري في احتواء الصدمات المالية والحفاظ على متانة القطاع المصرفي، وضمان استمرارية عجلة الاقتصاد. وذلك من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات التنظيمية والرقابية والمتابعات المستمرة لمعالجة آثار الحرب والتخفيف من حدّة الأزمات، والمحافظة على الاستقرار المالي وتعزيز مرونته وقدرته على مواجهة الصدمات

وفي إطار جهودها المستمرة نحو تعزيز دورها الرقابي على المؤسسات الخاضعة لاشرافها فقد قامت سلطة النقد خلال العام 2025 باجراءات تطويرية للأدوات الرقابية المستخدمة، إلى جانب العديد من الانجازات في مجال دورها الرقابي، وفيما يلي أبرز هذه الانجازات:

1. رقمنة وأتمتة منظومة العمليات الرقابية والتقارير (Supervision Technology – SupTech): انسجاماً مع التوجهات العالمية في تبني التقنيات الرقابية الحديثة، وضمن مساعي سلطة النقد لتعزيز كفاءة وفعالية الإشراف المصرفي، تم تطوير وتحديث منظومة الرقابة الآلية (SupTech) بما يتواءم مع الاحتياجات الجديدة للعمل الرقابي، وفي هذا السياق فقد تم تطوير النظام الرقابي الآلي وفق المتطلبات الجديدة بما يلبي الاحتياجات الرقابية ويعزز دقة المعالجة الآلية للبيانات، ويحد من التدخل اليدوي، ويرفع كفاءة سير العمليات الرقابية. كما تم تطوير منظومة التقارير الرقابية وربطها بلوحات بيانات تفاعلية من خلال أتمتة إعداد التقارير الدورية وربطها مباشرة بقواعد البيانات، وتصميم لوحات مؤشرات تفاعلية داعمة للتحليل الرقابي بما يضمن سرعة الإنجاز، والاتساق في المخرجات، وتقليل مخاطر الأخطاء التشغيلية، وتمكين الوصول الفوري إلى البيانات.

2. تعزيز وتطوير الإطار التنظيمي والرقابي للمصارف، حيث تم تنفيذ عدد من المشاريع المؤسسية الداعمة لتعزيز الإطار الرقابي، أبرزها: منهجية المراجعة الرقابية، وإعداد مصفوفة المخاطر الموحدة وبناء قدرات كوادر دائرة الرقابة المصرفية على تطبيقها، إلى جانب الشروع في إعداد دليل الرقابة بما يرسخ اتساق الممارسات الإشرافية ويعزز الطابع القائم على المخاطر في الرقابة. وقد تم بناء منهجية الرقابة المجمعة والرقابة العابرة للحدود ودمجها ضمن منهجية المراجعة الرقابية ومصفوفة المخاطر، كما تم العمل على تعزيز القدرات الفنية ونشر أفضل الممارسات الدولية ومعالجة القضايا الرقابية المرتبطة بالرقابة المجمعة على المجموعات المصرفية، وبما يتلاءم مع خصوصية السياق المصرفي الفلسطيني.
3. متابعة حثيثة ومستمرة لآثار الحرب على المؤشرات المالية الرئيسة للمصارف ولا سيما كفاية رأس المال، ومستويات السيولة، وتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، إضافة إلى تقييم انعكاسات الأزمات الناجمة عن انقطاع رواتب موظفي القطاع العام ومنع عمال الداخل من الوصول إلى أماكن عملهم.
4. دراسة ومراجعة خطط التعافي للمصارف ذات التعرضات الجوهرية داخل قطاع غزة، والعمل على تعزيز جاهزيتها التشغيلية والمالية لمواجهة السيناريوهات المختلفة، بما يسهم في تحصين الجهاز المصرفي والحد من المخاطر.
5. تطوير منظومة استباقية لرصد المخاطر النظامية، تضمنت نماذج تحليلية متكاملة، اختبارات ضاغطة شاملة، وآلية إنذار مبكر مرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي والنظام المصرفي، إلى جانب لوحة متابعة رقمية للمخاطر، كما تم تفعيل إطار الإشراف التحوطي الكلي المعتمد من مجلس الإدارة، وتحديث أدوات السياسة الاحترازية، وتعزيز التزام البنوك بالضوابط الرقابية لضمان مرونة النظام المالي وقدرته على امتصاص الصدمات.

في إطار الدور الرئيسي لسلطة النقد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكلٍ عام في فلسطين، لاسيما في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها حرب الابادة على قطاع غزة وتداعياتها الواسعة على الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي، قامت سلطة النقد بدور محوري في احتواء الصدمات المالية والحفاظ على متانة القطاع المصرفي، وضمان استمرارية عجلة الاقتصاد. وذلك من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات التنظيمية والرقابية والمتابعات المستمرة لمعالجة آثار الحرب والتخفيف من حدّة الأزمات، والمحافظة على الاستقرار المالي وتعزيز مرونته وقدرته على مواجهة الصدمات. وفي هذا السياق فقد واصلت سلطة النقد اجراءاتها إلى جانب المزيد من الإجراءات الأخرى المتخذة خلال العام 2025 بهدف تعزيز حالة الاستقرار الاقتصادي وتقليل الآثار السلبية للتحديات التي يعيشها المجتمع والاقتصاد على النحو التالي:

1. اتخاذ كافة الإجراءات لتسهيل تقديم الخدمات المصرفية في قطاع غزة وتأجيل استيفاء أقساط القروض

قامت سلطة النقد بالتنسيق الحثيث مع المصارف من أجل تهيئة بعض الفروع وتجهيزها لاستقبال العملاء وتقديم الخدمات المصرفية الأساسية وتشجيع استخدام خدمات الدفع الإلكتروني. حيث عملت سلطة النقد على تطبيق خطة تشغيلية لإعادة تشغيل الفروع المصرفية في قطاع غزة حسب الظروف والإمكانات المتاحة، إذ تم استئناف تقديم الخدمات المصرفية الأساسية في اثنا عشر موقعاً مصرفياً منتشراً في منطقة وسط وشمال قطاع غزة، وجاري العمل على إعادة تشغيل مقرات إضافية، إذ يتم تقديم الخدمات المصرفية الأساسية لجمهور المواطنين بما يشمل فتح الحسابات المصرفية وتفعيل البطاقات المصرفية والتطبيقات الالكترونية والانترنت البنكي، لتمكينهم من استخدامها في إتمام عمليات الدفع الإلكتروني.

كما خصصت سلطة النقد والمصارف قنوات الكترونية وآليات تواصل مباشرة مع جمهور المواطنين في قطاع غزة لمساعدتهم وتقديم الدعم لهم ومعالجة طلباتهم واستفسارتهم المختلفة.

من جانبٍ آخر، أصدرت سلطة النقد تعليمات للمصارف، تقضي بتأجيل استيفاء أقساط القروض على المقترضين الأفراد في قطاع غزة حتى نهاية العام 2025، وتنص التعليمات الجديدة على تأجيل خصم الأقساط على المقترضين الأفراد في ظل استمرار حرب الإبادة، وهي امتداد لتعليمات سابقة بوقف استيفاء أقساط القروض منذ بدء الحرب، تفهماً من سلطة النقد لحاجة المواطنين للسيولة في ظل ارتفاع الأسعار، وصعود التضخم والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة. على أن يتم استئناف تسديد الأقساط تدريجياً، اعتباراً من شهر كانون الثاني 2026، بخصم 25% من قيمة القسط، وبما لا يتجاوز 50% من الراتب مع حلول النصف الثاني من العام نفسه.

ومن ناحيةٍ أخرى، تعمل سلطة النقد على التنسيق مع المؤسسات الرسمية لضمان الاتساق ومعالجة القضايا والاشكاليات الناشئة نتيجة العدوان على قطاع غزة. كما تواصل جهودها مع الأطراف الدولية ذات العلاقة لمعالجة النقص الحاد في السيولة النقدية في قطاع غزة واستبدال النقد التالف.

2. إدارة الأزمات، وفائض الشيكل والعلاقات المصرفية المراسلة:

تواصل سلطة النقد جهودها في إدارة الأزمات والحفاظ على الاستقرار المالي بما يضمن استمرارية عمل المصارف في تقديم خدماتها المالية والمصرفية، خاصة في ظل التحديات والضغوطات التي تواجهها على مستوى تكدس عملة الشيكل لمستويات غير مسبوقة والتي تؤثر على قدرتها التشغيلية ومساهمتها في تمويل التجارة البينية والاقتصاد. وفي هذا الإطار، عملت سلطة النقد على تطوير أدوات وخطط استجابة لإدارة مخاطر التهديدات بقطع أو تقييد العلاقات المصرفية المراسلة من الجانب الإسرائيلي، وإصدار التعليمات اللازمة للتعامل مع تداعيات الأزمة، إلى جانب حشد الدعم الدولي والتنسيق مع الشركاء الدوليين للضغط باتجاه الحفاظ على استمرارية العلاقات المصرفية المراسلة، وضمان استمرار ترحيل فائض الشيكل، بما يسهم في احتواء المخاطر والتخفيف من الآثار والتداعيات السلبية المحتملة على النظام المصرفي والاقتصاد الوطني.

وقد ساهمت هذه الجهود في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية المرتبطة بفائض الشيكل، وتعزيز قدرة الجهاز المصرفي على الاستمرار في تقديم خدماته بكفاءة وموثوقية. من جانبٍ آخر، وفي إطار تطوير مشروع القرار بقانون بشأن خفض استخدام النقد[23]، واستجابةً للتحديات المتزايدة الناجمة عن الاستخدام المكثف للنقد، بما في ذلك اتساع الاقتصاد غير المنظم وتراكم فائض الشيكل.

وفي سياق السياسات التي تعتمدها سلطة النقد لتنظيم السيولة النقدية في النظام المصرفي الفلسطيني، وضمان مرونة العمليات المصرفية في ظل التحديات القائمة، أصدرت سلطة النقد تعليماتها للمصارف بضرورة التعاون مع القطاعات الاقتصادية المسؤولة عن توفير السلع الأساسية في السوق المحلي، وتسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتعامل بإيجابية مع الإيداعات النقدية للأفراد، حيث نصت التعليمات على تسهيل قبول الإيداعات النقدية من العملاء الأفراد للمبالغ التي تقل عن 5,000 شيقل مما يتيح لهم تغذية حساباتهم المصرفية وشحن بطاقاتهم البنكية وتوفير أرصدة مقابل الشيكات المسحوبة على حساباتهم،

(23) تم اصدار القانون بتاريخ لاحق لسنة التقرير بموجب قرار بقانون رئاسي، رقم (4) لسنة 2026 بشأن «خفض استخدام النقد»، ونشر في الجريدة الرسمية في العدد 235 بتاريخ 17/2/2026.

وبالتالي تسهيل استخدامهم وسائل الدفع الإلكترونية لتنفيذ مدفوعاتهم في السوق المحلي. كما نصّت التعليمات على ضرورة قبول الإيداعات النقدية لتسديد التزامات المواطنين تجاه وزارة المالية والبلديات، وأن تكون الأولوية في قبول الإيداعات النقدية وكذلك في تنفيذ الحوالات الخارجية بعملة الشيقل للقطاعات الاقتصادية المسؤولة عن توفير السلع والخدمات الأساسية. وتضمنت التعليمات ضرورة قيام المصارف بإجراء الترتيبات مع العملاء لقبول الإيداعات مقابل الشيكات مرتفعة القيمة لضمان صرفها، مع السماح بتحديد تاريخ حق مختلف لعمليات الإيداع النقدي للمبالغ التي تزيد عن 5,000 شيقل أو ما يعادلها من العملات الأخرى.

3. تقديم برامج تمويلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

شهد العام 2025 تصاعداً في وتيرة الدعم الموجّه لتعزيز صمود واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج تمويلية استهدفت الفئات الأكثر تضرّراً. حيث جرى تنفيذ عدد من البرامج الهادفة، والتي أسهمت في ضخّ سيولة مباشرة في القطاعات المتضرّرة، ودعم رأس المال العامل، والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي، حيث استفاد حوالي 920 مشروع من البرامج التمويلية التي أطلقتها سلطة النقد الفلسطينية ضمن برامج استدامة خلال عام 2025، وبلغت نسبة المشاريع الحاصلة على تمويل بفوائد صفرية نحو 70% من إجمالي المشاريع المستفيدة، في إطار دعم استمرارية المشاريع والتخفيف من الأعباء المالية عليها. وفيما يلي أبرز برامج التمويل التي تم تنفيذها خلال العام:

أ. صندوق استدامة+

أُطلق صندوق استدامة+ في العام 2023، بعد شهرين من اندلاع الحرب، بهدف توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وضخّ سيولة في السوق الفلسطيني، ومساندة المنشآت المتضررة من تبعات الحرب على التعافي والاستدامة في دورتها المالية. ويركّز الصندوق على تقديم تمويلات بفائدة منخفضة، وبشروط ميسّرة، بما يضمن استفادة القطاعات الاقتصادية المستهدفة، ويشمل ذلك المنشآت متناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة والكبيرة. وخلال عام 2025، بلغ إجمالي قيمة طلبات التمويل المقدمة ضمن الصندوق نحو95.3 مليون شيكل، موزّعة على45 طلب تمويل، ما يعكس حجم الطلب على البرنامج ودوره في دعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية. كما تم التعاون مع المصارف ومؤسسات التمويل، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج تمويلية لما يقارب920 مشروعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الإنتاجية. كذلك تم إطلاق برامج تمويلية مخصصة لدعم الطلبة، من خلال توفير قروض ميسرة تساعدهم على استكمال تعليمهم، إلى جانب برامج موجهة لدعم العمال وأصحاب المشاريع المتضررة من تداعيات الأزمة.

إطلاق برنامج «إصرار» لتمويل أقساط طلبة الجامعات، وذلك في إطار الجهود المستمرة بتوفير التمويل لمختلف قطاعات المجتمع، لاسيما في قطاع التعليم، ويستهدف البرنامج الطلبة المنتظمين في الجامعات المحلية الذين لا يحصلون على منح دراسية كاملة، مما يمكنهم من الحصول على قروض دون فوائد أو عمولات لتغطية الرسوم الجامعية، وبشروط سداد ميسّرة تتناسب مع أوضاعهم المالية في ظلّ التحديات الاقتصادية القائمة، فضلاً عن إدماج هذه الفئة في الاستفادة من الخدمات المصرفية، مما يعزز من الشمول المالي، كما يساعد هذا البرنامج الجامعات الفلسطينية من استكمال مسيرتها التعليمية وتقديم خدماتها للطلاب، ويخفف العبء المالي عن أولياء أمور الطلبة، ويُسهم في استقرار واستمرار النظام التعليمي.

ب. برنامج تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المتضرّرة

أُطلق برنامج تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المتضرّرة في شهر حزيران من العام 2025، استجابةً للتحدّيات الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، وما رافقها من تراجع في الأداء الاقتصادي للمهنيّين والحرفيّين والمشاريع الصغيرة. ويهدف البرنامج إلى تمكين هذه المشاريع من الحصول على تمويل بفائدة صفرية لتغطية النفقات التشغيلية ودعم رأس المال العامل بما يُسهم في استمرار الإنتاج وتقديم الخدمات وتعزيز صمود المشاريع. وخلال عام 2025، بلغ إجمالي قيمة طلبات التمويل المقدمة ضمن البرنامج نحو11 مليون شيكل، موزعة على329 طلب تمويل، ما يعكس حجم الاحتياج المرتفع لهذه الفئة ودور البرنامج في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية.

ج. برنامج تمويل العمال داخل الخط الأخضر «بادر»

أُطلق برنامج بادر في شهر تموز من العام 2024 لتمويل العاملين داخل الخط الأخضر، الحاصلين على تصريح عمل قبل أحداث الحرب 2023، والذين فقدوا عملهم ومصدر دخلهم. ويهدف البرنامج إلى تمكين العمال من الحصول على تمويلات بدون فوائد وعمولات لإنشاء مشاريعهم الخاصة أو تطوير مشاريعهم القائمة كبديل عن انتظار فرص العمل بعد انتهاء الحرب، والمساهمة في تقليل معدّلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة. وخلال عام 2025، تم تنفيذ المرحلة الاولى حيث بلغ إجمالي قيمة طلبات التمويل المقدمة ضمن البرنامج نحو27.7 مليون شيكل، موزعة على557 طلب تمويل، ما يعكس الإقبال الكبير على البرنامج ودوره في توفير بدائل اقتصادية مستدامة للفئات المستهدفة.

ث. منصة منشأتي

بلغ عدد المشاريع المسجلة على منصة منشأتي حتى نهاية عام 2025 حوالي 28112 مشروع، مع تسجيل نمو ملحوظ في عدد المستخدمين النشطين، ما يعكس الثقة المتزايدة بالمنصة كعنوان وطني لتقديم الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث شهدت منصة منشأتي توسع في نطاق الخدمات المقدمة، إذ استفاد عدد كبير من أصحاب المشاريع من خدمات الإرشاد، التوجيه، التشبيك، والوصول إلى البرامج التمويلية، إلى جانب خدمات بناء القدرات والدعم الفني.

4. الشراكات والتمويل المؤسسي:

- تم العمل على حشد الموارد المالية لدعم رأس مال صندوق استدامة، وتوقيع اتفاقيات تعاون مع جهات مانحة وشركاء دوليين، بما يضمن استدامة البرامج التمويلية وتوسيع نطاق المستفيدين.
- جرى تقديم مساعدات فنية متخصصة للمصارف ومؤسسات الإقراض ضمن الدعم المقدم من البنك الاستثماري الأوروبي (EIB)، بهدف تطوير الآليات والسياسات والإجراءات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير أدوات مالية جديدة لدعم استدامتها ونموها.
- تم توقيع اتفاقيات مع عدة جهات دولية لضمان القروض لتخفيض المخاطر الائتمانية على المصارف، مما شجعها على التوسع في منح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال صندوق استدامة.

وقد تُوّجت جهود سلطة النقد هذه بالحصول على جائزة الابتكار في المنتج على مستوى الشرق الأوسط وجنوب افريقيا، تقديراً للنهج المتكامل الذي تبنته سلطة النقد الفلسطينية في تطوير أدوات تمويل مبتكرة والتحول الرقمي لخدمات المشاريع من خلال منشأتي وربط التمويل ببناء القدرات وتحقيق الأثر الاقتصادي.

5. تسهيل اجراءات تصويب أوضاع الأفراد والمؤسسات على نظام الشيكات

وفي إطار تفهم سلطة النقد للأوضاع الاقتصادية الراهنة وتمكين الأفراد والمؤسسات من تصويب أوضاعهم على نظام الشيكات بما يشمل حفظ الحقوق، والاستفادة من الشيكات في ترتيب التزاماتهم المالية، فقد أصدرت تعميماً للمصارف يقضي بمنح جميع عملاء المصارف (أفراداً ومؤسسات) المصنفين (C وD) مشع على نظام الشيكات، إمكانية إجراء تسوية رضائية استثنائية لمرة واحدة، خلال الفترة 23 شباط 2025 وحتى 31 أيار 2025، وإعفاء عملاء المصارف من رسوم التسوية الرضائية البالغة 50 شيكلاً عن كل شيك معاد خلال الفترة الممتدة من 8 تشرين أول 2023 وحتى 20 شباط 2025.

6. اتخاذ اجراءات أخرى لدعم الاستقرار الاقتصادي:

- تعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المصرفية بشأن حساب الهيئة العامة للبترول والإيداعات النقدية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة والدعم للمصارف الفلسطينية التي تمكنها من ادارة السيولة وتغذية حساباتها لدى المصارف الاسرائيلية وذلك لضمان استمرار تدفق الخدمات والسلع الأساسية من أدوية وغذاء وكهرباء ومحروقات وماء.
- التعاون مع مجلس الوزراء ووزارة المالية لضمان دفع رواتب موظفي القطاع العام في ظل قيام الجانب الاسرائيلي بوقف تحويل ايرادات المقاصة.
- التعاون مع وزارة المالية والقطاع المصرفي لتنظيم مديونية الحكومة مما يمكنها من الاستمرار في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين.
- المتابعة مع المؤسسات الدولية والحشد الدولي لضمان استمرار العلاقة المراسلة مع المصارف المراسلة الاسرائيلية

تعزيز الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية

واصلت سلطة النقد خلال العام 2025 جهودها لتعزيز الشمول المالي، من خلال تصميم وتنفيذ برامج تمويلية موجهة تستهدف الفئات الأكثر تأثراً بالأوضاع الاقتصادية، بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، قامت سلطة النقد بالعديد من الخطوات والاجراءات الهادفة لتعزيز الشمول المالي على النحو التالي:

1. إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي، حيث تم إضافة كل من وزارة شؤون المرأة، ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي إلى عضويتها، وستعمل اللجنة على إعداد خطة عمل تنفيذية جديدة للأعوام 2026–2028. وتهدف الخطة لتوسيع نطاق الشمول المالي ليشمل كافة الفئات، ولا سيما المرأة والشباب والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والفئات محدودة الدخل، إضافة إلى دعم الابتكار المالي والتقني، وتطوير البنية التحتية للخدمات المالية، وتعزيز حماية المستهلك للخدمات المالية، ومراعاة

البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دولة فلسطين. ويأتي ذلك استكمالًا للبناء على الإنجازات المتحققة منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي عام 2018، والانتهاء من المرحلة التنفيذية الأولى (2018–2025)، والتي شملت تعزيز استمرارية العمل الوطني وتعزيز أثره على مختلف فئات المجتمع.

جدير بالذكر، أن اللجنة الوطنية للشمول المالي التي تترأسها سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال كانت قد نسبت لمجلس الوزراء قراراً بتمديد فترة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي حتى عام 2028، وتوسيع العضوية في اللجنة بإضافة وزارتي شؤون المرأة والاتصالات والاقتصاد الرقمي من أجل ضمان تحقيق النتائج المرجوة. من جانبٍ آخر، عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين اجتماعها العاشر، حيث قدمت رئاسة اللجنة الفنية عرضاً لتقرير الإنجاز حول سير العمل في تنفيذ متطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للعام 2024، والذي شمل مساهمات كافة الأطراف ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية، وآخر المستجدات وما تم إنجازه من برامج وأنشطة في هذا المجال.

2. الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي خلال العام 2025 عبر تفعيل عمل المجموعات الاستراتيجية وإعداد خطة العمل للأعوام المقبلة، مما أفضى إلى مصادقة مجلس الوزراء على تمديد الاستراتيجية للأعوام 2026–2028، إضافة إلى توسيع حملات التوعية والتعليم المالي في الجامعات والمدارس والقطاع الحكومي، وإطلاق برنامج " سفراء الشمول المالي" وتنفيذ فعاليات" الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب"، بالإضافة إلى ورش تدريبية للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم تنظيم حملات للتشجيع على استخدام الدفع الإلكتروني، وتم إعداد دراسات ومسوحات ميدانية لتقييم واقع النساء في السوق الفلسطيني وتحديد التحديات والحلول المقترحة.

3. توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال تعزيز انتشار الخدمات المصرفية الرقمية، وتسهيل إجراءات فتح الحسابات، بما يسهم في دمج شرائح أوسع من المجتمع في النظام المالي الرسمي.

4. حماية حقوق المستهلك للخدمات المالية والمصرفية وتعزيز انضباط السوق:

في إطار جهود حماية المستهلك للخدمات المالية والمصرفية، وتعزيز ثقة الجمهور بالقطاعات الخاضعة للرقابة، والتخفيف عن كاهل المواطنين في ظل الظروف الراهنة عملت سلطة النقد خلال العام 2025 على تعزيز منظومة حماية المستهلك المالي، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى التخفيف من الأعباء المالية على المواطنين، وضمان حصولهم على خدمات مالية عادلة وشفافة. وفي هذا الاطار فقد اتخذت سلطة النقد العديد من الاجراءات خلال العام 2025 من أجل حماية حقوق المستهلكين للخدمات المالية والمصرفية ومن أبرزها ما يلي:

- تطوير وتعزيز آليات معالجة شكاوى العملاء، من خلال تحديث القنوات الإلكترونية الخاصة باستقبال الشكاوى، وتسريع إجراءات البت فيها، بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء.
- توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة للجمهور، بما في ذلك إتاحة خدمات الاستعلام، وتقديم الطلبات، ومتابعة الشكاوى عبر المنصات الرقمية، الأمر الذي ساهم في تحسين تجربة المستخدم وتعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المالي، وتعزيز الشمول الرقمي.
- التنسق بشكل مستمر مع الجهات المختصة لضمان التزام جميع محال وشركات الصرافة بالقرارات الصادرة عن سلطة النقد، والتقيد بالضوابط التنظيمية لتحقيق الاستقرار المالي والحفاظ على المصلحة العامة، والحفاظ على مصالح المواطنين وحماية الاقتصاد الوطني.

- أصدرت سلطة النقد، تعليمات للمصارف تهدف إلى حماية حقوق العملاء ورفع كفاءة الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى جانب تنظيم أسعار الصرف بما يعزز الشفافية في السوق المصرفي، ونصت التعليمات على ضرورة رفع سقوف الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتفعيل عمليات التحويل والدفع عبر نظام الدفع الفوري IBURAQ للأفراد والشركات بكافة العملات. كما ألزمت المصارف بتمكين العملاء من تعديل سقوف البطاقات الائتمانية وفقاً لاحتياجاتهم، وإشعارهم بأي تغييرات تطرأ عليها. وفيما يخص التعاملات النقدية، أكدت التعليمات على ضرورة قبول الإيداعات بنفس عملة الحساب، وتحديد سقف لسعر البيع للعملات بحيث لا يتجاوز السعر العالمي مضافاً إليه 200 نقطة أساس. كما نصت التعليمات على ضرورة تقيد المصارف بأسعار الصرف المثبتة في النظام البنكي عند تسديد أثمان المشتريات الإلكترونية، ووجوب مطالبة العملاء بتزويد المصرف بوصل تبديل العملة في حال قيام العملاء بالسحب النقدي من حسابه البنكي ثم إعادة إيداعه بعملة أخرى.

5. إطلاق قناة "PMACHAT" الذكية للتواصل مع الجمهور

أطلقت سلطة النقد قناة «PMAChat" التفاعلية، كمنصة رقمية مبتكرة تهدف إلى تعزيز التواصل مع الجمهور، وتمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات سلطة النقد بسهولة وسرعة وخصوصية عالية. وتوفر القناة للمستخدمين إمكانية الحصول على خدمات سلطة النقد وتقديم الشكاوى وتقديم اية استفسارات أو مقترحات، كما تتيح القناة التفاعل مع المساعد الذكي «PMAChat"، الذي يقدّم إرشادات فورية ويجيب على أبرز الأسئلة المصرفية الشائعة. ويأتي إطلاق هذه القناة في إطار التوجه الاستراتيجي لسلطة النقد في إطار تطبيق استراتيجية التحول الرقمي الشامل في تقديم الخدمات للجمهور وللقطاع المصرفي الفلسطيني، بما يعزز من كفاءة الخدمات ويواكب التطورات التكنولوجية العالمية، ويسهم في تحقيق مبادئ الشمول المالي، من خلال تسهيل وصول كافة فئات المجتمع، لا سيما في المناطق البعيدة، إلى المعلومات والخدمات المصرفية.

6. رفع مستوى الوعي المالي لدى المجتمع:

انطلاقاً من أهمية رفع مستوى الوعي المالي لدى المجتمع، واصلت سلطة النقد خلال العام 2025 تنفيذ برامج توعية مالية شاملة، استهدفت مختلف الفئات العمرية والاجتماعية. وفي هذا السياق، عقدت سلطة النقد العديد من الفعاليات على النحو التالي:

- تطوير محتوى توعوي رقمي، ونشره عبر المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يضمن وصول الرسائل التوعوية إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور.
- نظمت سلطة النقد فعاليات التوعية المالية، وحملات التثقيف المالي، التي ركزت على تعزيز مفاهيم الادخار، والاستخدام الآمن للخدمات المالية، والتوعية بمخاطر الاحتيال المالي، من أجل رفع مستوى الوعي المالي لدى مختلف فئات المجتمع، لا سيما الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، بما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة، والحد من أساليب الاحتيال الإلكتروني.
- إطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب 2025 لتعزيز الثقافة المصرفية والمالية

وقد استهدف الأسبوع المصرفي للعام 2025 نحو 300 ألف طالب وطالبة من مختلف المدارس، وتضمن مجموعة من الأنشطة التوعوية من بينها زيارات ميدانية للمدارس تنظّمها المصارف لتقديم معلومات

حول الخدمات المصرفية، وتنظيم مسابقة تفاعلية عبر تطبيق «مصرفي»، الذي يتضمن ألعاباً وأسئلة حول الخدمات المصرفية، تمكّن الطلبة المشاركين من المنافسة على جوائز عدة. وقد أصبح الأسبوع المصرفي جزءًا أساسياً من العملية التعليمية، نظراً لدوره المحوري في تنمية الوعي المالي لدى الطلبة وتمكينهم من التعامل بوعي وثقة مع القطاع المصرفي في المستقبل.

جدير بالذكر أن الأسبوع المصرفي هو فعالية سنوية تهدف إلى نشر الثقافة المصرفية والمالية بين الطلبة، وإكسابهم المهارات التي تؤهلهم لإدارة أموالهم بحكمة واتخاذ قرارات مالية سليمة، بما ينعكس إيجابًا على مستقبلهم الاقتصادي ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي على المستوى المجتمعي.

تعزيز بيئة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني

في إطار تعزيز بيئة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، فقد واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2025 الرامية إلى تعزيز وتطوير منظومة الامتثال والحوكمة، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات والتدابير التي شملت:

1. تعزيز التنسيق الوطني والدور الرقابي على المؤسسات المالية والمصرفية في مجال غسل الاموال

- تعزيز الدور الرقابي والإشرافي على التزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام النهج القائم على المخاطر، وتحديث نماذج التقييم الذاتي للمخاطر ووضع التدابير والضوابط المناسبة لإدارة مخاطر غسل الأموال والحد منها.

- استكمال العمل على معالجة نقاط الضعف والتهديدات الناتجة عن عملية التقييم الوطني لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال عقد ورش عمل وإصدار تعاميم لتوعية وتثقيف القطاعات المالية بنتائج عملية التقييم الوطني للمخاطر والإجراءات المطلوب اتخاذها والتركيز عليها لتعزيز الشفافية والامتثال في تلك المؤسسات.

- تعزيز استقلالية ونزاهة وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المصارف، وذلك من خلال إصدار تعليمات جديدة تنظم وتعالج مسؤوليات والتزامات المصرف ومجلس الإدارة.

- شاركت سلطة النقد في الاجتماع الأربعين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد في الأردن، وناقش الاجتماع جهود دولة فلسطين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في إطار التزامها بمعايير مجموعة العمل المالي.

- تم تسليم تقرير التحديث الوطني لتقييم المخاطر والاستراتيجية الوطنية، لرئيس الوزراء، والتأكيد على الالتزام الرفيع من قبل الحكومة بالقيام بالإجراءات المطلوبة المستجيبة لنتائج التقييم الوطني للمخاطر بما يعزز من واقع النزاهة والشفافية في القطاعات المختلفة والالتزام بالممارسات الدولية الفضلى لحوكمة القطاعات المالية وغير المالية.

- تعزيز التنسيق الوطني وتبادل المعلومات بين الجهات الوطنية، وخاصة الأمنية والقضائية، بما يضمن تكاملاً مؤسسياً فعالاً في مواجهة الجرائم المالية، والمساهمة في تطوير قدرات المؤسسات الفلسطينية على التصدي للتحديات المرتبطة بالجرائم المالية الناشئة، وتعزيز ثقة المجتمع الدولي بالقطاع المالي الفلسطيني، ودعم مسيرة التنمية المستدامة.

2. مكافحة الجرائم المالية

تعد أساليب الإحتيال الإلكتروني من أبرز الجرائم المالية السائدة في ظل تنامي استخدام التكنولوجيا والتقنيات المالية الحديثة، حيثُ أدى انتشار استخدام تلك الوسائل خاصةً في قطاع غزة بسبب ظروف الحرب إلى قيام المحتالين بتطوير وإبتكار أساليب جُرمية عبر وسائل الإتصال والتواصل الإجتماعي هدفها الإحتيال على عملاء المؤسسات المالية وسرقة بياناتهم الشخصية وأرصدة حساباتهم المصرفية وحسابات المحافظ الإلكترونية. وفي سبيل تحقيق الأمن الاقتصادي وحماية حقوق المواطنين وتعزيز الوقاية من الجريمة المالية بما يشمل جرائم الاحتيال المالي الإلكتروني، فقد عملت سلطة النقد والمؤسسات المالية على اتخاذ عدة تدابير أسهمت في تعزيز فعالية رصد الجريمة المالية والحد من تأثيراتها على العملاء والنظام المالي، وقد شملت ما يلي:

- بناء منظومة متكاملة للأمن السيبراني من خلال إصدار إطار تنظيمي للأمن السيبراني ينسجم مع المعايير الدولية، وتطوير أدوات لتقييم المخاطر السيبرانية في القطاع المالي، وتعزيز الرقابة والاشراف على القطاعات الخاضعة للرقابة، وإنشاء فريق للرصد والاستجابة السيبرانية للقطاع المالي يضم في عضويته المختصيين من سلطة النقد وممثلين عن القطاع المالي.
- تعزيز مستويات الامتثال والشفافية وتطوير أنظمة رقابية متقدمة لرصد الجريمة المالية بما يشمل جرائم الاحتيال المالي الإلكتروني، وذلك باستخدام أدوات وسيناريوهات رقابية معرفة على الأنظمة تأخذ بعين الاعتبار الأساليب والأنماط الجديدة المستحدثة في ارتكاب تلك الجرائم من واقع الحالات المكتشفة والمستحدثة.
- تحديد ومتابعة أساليب وأنماط جرائم الاحتيال المالي الإلكتروني، وتعميمها على المؤسسات المالية لغايات التوعية ونشر الوعي بمخاطر الاحتيال المالي والجرائم الإلكترونية، وتطوير سيناريوهات المراقبة من واقع الحالات المكتشفة والمستحدثة.
- نشر العديد من الفيديوهات التوعوية لتعزيز الوعي لدى جمهور المواطنين للحفاظ على أموالهم، والتأكيد عليهم بعدم مشاركة بياناتهم السرية مع أي جهة.
- توفير برامج آلية تعمل على رصد وتعطيل أي صفحات أو روابط احتيالية على شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بما يحد من تعرض المواطنين لتلك الجرائم.
- توفير آليات وقنوات لاستقبال بلاغات وشكاوى العملاء على مدار الساعة عند التعرض للاحتيال الإلكتروني ومعالجتها وفق الأصول.

تطوير البنية التحتية والتحول الرقمي

في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية الرامية إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الجاهزية التشغيلية، واصلت سلطة النقد خلال العام 2025 تنفيذ مجموعة من المشاريع النوعية التي استهدفت رفع كفاءة الأنظمة التقنية، وتعزيز استمرارية الأعمال، ودعم التحول الرقمي على المستويين المؤسسي والقطاعي. وقد اكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة في ظل التحديات التشغيلية المرتبطة بشح السيولة النقدية في قطاع غزة، وتراكم فائض الشيكل في الضفة الغربية، والقيود المفروضة على الحركة والتنقل، الأمر الذي عزّز الحاجة إلى تطوير بدائل دفع إلكترونية فعّالة وآمنة.

وفي هذا السياق، واصلت سلطة النقد تطوير منظومة الدفع الوطنية، من خلال التوسع في استخدام منصة E-SADAD وربطها بعدد متزايد من الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات، بما مكّن المواطنين من تنفيذ مدفوعاتهم إلكترونياً بكفاءة وسهولة. كما تم العمل على تطوير بوابات دفع إلكترونية متقدمة لدعم التجارة الإلكترونية وتعزيز التكامل داخل النظام المالي. وعلى صعيد الابتكار، أطلقت سلطة النقد عدداً من الخدمات الرقمية التفاعلية، وعملت على تحديث البنية التشغيلية لأنظمة المدفوعات، بما يضمن استمراريتها ورفع قدرتها الاستيعابية لمواكبة النمو المتسارع في المعاملات الإلكترونية. وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق نقلة نوعية في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتقليل الاعتماد على النقد. وفيما يلي أبرز الإنجازات في هذا المحور:

1. تطوير البنية التحتية للشبكات والاتصالات

- البدء بتنفيذ مشروع الشبكات المعرفة بالبرمجيات، حيث تم تطبيق نموذج إدارة مركزي متقدم للشبكة، مما أدى إلى تحسين كفاءة التشغيل، ورفع مرونة البنية التحتية، وتسهيل عمليات التوسع المستقبلي.
- تنفيذ مشروع الشبكة البنكية الاحتياطية والذي أسهم في تحسين سرعة وأمن الربط الشبكي بين البنوك الفلسطينية وسلطة النقد، وتحقيق مستويات أعلى من التوافرية التشغيلية، وتعزيز استمرارية الخدمات البنكية الحيوية.

2. تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع

- إنجاز مشروع تحديث نظام المفتاح الوطني للمدفوعات (National Switch Payment) من خلال ترقية البنية التحتية التقنية للنظام وتحديث النسخة التشغيلية، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى الأداء والاستقرار، وتحسين موثوقية المعالجة، وتعزيز جاهزية النظام لاستيعاب التوسع المستقبلي في حجم العمليات المالية من خلال ماكينات نقاط البيع والصرافات الآلية.
- تنفيذ اختبارات شاملة لمرونة وصلابة نظام الدفع الفوري iBURAQ® في مركز التعافي من الكوارث (DR Site)، بما أسهم في التحقق من جاهزية النظام للعمل في حالات الطوارئ، ورفع مستوى استقرار البنية التحتية الداعمة، وتحسين سرعة الاستجابة للأعطال، وضمان استمرارية تقديم خدمات الدفع الفوري دون انقطاع.

3. تعزيز منظومة الأمن السيبراني للمصارف

- في ظل التسارع المتزايد في التحول الرقمي وارتفاع مستوى التهديدات السيبرانية، كثّفت سلطة النقد جهودها لتعزيز منظومة الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، بما يضمن حماية البنية التحتية الرقمية، واستمرارية الخدمات المالية، ورفع جاهزية المصارف لمواجهة المخاطر السيبرانية المتنامية. وقد تم تنفيذ عدد من الخطوات في هذا الإطار، أبرزها:
- تنفيذ مشروع Cyber Recovery Solution والذي وفر مخزن نسخ احتياطية محمي ومعزول يعتمد على تقنيات الحماية المتقدمة (Immutable Storage)، بما يمنع تعديل أو حذف البيانات المخزنة حتى في حال اختراق الأنظمة التشغيلية الرئيسية، تضمن حماية النسخ الاحتياطية للبيانات الحرجة، وإتاحة استعادة الأنظمة الحيوية بسرعة وكفاءة في حال التعرض لهجمات إلكترونية أو حوادث أمنية، مما ساهم في تقليل المخاطر التشغيلية وزمن التعطل.

- تحديث وتطوير بيئة قواعد البيانات عبر تطبيق حلول متقدمة لتعزيز الحماية، وتفعيل مراقبة عمليات الدخول، مع الحفاظ على استقرار وأداء الأنظمة التشغيلية.
- تطوير الإطار التنظيمي لإدارة مخاطر الأمن السيبراني كجزء من استراتيجية شاملة لتعزيز الرقابة على الأمن السيبراني لدى الجهات الخاضعة لرقابة سلطة النقد، وضمان التزامها بضوابط تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها، إلى جانب بناء وتدريب فريق رقابي متخصص في هذا المجال.
- تعزيز متطلبات تقييم الجاهزية واستمرارية الأعمال لدى الجهات الخاضعة للرقابة وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، بما يضمن قدرة المصارف على مواصلة تقديم خدماتها الأساسية في حال التعرض لحوادث أو هجمات سيبرانية.
- دراسة وتقييم مستوى الخدمات الإلكترونية والتحول الرقمي في المصارف، وما يتطلبه ذلك من تطوير للبنى التحتية والأنظمة الداعمة، والتحقق من وجود إجراءات وضوابط فعالة لتأمين هذه الخدمات، إضافة إلى تعزيز التدابير والأنظمة الرقابية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي.
- تشكيل فريق الرصد والاستجابة السيبرانية للقطاع المالي بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية في مواجهة التهديدات السيبرانية، وتطوير آليات الاستجابة للحوادث، وتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين سلطة النقد والجهات الخاضعة للرقابة. ويضم الفريق ممثلين عن دوائر سلطة النقد المختصة، إلى جانب ممثلين عن عدد من المصارف وشركات خدمات الدفع، حيث سيتولى الفريق قيادة عملية تصميم وتشغيل المنظومة السيبرانية المركزية. ويختص الفريق بوضع التصورات الفنية والتشغيلية للمنظومة، والمساهمة في تطوير السياسات والأطر التنظيمية الخاصة بحوكمة البيانات وتبادل المعلومات، إضافة إلى متابعة الأداء وتعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة ورفع التوصيات والتقارير اللازمة.

4. توفير شبكة احتياطية لتزويد سلطة النقد بخدمات انترنت متطوّرة

في ضوء التزام سلطة النقد بتبني أحدث الحلول التكنولوجية لضمان مرونة القطاع المصرفي، وتوفير بيئة مالية آمنة ومستقرة تلبي احتياجات المؤسسات والمواطنين على حد سواء، وقّعت سلطة النقد مع شركة مدى العرب اتفاقية تهدف إلى توفير شبكة احتياطية لتزويدها بخدمات انترنت متطوّرة تهدف إلى تحسين العمليات التشغيلية اليومية لتلبي أفضل المعايير التقنية في هذا المجال، وبالتالي تعزيز البنية التحتية الرقمية واستمرار تقديم الخدمات المصرفية على مدار الساعة. وتهدف الاتفاقية إلى توفير خدمات الربط الشبكي وخطوط الاتصال الاحتياطية، لتعزيز البنية التحية لعمل النظام المصرفي الفلسطيني، وضمان تقديم الخدمات للمواطنين دون انقطاع. وتشمل الاتفاقية توفير خدمات اتصالات متقدمة، منها خطوط إنترنت عالية السرعة، وخطوط نقل البيانات والربط البيني، بالإضافة إلى خطوط مخصصة لدعم الشبكة البنكية في فلسطين لتحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتقليل المخاطر التشغيلية الناجمة عن الأعطال التقنية.

وفي نفس السياق أيضاً وقّعت سلطة النقد وشركة الاتصالات الفلسطينية (جوال) اتفاقية تهدف إلى تعزيز حلول الاتصالات المخصصة لدعم العمليات المالية والمصرفية في فلسطين، من خلال ربط سلطة النقد وجميع البنوك والمؤسسات المصرفية بشبكة رئيسية وشبكة احتياطية عبر تقنية الألياف الضوئية وبسرعات فائقة، إلى جانب خدمات الإنترنت واستضافة الموقع البديل داخل وخارج فلسطين، لتعزيز وتحسين مستويات الاتصال الآمن بين المؤسسات المصرفية.

5. إطلاق تطبيق الهوية الرقمية المالية iDplus

وهو تطبيق للهواتف الذكية يتيح للمواطنين إنشاء هويتهم الرقمية المالية وربطها بالتطبيقات البنكية، بما يضمن حمايتهم من الاحتيال المالي الإلكتروني، ويتيح لهم التحكم الكامل في معاملاتهم المالية عبر تقنيات تحقق متقدمة وهي بصمة الوجه البيومترية. كما يتيح التطبيق فرصًا واسعة أمام القطاعين العام والخاص لتطوير خدمات مبتكرة تدعم الاقتصاد الوطني وتخلق فرص عمل جديدة.

6. تعزيز استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث

- تنفيذ اختبارات شاملة للأنظمة البنكية الحرجة في مركز التعافي من الكوارث (DR Site) بهدف التحقق من كفاءة خطط الاستعادة، وضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية دون انقطاع في حالات الطوارئ.
- رفع مستوى الجاهزية التشغيلية المؤسسية من خلال تحسين سيناريوهات التعافي والتشغيل البديل بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ومعايير إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال.

7. إطلاق خدمة SADAD Gate كمنصة وطنية للدفع الإلكتروني

أطلقت سلطة النقد خدمة بوابة الدفع الإلكترونيSADAD GATE ، وهي خدمة متقدمة تُمكّن الشركات والمؤسسات التجارية من توفير خدمة الدفع المباشر لعملائها عبر التطبيق أو البوابة الإلكترونية الخاصة بهم، كما تتيح للمواطنين سداد أثمان مشترياتهم إلكترونيًا عبر تطبيق أو بوابة الشركة التجارية، وذلك ضمن بيئة رقمية آمنة وموثوقة، وبدون عمولات. ويأتي إطلاق هذه الخدمة، في إطار جهود سلطة النقد لتعزيز البنية التحتية للدفع الرقمي في فلسطين بما يسهم في توفير أدوات دفع لتسهيل التجارة الإلكترونية في دولة فلسطين ويأتي ذلك في إطار توفير خدمات مالية شاملة تساعد في تنفيذ استراتيجية الشمول المالي.

وتمثل خدمة «SADAD GATE» أداة فاعلة للمؤسسات والشركات التجارية، لتعزيز التجارة الإلكترونية عبر تقديم حلول دفع رقمية مباشرة وسهلة الاستخدام ضمن تطبيقاتهم أو مواقعهم الإلكترونية، مما يوفر لعملائهم خيارات عدة للتسديد الإلكتروني. ويخضع الاشتراك في الخدمة لشروط فنية وتنظيمية، من بينها الاشتراك في منصة E-SADAD، والالتزام بوثيقة الترابط الخاصة بالخدمة، وتوفير بوابة إلكترونية آمنة للمستخدمين، بالإضافة إلى تطبيق المعايير الأمنية والتقنية المعتمدة من قبل سلطة النقد والشركة الفلسطينية لخدمات الدفع، التي تتولى تقييم طلبات الاشتراك والموافقة عليها.

ومن المتوقع ان تساهم الخدمة في تحسين تجربة كبار المفوترين وتجاوز العقبات المرتبطة بارتفاع عمولة ورسوم قنوات الدفع من خلال توفير خيار دفع محلي دون الحاجة للاعتماد الكامل على بوابات دولية أخرى، وتحسين تجربة المستهلكين من خلال قبول المدفوعات الإلكترونية بشكل مباشر عبر التطبيقات الالكترونية الخاصة بخدماتهم، بالاضافة إلى تعزيز جهوزية دعم التجارة الإلكترونية المحلية بما يتماشى مع قرار بقانون رقم (21) لسنة 2025 وسريان أثره المتوقع خلال النصف الثاني للعام 2026.

8. الترابط مع الخدمات الحكومية

في اطار تعزيز دور منصة ومنظومة E-SADAD كمنصة دفع وطنية مركزية أمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة، وبموجب توجهات سلطة النقد وقرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2025/5/27 والذي تضمن

تكليف الدوائر الحكومية بالانتهاء من عملية ربط الخدمات الحكومية على منصة E-SADAD حتى نهاية شهر آب 2025. حيث تم استكمال مشروع الربط الكامل للخدمات الحكومية مع منظومة E-SADAD والذي يساهم في دعم توجه الحكومة نحو حكومة رقمية غير نقدية وتعزيز العمل المشترك نحو انشاء اجراءات عمل جديدة تتوافق مع التغير والتطور في قنوات الدفع وتحقيق المصلحة العامة وتسهيل حياة المواطنين. كما تم العمل مع فرق العمل الحكومي والتعاون في مجال تسهيل ونشر أجهزة نقاط البيع في المنافذ الحكومية المختلفة وذلك كبديل مقبول للنقد الورقي، و تمهيد الانتقال نحو الرسوم الرقمية والطوابع الحكومية الإلكترونية.

9. توسيع قاعدة خدمات E-SADAD وقطاعات المفوترين

بهدف تعزيز الشمول المالي وتلبية احتياجات المواطنين وتحفيز استخدام قنوات الدفع الالكتروني، تم توسيع قاعدة المفوترين المرتبطين بـ E-SADAD لتشتمل على مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات والقطاعات الحيوية، فبالاضافة إلى خدمات القطاعات المختلفة وربط ما يقارب الـ 100 مؤسسة جديدة خلال العام 2025 ووصولاً إلى ما يزيد عن مليون حركة دفع شهرياً تم بشكل خاص إتاحة خدمة شحن عدادات الكهرباء وهي ضمن قطاع حيوي عالي الاستخدام ووفق نماذج خدمات الكترونية مقبولة وسهلة الاستخدام، وهو ما ساهم في تعزيز حاجة المواطنين إلى استخدام التطبيقات البنكية والمحافظ الالكترونية على أسس تعتمد على تلبية الاحتياجات الحقيقية والتسهيل ومجانية الخدمة.

10. تحسين خدمات الدفع الالكتروني

من خلال مواصلة العمل على تحسين جودة خدمات منظومة E-SADAD، ومتابعة تنفيذ تطوير الأنظمة البنكية بما يسمح بتحديد سقوف مختلفة للدفع يتم تحديدها على مستوى الخدمة. ورفع مستوى ثقة المستخدمين وتحقيق خفض جوهري في الأخطاء في عملية الدفع من قبل المواطنين من خلال إيجاد حلول تعتمد على توفير معلومات الشخص الدافع قبل تنفيذ الدفع بشكل نهائي. وتعزيز دور الدعم والرد على الشكاوى والتعامل معها في كافة الأوقات المختلفة وعبر قنوات إتصال متعددة. بالاضافة إلى المباشرة في إعداد اتفاقيات الدعم (Service Level Agreement) مع كبار المفوترين.

11. إطلاق نسخة محدّثة من برنامج تحميل بيانات نظام معلومات الائتمان

بهدف تعزيز دقة وجودة المعلومات ودعم اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات المالية، تم اعتماد سياسة ربط تطبيقات التكنولوجيا المالية بأنظمة معلومات الائتمان، لتعزيز التكامل التقني وتوسيع الاستفادة من خدماتها، إضافة إلى الاستمرار في توسيع قاعدة المستفيدين، وإعفاء المواطنين من رسوم التسويات الرضائية للشيكات المعادة، ومنحهم فترة استثنائية لتحسين تصنيفاتهم على نظام الشيكات المعادة استجابة للتحديات الاقتصاديه التي يمر بها الوطن.

12. نقل وتشغيل وادارة أنظمة مدفوعات التجزئة الوطنية إلى الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع

تنفيذاً لتوجهات سلطة النقد الداعمة للفصل ما بين الأدوار التنظيمية والتشريعية والتشغيلية لأنظمة المدفوعات الوطنية، تم نقل وتشغيل وادارة أنظمة المفتاح الوطني والمقاصة الوطنية إلى الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع بشكل مخطط ودون أي فجوات انتقالية، والعمل أيضاً على إدارة اطلاق النسخة الجديدة للمفتاح الوطني وبما يساهم في خفض المخاطر التشغيلية المرتبطة بالنسخة السابقة.

13. مواصلة الإشراف على مشاريع المختبر التنظيمي

حيث عملت سلطة النقد وفق منهجية حوكمة متكاملة، شملت التقييم الأولي والإعداد التنظيمي والاختبارات الميدانية، مع تفعيل مرحلة الاختبار الحي لمشروع رائد في الحلول الذكية والخدمات المصرفية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وتخريج مشروع متخصص في الدفع الرقمي والقسائم مسبقة الدفع بعد استيفائه المعايير الفنية والرقابية، كما تم استكمال تقييم شركتين جديدتين والبدء بالتنسيق مع ثالثة تمهيداً لضمهم للمختبر التنظيمي ضمن خطة التوسع لدعم المشاريع الابتكارية.

من جانبٍ آخر، وفي إطار جهود سلطة النقد المستمرة لتعزيز الابتكار في القطاع المالي، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء، وحماية حقوق المستهلكين، وتعزيز الشمول المالي، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي، وقّعت سلطة النقد اتفاقية مع شركة «جوبيفاي للحلول الإلكترونية» لانضمام منصتها الإلكترونية (Data - Queue) إلى مرحلة الاختبار في المختبر التنظيمي، وذلك بعد استيفائها شروط الانضمام واستكمال جميع المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة. وتهدف هذه المنصة إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات الدعم الفني للقطاعين المصرفي والمالي، مما يعزز كفاءة مراكز الاتصال التقليدية عبر حلول ذكية وتفاعلية تتيح تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة ودقة، إضافةً إلى تقديم استجابات فورية للعملاء وتقييم مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة.

يُذكر أن سلطة النقد كانت قد أطلقت «المختبر التنظيمي»، الذي يُعد بيئة مخصصة لروّاد الأعمال، والشركات الناشئة، والمؤسسات المالية المرخصة، لاختبار حلولهم المبتكرة وخدماتهم الجديدة ضمن بيئة عمل حقيقية ومع مستخدمين فعليين، إضافةً إلى تقديم الإرشاد والتوجيه اللازمين لمقدمي ومبتكري حلول التكنولوجيا المالية، بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المالية الرقمية.

تعزيز التعاون المحلي والدولي

تحرص سلطة النقد على تعزيز التعاون المحلي والدولي لدعم الاستقرار المالي والاقتصادي في فلسطين، وذلك من خلال بناء شركات استرتيجية تساهم في تطوير القطاع المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التحول الرقمي في الخدمات في فلسطين.

على مستوى المجتمع المحلي

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2025 في تعزيز علاقتها وشراكاتها مع مختلف مؤسسات المجتمع المحلي سواء العامة أو الخاصة، والهادفة إلى تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي، والشمول المالي، وحل مختلف التحديات والمشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات على الصعيد المالي والمصرفي. وفي هذا السياق فقد تم تنفيذ العديد من الاجراءات والانشطة على النحو التالي:

1. وقعت سلطة النقد الفلسطينية مذكرات تفاهم مع بعض الجامعات الفلسطينية (جامعة بيرزيت وجامعة فلسطين التقنية – خضوري) تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في مجالات البحث العلمي والتدريب والتثقيف المالي، بما يسهم في تطوير قدرات الطلبة وتوسيع معارفهم العملية، ويدعم تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتتضمن المذكرة التعاون في مجالات البحث الأكاديمي والدراسات المشتركة، وإتاحة فرص التدريب للطلبة والخريجين، وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات والفعاليات المصرفية داخل الجامعة، إضافة إلى تعزيز الإبداع والابتكار وتوجيه المشاريع الطلابية نحو حلول عملية لقضايا سوق العمل.

2. في إطار الشراكات مع المؤسسات المجتمعية الفاعلة وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع مؤسسة «روّاد التنمية» تهدف إلى تعزيز التعاون والعمل المشترك في مجالات التوعية والتعليم المالي، وتمكين الفئات المستهدفة من الاستفادة من الخدمات المالية ومن البرامج التنموية المختلفة. وتتضمن المذكرة عدة مجالات للتعاون، أبرزها تنفيذ برامج توعوية وتعليمية لرفع الوعي المالي لدى الفئات المستهدفة وتعريفهم بحقوقهم الاقتصادية، ومنح تلك الفئات أولوية الاستفادة من برامج التمويل التي تديرها سلطة النقد.

3. عقدت سلطة النقد سلسلة من اللقاءات البناءة مع ممثلي القطاعات الاقتصادية المختلفة واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية بهدف مناقشة خطط التحول للدفع الإلكتروني ومعالجة مشكلة تكدس الشيكل في المصارف المحلية. وتأتي هذه اللقاءات استكمالاً لجهود سلطة النقد في تنفيذ استراتيجيتها في التحول الرقمي والاعتماد على أنظمة الدفع الإلكتروني كخيار أساسي لتنفيذ المعاملات المالية، وتحقيق المزيد من الشفافية، والكفاءة، وتشجيع النمو الاقتصادي.

4. كما تم الاتفاق مع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية وممثلي القطاع الخاص على تعزيز الشمول المالي ونشر نقاط البيع وخدمات الدفع الإلكتروني في كافة المحلات والشركات والحد من التعامل النقدي لما لذلك من دور في التخفيف من أزمة تكدس الشيكل وتخفيض مخاطر السرقة والتزوير.

5. نظمت سلطة النقد الفلسطينية في نهاية العام 2025 لقاءً حوارياً لمناقشة الإطار القانوني والآثار الاقتصادية لمشروع قانون خفض استخدام النقد، بمشاركة واسعة من ممثلي الوزارات والمؤسسات الرسمية، وممثلي القطاعات الاقتصادية والمالية والقانونية والسياسة، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والخبراء المتخصصين.

6. إطلاق شراكة استراتيجية ما بين سلطة النقد وشبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين (BPW - Palestine)، تم فيه الاتفاق على إطلاق شراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي ومساهمة المرأة في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في فلسطين. جدير بالذكر أن سلطة النقد سبق أن أطلقت العديد من المبادرات والبرامج في هذا السياق، مثل برنامج «بادر للعاملات» داخل الخط الأخضر والمستوطنات (بتمويل يصل إلى 60 ألف شيكل)، وبرنامج «ابدأ الآن» الموجه للنساء الرياديات وصاحبات المشاريع، إلى جانب البرامج التمويلية الأخرى مثل «استدامة» و»استدامة+». كما وتوفر سلطة النقد الدعم الفني والتقني والاستشارات المجانية لأصحاب المشاريع، وخاصة السيدات، عبر منصة «منشأتي» التي سهّلت وصولهن إلى مصادر التمويل، ومنحتهن التسهيلات والبرامج التدريبية اللازمة.

7. توقيع عدة مذكرات تفاهم مع الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة المحلية للإنضمام إلى منصة عرض وسداد الفواتير الوطني E-SADAD

في إطار استراتيجية سلطة النقد لدعم التحول الرقمي وتعزيز الثقة في المدفوعات الإلكترونية، وقّعت سلطة النقد، العديد من مذكرات التفاهم مع الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة للإنضمام إلى منصة عرض وسداد الفواتير الوطني E-SADAD، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والشركات التالية: مؤسسة المواصفات والمقاييس، بورصة فلسطين، وجهاز الشرطة الفلسطينية، وشركة يونيبال للتجارة العامة، وشركة القدس للمستحضرات الطبية.

وفي هذا السياق، أطلقت سلطة النقد ووزارة النقل والمواصلات خدمة تسديد رسوم تجديد رخصة المركبات إلكترونياً عبر منصة E-SADAD، المتوفرة في جميع التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية، وذلك على مدار الساعة، ومن دون رسوم إضافية أو الحاجة إلى التوجه إلى مكاتب الدفع، كما تضمن الخدمة استلام الرخصة من أي فرع لدائرة السير أو ‹الديناموميتر›، مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة على المواطنين.

كما أطلقت سلطة النقد وسلطة الأراضي خدمة جديدة تتيح للمواطنين دفع رسوم معاملات سلطة الأراضي إلكترونياً من خلال منصة عرض وسداد الفواتير الوطني E-SADAD، مما يسهل إنجاز المعاملات عن بُعد دون الحاجة لاستخدام النقود أو مراجعة مكاتب سلطة الأراضي. توفر الخدمة الجديدة للمواطنين، في مرحلتها الأولى، إمكانية دفع رسوم معاملات سلطة الأراضي عبر منصة E-SADAD، المتاحة في جميع التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية، وفي المرحلة الثانية، سيتم تمكين المواطنين من تسديد أثمان العقارات إلكترونياً عبر المنصة، دون الحاجة لاستخدام النقد، وبدون أي عمولات، مما يسهم في تعزيز سرعة وسهولة إنجاز المعاملات.

وفي نفس السياق أطلقت سلطة النقد ووزارة العدل خدمة جديدة تتيح للمواطنين دفع رسوم معاملات وزارة العدل إلكترونياً من خلال منصة عرض وسداد الفواتير الوطني E-SADAD، ما يسهل إنجاز المعاملات دون الحاجة لاستخدام النقود.

على مستوى المجتمع الدولي

واصلت سلطة النقد خلال العام 2025 اهتماماتها الاقليمية والدولية في سياق تعزيز العلاقات والتشبيك مع مختلف المؤسسات الدولية والاقليمية ذات العلاقة بهدف الاستمرار في تطوير النظام المصرفي والارتقاء به ليكون مواكباً لأحدث الممارسات المصرفية العالمية. وفي هذا السياق فقد سجلت سلطة النقد الانجازات التالية خلال العام 2025:

- التعاون مع الفرق المختلفة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تقييم حجم الأضرار والإحتياجات للقطاع المالي (RDNA) واعداد البيانات المالية والإحصائية بالخصوص بما يعزز فرص حشد الدعم الدولي وتوجيه التدخلات نحو أولويات التعافي وإعادة الإعمار.
- توقيع مذكرة تفاهم مع سوق أبو ظبي العالمي بما يسهم في تعزيز وصول المؤسسات الفلسطينية إلى الأسواق العالمية.
- توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الماليزي لتعزيز التعاون في مجالات التمويل والمصارف والتكنولوجيا المالية، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في الرقابة وتطوير الأدوات الرقابية في ظل التحول الرقمي.
- وقعت سلطة النقد اتفاقية قرض بقيمة 400 مليون يورو مع البنك الأوروبي للاستثمار، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ويهدف القرض لدعم تعافي القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز قدرته على الصمود في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار شراكة استراتيجية بين سلطة النقد والبنك الأوروبي للاستثمار والوسطاء الماليين، لتوجيه التمويل إلى القطاع الخاص الفلسطيني، وخاصة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي

تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وسيوجَّه هذا التمويل عبر البنوك لتمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك الشركات ذات رأس المال المتوسط، من الحصول على قروض بشروط ميسّرة. وتندرج هذه الاتفاقية ضمن برنامج المفوضية الاوربية الشامل ومتعدد السنوات لتعزيز التعافي والقدرة على الصمود في فلسطين، والذي تبلغ مخصصاته الإجمالية 1.6 مليار يورو للفترة 2025–2027.

- شاركت سلطة النقد ممثلة بالمحافظ، في فعاليات اجتماعات الربيع السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تم عقد سلسلة من اللقاءات الثنائية مع مسؤولين من صندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين من الولايات المتحدة وأوروبا، وذلك لبحث التداعيات الاقتصادية للعدوان والحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه فلسطين في هذا السياق، كما تم طلب رفع مستوى تمثيل دولة فلسطين في صندوق النقد الدولي، بما ينسجم مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويُمكنه من إيصال صوته والتعبير عن احتياجاته الاقتصادية والإنسانية في المحافل الدولية، أسوةً بباقي الدول الأعضاء.

- شاركت سلطة النقد الفلسطينية ممثلة بالمحافظ في الاجتماع السنوي التاسع والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية والسلطات النقدية العربية، الذي عقد في جمهورية تونس، بحضور محافظي البنوك المركزية العربية، وممثلين عن صندوق النقد العربي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وعدد من الخبراء الاقتصاديين والإقليميين.

- شاركت سلطة النقد الفلسطينية ممثلة بالمحافظ في اجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي في دورته الثامنة والأربعين والذي عقد في دولة الكويت، وذلك في اطار تعزيز التعاون المالي والمصرفي بين فلسطين والدول والمؤسسات المالية العربية.

- إعداد ورقة بخصوص الرقابة المجمعة والرقابة العابرة للحدود وتقديمها لصندوق النقد العربي حيث تم إعتمادها في اجتماع اللجنة العربية للرقابة المصرفية.

- شاركت سلطة النقد في ورشة عمل تدريبية متخصصة في عملية التقييم المتبادل عقدت في الأردن، بالتعاون مع وزارة الخزانة البريطانية. وقد تضمنت الورشة تدريبات عملية تهدف إلى تعريف المشاركين بآليات التقييم المتبادل وتطبيقها في تحسين الإجراءات الرقابية، وأهمية ذلك في تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية في عملية التقييم المتبادل، مما يساهم في تطوير وتعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية على مواجهة التحديات المرتبطة بالجرائم المالية الناشئة.

- عقدت سلطة النقد عدد من الاجتماعات التنسيقية مع الأشقاء في دولة الإمارات، بهدف مناقشة التحديات الراهنة التي تحيط بالقطاع المالي الفلسطيني وأهمية تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لمواجهة هذه التحديات.

- فازت سلطة النقد الفلسطينية بجائزة «الابتكار في آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة" (Product Innovation of the Year) عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك ضمن جوائز التمويل

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2025 التي ينظمها المنتدى العالمي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME Finance Forum) التابع للمؤسسة الدولية المالية (IFC) – عضو مجموعة البنك الدولي.

- في إطار التقدم الرقمي والشمول المالي الذي تشهده فلسطين، فازت سلطة النقد بجائزة WSIS Champion 2025 ضمن فعاليات منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات (World Summit on the Information Society)، التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في مدينة جنيف-سويسرا. وجاء هذا التكريم تتويجاً لمشروع سلطة النقد المبتكر «لوحة مؤشرات الشمول المالي: تمكين القرارات المبنية على البيانات لتحقيق النمو الشامل»، الذي فاز ضمن أفضل 5 مبادرات عن فئة «خط العمل في مجتمع المعلومات: الوصول إلى المعلومات والمعرفة»، تقديرًا لإسهامه البارز في تعزيز التحول الرقمي وتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال حلول بيانات ميسورة الوصول. وتُوفر لوحة مؤشرات الشمول المالي لصناع السياسات والباحثين والجهات ذات العلاقة بيانات ومؤشرات لحظية تدعم اتخاذ قرارات مستنيرة تسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ومن خلال تعزيز الشفافية وإتاحة البيانات المالية للمعنيين.

- ترأس محافظ سلطة النقد الفلسطينية، الوفد الفلسطيني في المؤتمر الدولي رفيع المستوى الذي عُقد في «ويلتون بارك» بالمملكة المتحدة، لمناقشة إشراك القطاع الخاص في خطط إعادة إعمار قطاع غزة. كما تم استعراض برنامج تعافي وإعادة إعمار قطاع غزة، وهو الإطار الوطني المنسجم مع الخطة العربية للتعافي والتنمية في غزة، الذي سيتم تنفيذه من خلال وحدة إعادة إعمار قطاع غزة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مدعوماً بآلية لإعداد المشاريع لتسريع تمويل المشاريع القابلة للتنفيذ، وبفِرق هندسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإزالة الأنقاض والتحقق من الأضرار، إلى جانب 18 ألف موظف حكومي جاهزين لاستئناف تقديم الخدمات العامة فور تهيئة الظروف الميدانية. بالاضافة الى التأكيد على الدور المحوري الذي يضطلع به الجهاز المصرفي الفلسطيني وجاهزيته الكاملة للمساهمة في إدارة السيولة وتوجيه الموارد بما يضمن تمويل المشاريع الحيوية لإعادة إعمار غزة. كما تم التأكيد على الجاهزية الكاملة للعمل مع السلطات المصرية والأردنية في مجال تنسيق المعابر ولوجستيات إعادة الإعمار فور السماح بفتحها.

- شاركت سلطة النقد في أعمال المؤتمر السنوي العشرين للعمل المصرفي والمالي الإسلامي الذي تنظمه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والمنعقد في مملكة البحرين تحت عنوان: "المالية الإسلامية في عصر الذكاء الاصطناعي: الإمكانيات الحالية والآفاق المستقبلية"، حيث تم التطرّق إلى تجربة فلسطين في هذا المجال.

- شاركت سلطة النقد ضمن فعاليات إحياء اليوم العربي للشمول المالي لعام 2025 تحت شعار: «تعزيز دمج أصحاب الهمم والفئات الهشة في النظام المالي الرسمي»، في إطار أهمية إدماج أصحاب الهمم والفئات الهشة لدعم النمو الاقتصادي الشامل، ومحاربة الفقر، وتعزيز الاستقرار المالي.

- شاركت سلطة النقد في أعمال قمّة قادة الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025، التي ينظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي عقدت تحت شعار «صياغة الأجندات الإقليمية والعالمية للشمول المالي»، حيث تناولت أبرز

السياسات الداعمة لبناء أنظمة مالية شاملة ومستدامة، وشملت الابتكار الرقمي، وحماية المستهلك، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الثقافة والصحة المالية، إلى جانب استعراض التجارب الدولية في تطوير البنية التحتية المالية الرقمية وتمكين الفئات الأقل وصولًا إلى الخدمات المالية. وتضمنت القمّة جلسات حوارية متخصصة حول توسيع استخدام الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى الإعلان عن نتائج المؤشر الإقليمي للشمول المالي «فيندكس»، الذي يرصد التقدم المحرز في الدول العربية ويدعم صانعي القرار في تطوير سياسات مالية أكثر شمولاً ومرونة. كما وتم المشاركة في الاجتماع التاسع والعشرين لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، على هامش أعمال القمّة، حيث جرت مناقشة مستجدات العمل العربي المشترك ومتابعة المبادرات الإقليمية، بما في ذلك نتائج المؤشر الإقليمي للشمول المالي في المنطقة العربية.

- المشاركة في إعداد ورقة «Inclusive Financial Stability: A Toolkit for Policymakers» لصالح تحالف الشموال المالي «AFI» التي تم إعتمادها ونشرها.
- انتخاب ممثل عن سلطة النقد الفلسطينية كنائب لرئيس فريق عمل التناسب في المعايير الدولية (GSP) لدى تحالف الشمول المالي ضمن الإجتماعات المنعقدة في ناميبيا.
- شاركت سلطة النقد في أعمال الاجتماع السنوي العشرين رفيع المستوى في أبو ظبي حول الاستقرار المالي والأولويات التنظيمية والرقابية، الذي نظّمه صندوق النقد العربي بالتعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية. وتناول الاجتماع عدداً من القضايا المحورية، من أبرزها تعزيز الرقابة المصرفية، وتنظيم الإصدارات المرتبطة بالعملات المستقرة، ودور الذكاء الاصطناعي في عمل السلطات المالية، ومخاطر السيولة.

إنجازات أخرى

شملت تدخلات سلطة النقد خلال العام 2025 تحقيق إنجازات داخلية على مستوى المؤسسة نفسها، أبرزها ما يلي:

1. مواصلة تهيئة متطلبات رسم السياسة النقدية

واصلت سلطة النقد تعزيز جهودها في مجال رسم السياسة النقدية، عبر إعداد التقارير والدراسات الاقتصادية، وتحليل الأوضاع المالية والسوقية، والعمل على وضع الحلول اللازمة لمعالجة أي اختلالات، خاصة ازمة فائض الشيكل التي تفاقمت في السنوات الاخيرة. كما أصدرت تنبؤات اقتصادية للمؤشرات الرئيسة، بالإضافة إلى نشر مؤشرات دورية يعتمد عليها العديد من المؤسسات المحلية والدولية في اتخاذ قراراتها الاستهلاكية والاستثمارية. إلى جانب ذلك، استمرت سلطة النقد في تقديم المشورة الاقتصادية للحكومة لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

2. الأداء المالي لسلطة النقد

رغم التحديات المالية، واصلت سلطة النقد تطبيق أفضل الممارسات الدولية في عملها كبنك مركزي، لضمان الاستقرار المالي وحماية أموال المودعين، وتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي.

وقد استطاعت سلطة النقد، وبالرغم من محدودية قدراتها المالية، أن تهيئ الاحتياجات المالية لتنفيذ هذه الخطط والبرامج والمشاريع والمبادرات من خلال مواردها المالية الذاتية. وقد بلغ إجمالي موجودات سلطة النقد نهاية العام 2025 حوالي 3.3 مليار دولار، مرتفعة بنحو 28.6% عما كانت عليه نهاية العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها بقاء معدلات الفائدة العالمية عند مستويات مرتفعة، وتوظيف الأموال المتاحة في العديد من الأدوات المالية المدرة للدخل، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الرفع المالي، ومساعدة المصارف من خلال ضخ السيولة لديها بعملة الشيكل مقابل استيفاء الضمانات الملائمة بالعملات الأخرى. كما أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل يرفع محاسبياً من حجم الموجودات.

3. الكادر الوظيفي والتدريب

ضمن حرصها على مواكبة التطورات في عمل البنوك المركزية وتعزيز جاهزيتها في مجالات التكنولوجيا المالية، والإبتكارات الحديثة، والبنية التحتية لوسائل الدفع الإلكتروني، واصلت سلطة النقد خلال العام 2025 الاستثمار في تطوير القدرات الفنية والعلمية والعملية لكادرها البشري.

وقد تجلى هذا الاهتمام من خلال توفير الفرص للموظفين لاستكمال دراستهم العليا في مجالات تخصصهم، إلى جانب إشراكهم في برامج تدريبية وورش عمل متخصصة، تغطي مختلف جوانب عمل سلطة النقد ومهامها الأساسية.

وخلال العام 2025، شارك موظفو سلطة النقد في 313 برنامجاً تدريبياً، نفذت بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات المحلية والدولية الرائدة، وتناولت مجموعة واسعة من الموضوعات ذات الصلة بمجالات عمل سلطة النقد وتطلعاتها الاستراتيجية.

الجزء الثاني: القطاع المصرفي

نظرة عامة

يعتبر القطاع المصرفي، أحد أهم الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الفلسطيني، من خلال توفير التمويل المالي اللازم للمشاريع الاستثمارية والاستهلاكية، وتقديم القروض، وهو ما يسهم في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز النمو الاقتصادي. وتقوم سلطة النقد من خلال التعليمات وتطبيق الإجراءات والسياسات المناسبة التي تتوافق مع المعايير الدولية، بالحفاظ على الاستقرار المالي وإدارة السيولة. علاوة على ذلك، فإن دور القطاع المصرفي في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعزيز وسائل الدفع الإلكتروني يسهم في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي، والحد من الاعتماد على النقد التقليدي، ويحسن من الكفاءة المالية. فضلاً عن مساعدته الحكومة للتغلب على أزماتها المالية المتفاقمة.

وعلى الرغم من حجم التحديات والمعوقات التي واجهها القطاع المصرفي خلال العام 2025، إلا أن المؤشرات المصرفية المختلفة أظهرت أداءً يعكس درجة عالية من الصمود والمرونة، حيث سجل القطاع مجموعة من التطورات الإيجابية التي تعكس قدرته على التكيف مع الظروف الاستثنائية. ويتولى هذا الجزء من التقرير تسليط الضوء على أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العام 2025.

أداء القطاع المصرفي[24]

بالرغم من تراكم واستمرار التحديات والظروف الاستثنائية، إلا أن القطاع المصرفي في فلسطين قد واصل خلال العام 2025 تقديم مختلف الخدمات المصرفية، وذلك في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة وتصاعد الإجراءات الإسرائيلية و اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية. فقد حافظ القطاع المصرفي على استقراره ومتانته والاستمرار في تقديم خدماته، مستنداً إلى سياسات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، الهادفة إلى تنظيم العمل المصرفي وتعزيز كفاءته التشغيلية، إلى جانب ضمان الالتزام بالمعايير الدولية ذات العلاقة.

من جانبٍ آخر، أسهم القطاع المصرفي بدور فاعل في دعم جهود التعافي الاقتصادي وتعزيز النشاط الاقتصادي، من خلال الاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المالية لمختلف القطاعات، إضافة إلى التعاون المشترك مع الجهات المختلفة، لاسيما وزارة المالية من أجل دعم استدامة المالية العامة، التي تعاني تحديات مالية صعبة نتيجة التضييق الإسرائيلي ووقف تحويل أموال المقاصة.

ويعمل في فلسطين 13 مصرفاً، منها سبعة مصارف محلية (ثلاثة منها مصارف إسلامية)، وستة مصارف وافدة، جميعها أردنية، باستثناء مصرف واحد مصري، تقدم خدماتها المختلفة من خلال:

- **شبكة من الفروع والمكاتب المصرفية:** بلغ عدد الفروع والمكاتب المصرفية 384 فرعاً ومكتباً، موزعة على مختلف المحافظات والمناطق، منها 56 فرعاً ومكتباً في محافظات قطاع غزة، كانت تعمل قبل اندلاع الحرب في أكتوبر 2023، إلا أنها تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة القصف والتدمير الاسرائيلي. وفي هذا السياق، تمكنت سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع المصارف، من إعادة تشغيل 10 فروع لتقديم الحد الأدنى من الخدمات المصرفية للسكان بعد اتفاق وقف اطلاق النار نهاية 2025.

(24) جميع البيانات والنسب الواردة بهذا الجزء من التقرير بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

- **شبكة من أجهزة الصراف الآلي:** بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 760 جهازاً، تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية، تشمل السحب والإيداع النقدي، وإيداع الشيكات، والاستفسار عن الأرصدة، وتسديد الفواتير، إلى جانب خدمات مصرفية أخرى. الجدير ذكره أن عدد أجهزة الصراف الآلي في قطاع غزة قبل الحرب كان 92 جهازاً، إلا أن معظمها تعرض للتدمير أو الأضرار خلال فترة الحرب.
- **البطاقات المصدرة بمختلف أنواعها:** بلغ عدد البطاقات المصرفية المصدرة بمختلف أنواعها 2,464,653 بطاقة، معظمها بطاقات مدينة.
- **شبكة من نقاط البيع:** بلغ عدد نقاط البيع 47,184 نقطة منتشرة في مختلف المحافظات، منها 2,695 نقطة في قطاع غزة. وبلغ عدد عمليات الشراء المنفذة من خلال هذه النقاط أكثر من 12 مليون عملية، بقيمة إجمالية تزيد عن 596.6 مليون دولار، منها 60.3 مليون دولار في قطاع غزة.

وقد أظهرت المؤشرات المصرفية المختلفة أداءً يعكس درجة عالية من الصمود والمرونة خلال العام 2025، وذلك وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهها القطاع المصرفي. وفيما يلي استعراض لأبرز تطورات القطاع المصرفي خلال العام 2025.

تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي

ارتفع إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي خلال العام 2025، بنحو 15.0% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 28.2 مليار دولار. إلا أن هذا الارتفاع تأثر جزئياً بتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل في نهاية الفترة[25]، حيث أدى انخفاض قيمة الدولار إلى ارتفاع القيمة الدولارية للموجودات بعملة الشيكل عند إعادة تقييمها. وعند تحييد أثر تغيرات سعر الصرف، يتبين أن معدل الزيادة الفعلي في إجمالي موجودات المصارف بلغ نحو 8.5%، وهو ما يعكس التوسع الحقيقي في النشاط المصرفي، بعيداً عن التأثيرات المحاسبية الناتجة عن فروقات التقييم. وقد استحوذت ودائع العملاء الحصة الأكبر من مطلوبات القطاع المصرفي، وبنسبة 77.6%، فيما شكلت حقوق الملكية نحو 8.5% منها. أما باقي البنود الأخرى (الودائع المصرفية، والمخصصات، والإهتلاك، والمطلوبات الأخرى) فقد بقيت حصتها مستقرة عند نحو 14.0% من إجمالي المطلوبات.

شكل 4-1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2025



* تشمل أيضاً القروض المساندة المؤهلة وغير المؤهلة والتزامات الإيجارات.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما على مستوى العملات، فقد بلغت حصة الشيكل الإسرائيلي نحو 43.9% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي نهاية العام 2025، مقابل حوالي 36.9% للدولار الأمريكي، و16.6% للدينار الأردني، ونحو 2.6% لبقية العملات. وهو ما يفسر الأثر الملحوظ لتغيرات سعر صرف الدولار (الدينار) مقابل الشيكل، إذ أن انخفاض

(25) انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل نهاية 2025، بحوالي 12.9% ليبلغ نحو 3.185 شيكل/دولار، مقارنة بنحو 3.655 شيكل/دولار نهاية العام 2024.

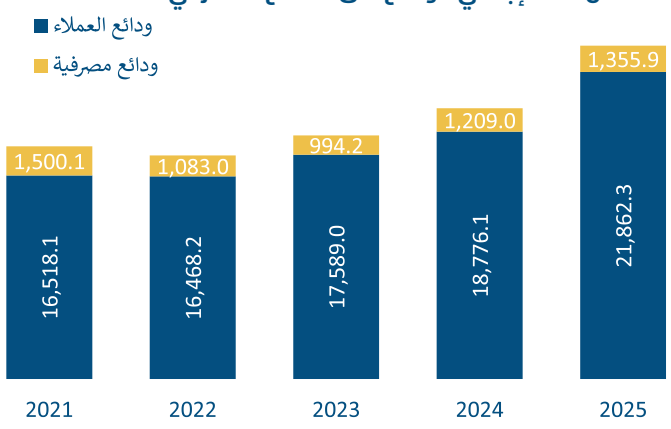
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال العام 2025، بنحو 12.9% يسهم «محاسبياً» في ارتفاع المؤشرات بعملة الشيكل الإسرائيلي والمقومة بالدولار الامريكي.

إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي

ارتفع إجمالي الودائع (الودائع المصرفية وغير المصرفية (ودائع العملاء)) بنحو 16.2% نهاية العام 2025، مقارنة بالعام السابق، ليصل ما يقارب 23.2 مليار دولار. وتوزعت الودائع خلال هذا العام بين ودائع غير مصرفية (ودائع العملاء) بنحو 94.2% من إجمالي الودائع، مقابل حوالي 5.8% حصة الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد والمصارف). وفي تفصيل تطورات مكونات اجمالي الودائع، فقد ارتفعت الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد والمصارف) خلال العام 2025، بنسبة 12.2%، مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 1.4 مليار دولار.

وقد سجلت ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2025، بنحو 16.4% مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 21.9 مليار دولار، علما بان نسبة الزيادة تتراجع إلى نحو 10.6% في حال تم تحييد أثر سعر الصرف[26]. ويأتي ارتفاع الودائع مدفوعاً بشكل رئيس بسياسات وإجراءات سلطة النقد خاصة في مجال التحول الرقمي والدفع الالكتروني وتعزيز الشمول المالي، الامر الذي ساهم في زيادة استخدام المحافظ الالكترونية والموبايل البنكي، بالإضافة إلى إقرار قانون خفض استخدام الكاش.

شكل 4-2: إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي، 2021-2025



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما أسهم زيادة التحويلات الخارجية في ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف، يضاف إلى ذلك الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، وتدمير البنية التحتية وتدمير مقرات المصارف وأجهزة الصراف الآلي، ما دفع الناس للتحول إلى استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

أما على المستوى الجغرافي فقد زادت ودائع العملاء في الضفة الغربية بنحو 9.0% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 16.8 مليار دولار. وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن مساهمتها في إجمالي ودائع العملاء تراجعت إلى نحو 76.9% خلال العام 2025، مقارنة بنحو 82.1% خلال العام السابق. بالمقابل، ارتفعت ودائع العملاء في قطاع غزة، بنسبة 50.7% خلال نفس الفترة، لتتجاوز قيمتها الإجمالية 5.1 مليار دولار. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لودائع قطاع غزة إلى نحو 23.1% من إجمالي ودائع العملاء، مقارنةً مع 18% في العام السابق، ونحو 10% فقط قبل الحرب. وعلى مستوى نوع الوديعة، فقد شكلت الودائع الجارية نحو 43.1% من إجمالي الودائع خلال العام 2025، مقابل نحو 33.8% حصة ودائع التوفير، وحوالي 23.1% حصة الودائع الآجلة.

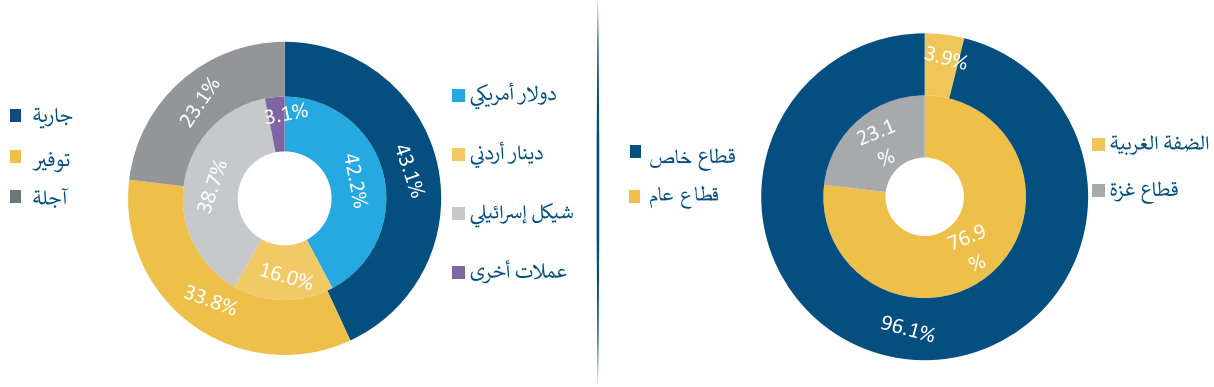
وشهد توزيع ودائع العملاء بحسب العملة تغيراً ملحوظاً خلال العام 2025، إذ ارتفعت الودائع بعملة الدولار الأمريكي بنحو 31.0% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 9.2 مليار دولار، وتشكل ما يقارب 42.2% من ودائع العملاء خلال هذا العام. كما ارتفعت الودائع بعملة الشيكل بنحو 3.4%، إلى ما يقارب 8.5 مليار دولار، إلا

(26) أي أن ما يقارب 5.8% من نسبة الزيادة في الودائع مردها انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال فترة المقارنة.

أن حصتها من ودائع العملاء قد تراجعت إلى نحو 38.7%. كذلك، ارتفعت الودائع بعملة الدينار الأردني بنحو 14.8% خلال العام 2025، لتبلغ ما يقارب 3.5 مليار دولار، وبالرغم من ذلك فقد بقيت حصتها من ودائع العملاء مستقرة عند نحو 16.0% كما هي في العام السابق. بالمقابل، بقيت الأهمية النسبية للودائع بالعملات الأخرى هامشية، في حدود 3.1% من إجمالي ودائع العملاء، بما يعادل نحو 0.7 مليار دولار.

وتأتي هذه التحولات في حجم الودائع بعملة الدولار الأمريكي والشيكل الإسرائيلي، نتيجة رفض إسرائيل ترحيل فائض الشيكل، وهو ما أدى إلى إجراءات للحد من الايداعات بهذه العملة والتحول نحو الإيداع بعملة الدولار الأمريكي. كما تدفع تقلبات سعر صرف الشيكل العديد من المودعين إلى التحوط بالدولار تفادياً للخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الشيكل. يضاف إلى ذلك زيادة التحويلات الخارجية والمنح والمساعدات الخارجية التي عادة ما تكون بعملة الدولار الامريكي. ومن ناحية أخرى، يزداد الإقبال على تحويل المدخرات إلى الدولار خلال فترات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، كوسيلة لحماية القيمة الشرائية.

شكل 4-3: هيكل ودائع العملاء حسب العملة والنوع والتوزيع الجغرافي، 2025



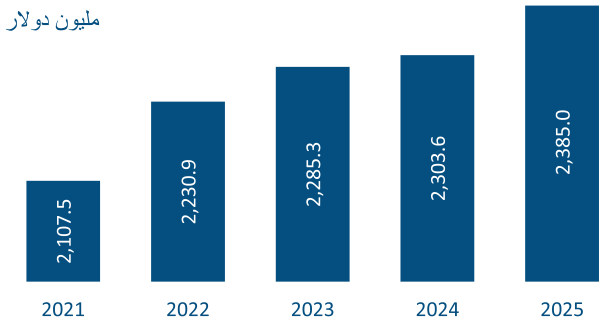
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى مستوى الجهة المودعة، بقيت ودائع القطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) تستحوذ على الحصة الأكبر من ودائع العملاء، بنسبة بلغت 96.1%، علماً بانها ارتفعت بنحو 16.5% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 21.0 مليار دولار. كذلك ارتفعت ودائع القطاع العام، بحوالي 15.7% خلال نفس الفترة لتبلغ ما يقارب 0.9 مليار دولار. وقد توزعت ودائع القطاع الخاص المقيم خلال العام 2025، بين ودائع للافراد والأشخاص المقيمين بنحو 73.6%، مقابل نحو 24.0% حصة الشركات، ونحو 2.4% حصة مؤسسات خدمات الاسر المعيشية غير الربحية. إذ ارتفعت ودائع الأفراد خلال العام 2025 بنحو 15.5%، لتبلغ ما يقارب 15.1 مليار دولار. وارتفعت ودائع الشركات بنحو 21.9%، لتصل نحو 4.9 مليار دولار، كما ارتفعت ودائع المؤسسات غير الربحية، بنحو 17.1% خلال الفترة ذاتها، إلى نحو 0.5 مليار دولار.

حقوق الملكية

ارتفع بند حقوق الملكية للمصارف خلال العام 2025، بنحو 8.5% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 2.4 مليار دولار. ويعد هذا الارتفاع مؤشراً على الملاءة المالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الفلسطيني وقدرته على التعامل مع المخاطر المحيطة

شكل 4-4: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2021-2025

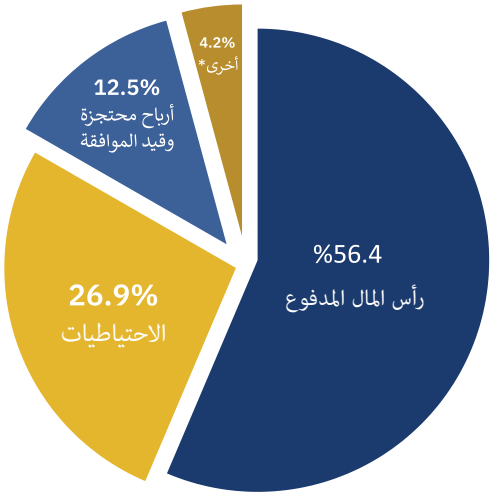


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

والاستمرار في توفير التمويل اللازم لدعم الاقتصاد المحلي. ويأتي ارتفاع حقوق الملكية، ليعكس التزام وامتثال المصارف بتعليمات وإجراءات سلطة النقد الهادفة إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع والتحوط ضد المخاطر الجيوسياسية وتعزيز الاحتياطيات الرسمية للمصارف من أجل مواجهة المخاطر التشغيلية والائتمانية المتزايدة في ظل الظروف السياسية الراهنة.

فقد ارتفع رأس المال المدفوع للمصارف خلال العام 2025، بحوالي 1.5% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ ما يقارب 1.3 مليار دولار، ويشكل نحو 56.4% من حقوق الملكية للمصارف. ويعتبر راس المال المدفوع خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. كذلك ارتفعت الاحتياطيات الأخرى والمخصصات بشكل ملحوظ خلال هذا العام وبنحو 18.8% لتبلغ 345.5 مليون دولار، فيما ارتفع الاحتياطي القانوني بنحو 3.7%، ليبلغ حوالي 326.1 مليون دولار.

شكل 4-5: هيكل حقوق الملكية، 2025



* ممثلة بعلاوة الإصدار (2.9%)، وأدوات حقوق ملكية أخرى (1.3%).
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

المخصصات والمطلوبات الأخرى

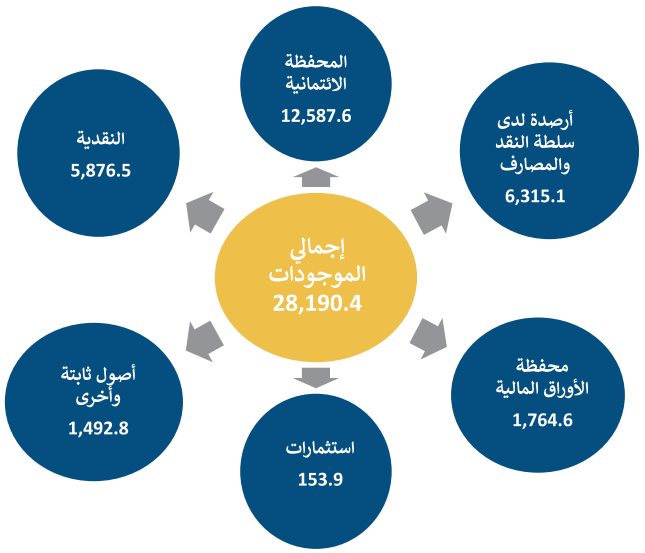
شهد العام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المخصصات والاهتلاك، بنحو 17.2% مقارنة بالعام السابق، لتصل نحو 1,817.4 مليون دولار. ويأتي ارتفاع هذا البند في ظل التزام المصارف بزيادة المخصصات لمواجهة المخاطر الائتمانية والاقتصادية والسياسية المرتفعة والتزاماً بتعليمات سلطة النقد للتحوط ضد هذه المخاطر. كما يعكس ارتفاع هذا البند، زيادة الاستثمارات التي قامت بها المصارف في تحديث الأنظمة التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية لديها وذلك تبعاً لاستراتيجية سلطة النقد في التحول الرقمي والدفع الالكتروني. كما ارتفعت المطلوبات الأخرى بشكل كبير وبنحو 27.6%، لتبلغ حوالي 712.5 مليون دولار، وذلك على خلفية زيادة الضمانات والتأمينات والتحوط ضد تقلبات العملة.

تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي

يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية المحركة للدورة الاقتصادية في فلسطين، ويعكس الجانب التشغيلي لموجودات الجهاز المصرفي كفاءة المصارف في تحويل الموارد المالية المتاحة إلى أصول منتجة. إذ أن ضخ السيولة، سواء عبر القروض والتسهيلات الائتمانية، أو عبر المشاريع الإنتاجية، يؤدي إلى تحفيز الانتاج من خلال زيادة الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري. وبذلك فإن توجيه السيولة إلى القطاعات الإنتاجية بطريقة مدروسة يسهم في دعم دورة الأعمال ويساعد على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

وفي هذا السياق، تظهر البيانات أن القطاع المصرفي الفلسطيني تمكن من توظيف نحو 60% من موجوداته عبر تسهيلات ائتمانية مباشرة، وأرصدة لدى سلطة النقد وغيرها من الموجودات الأخرى. فيما تم توظيف ما يقارب 20% من هذه الموجودات خارج الاقتصاد الفلسطيني، كارصدة لدى المصارف في الخارج والاستثمار في الأوراق المالية. في المقابل شكل بند النقدية والمعادن الثمينة حوالي 20% من موجودات الجهاز المصرفي خلال العام 2025.

شكل 4-6: إجمالي موجودات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2025

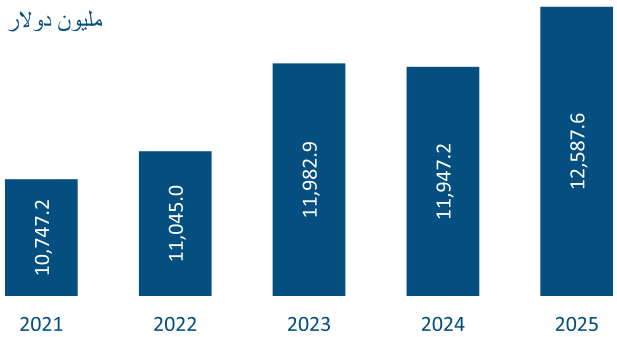


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

تعتبر التسهيلات الائتمانية محركاً أساسياً للاقتصاد الفلسطيني خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها الحكومة، ومنع اسرائيل العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن أعمالهم في الداخل المحتل منذ أكتوبر 2023. في ظل هذه الظروف الصعبة، فان التسهيلات الائتمانية تمثل القناة الرئيسة لتوظيف الأموال والموجودات المصرفية، كما تعتبر أحد أهم المصادر الرئيسة للتمويل الحكومي والخاص على حد سواء، وتشكل قناة أساسية للتأثير على حجم الإنتاج من خلال التأثير في كل من الاستهلاك والاستثمار. فقد عمل الجهاز المصرفي خلال العام 2025، وبتوجيهات من سلطة النقد على توفير السيولة اللازمة لكافة الجهات وبمختلف الآجال والعملات، وهو ما شكل دعامة أساسية للاقتصاد، وخفف من حدة الظروف الاقتصادية الصعبة وغير المسبوقة. وقد ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية خلال العام 2025 بنحو 5.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 12.6 مليار دولار.

شكل 4-7: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2021-2025



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وبالرغم من ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام، إلا أن حصتها من الودائع قد تراجع بشكل ملحوظ لتبلغ ما يقارب 57.6% مقارنة بنحو 63.6% خلال العام السابق.

وفي هذا الاطار، يتأثر حجم التغير في التسهيلات الائتمانية بتغيرات سعر الصرف، إذ ان حوالي 47.1% من هذه التسهيلات مقدمة بعملة الشيكل ومقومة بالدولار، وبالتالي فان تحييد أثر سعر الصرف، يظهر التسهيلات الائتمانية الممنوحة قد تراجعت بنحو 1.0% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، وهو أمر طبيعي في ظل صعوبة الظروف الاقتصادية وحالة عدم اليقين غير المسبوقة التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني.

أما على المستوى الجغرافي، فقد استمرت سيطرة الضفة الغربية على معظم النشاط الاقتصادي ودورة

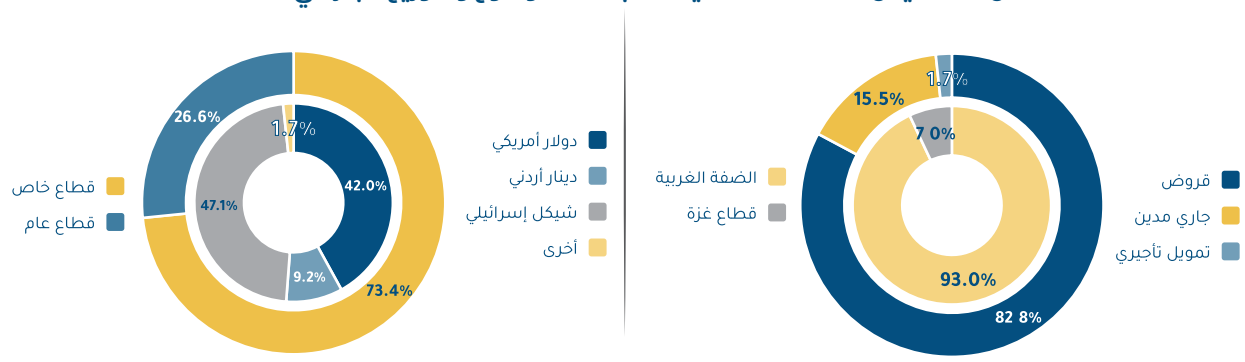
الأعمال، وتركز الجزء الأكبر من قطاع الأعمال فيها، فقد استحوذت على نحو 93.0% من المحفظة الائتمانية خلال العام 2025. وتشير البيانات إلى ارتفاع حجم المحفظة الائتمانية الممنوحة خلال هذا العام بنحو 6.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 11.7 مليار دولار (بما يشمل قروض الحكومة). بالمقابل، تراجعت حصة قطاع غزة إلى نحو 7.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة. إذ انخفضت بنحو 6.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 0.9 مليار دولار، وذلك بسبب تداعيات العدوان الإسرائيلي وتدميره للبنية التحتية المصرفية، مما أدى توقف غالبية الخدمات المصرفية. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد تبذل جهوداً مستمرة للتخفيف من حجم المعاناة والظروف الاستثنائية التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي، والتي أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وتوقف اقتصاد قطاع غزة بشكل شبه كلي.

وعلى مستوى النوع، لم يظهر أية تغيرات ملحوظة في أنواع التمويل، إذ بقيت حصة القروض مستقرة عند نحو 82.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة وذلك بالرغم من ارتفاع حجمها بنحو 5.6% خلال العام 2025، لتصل نحو 10.4 مليار دولار. كذلك بقيت حصة الجاري مدين مستقرة عند نحو 15.5% كما هي في العام السابق، بالرغم من ارتفاعها بنحو 4.9%، لتصل حوالي 1.9 مليار دولار. وبقيت حصة التمويل التأجيري، في حدود 1.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية بالرغم من تراجعها بنحو 2.4%، لتبلغ 213.6 مليون دولار.

وقد أظهرت التسهيلات بحسب عملة التمويل بعض التغيرات البسيطة خلال العام 2025، إذ ارتفعت الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي والدينار الاردني على حساب عملة الشيكل الاسرائيلي. إذ ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الامريكي إلى حوالي 42.0%، على خلفية ارتفاع هذا النوع من التسهيلات بنحو 8.5% خلال العام 2025، مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 5.3 مليار دولار. كذلك ارتفعت حصة الدينار الأردني إلى نحو 9.2% من حجم المحفظة الائتمانية، على خلفية ارتفاعها بنفس النسبة تقريباً لتصل ما يقارب 1.2 مليار دولار نهاية 2025. بالمقابل تراجعت حصة التسهيلات بعملة الشيكل الإسرائيلي إلى حوالي 47.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية، وذلك بالرغم من ارتفاعها بنحو 1.5% خلال العام، لتبلغ 5.9 مليار دولار. بينما بقيت التسهيلات الممنوحة بباقي العملات هامشية، عند 1.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية، بالرغم من ارتفاعها بنحو 22.8%، لتبلغ ما يقارب 207.9 مليون دولار.

وعلى صعيد الجهة المستفيدة، فقد شكل القطاع المصرفي ملاذاً رئيسياً للحكومة، إذ ارتفعت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع العام بنحو 18.9%، إلى حوالي 3.4 مليار دولار، أو ما يعادل نحو 26.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال العام 2025. بالمقابل، ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بنحو 1.2%، لتبلغ نحو 9.2 مليار دولار، أو ما يعادل 73.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال الفترة ذاتها.

شكل 4-8: هيكل المحفظة الائتمانية حسب العملة والنوع والتوزيع الجغرافي، 2025

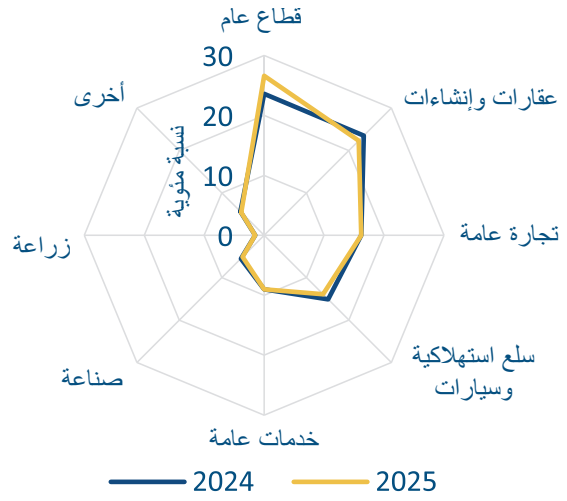


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي السياق ذاته، توزعت محفظة قروض القطاع الخاص (المقيم) بين قروض ممنوحة للشركات وقروض للافراد أو الأشخاص المقيمين بشكل أساسي. فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للشركات خلال العام 2025 بنحو 2.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 5.0 مليار دولار وتشكل حوالي 54.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص المقيم. وعلى الجانب الاخر، تراجعت التسهيلات الممنوحة للافراد والأشخاص المقيمين بنحو 0.2%، إلى ما يقارب 4.0 مليار دولار، وهو ما يشكل حوالي 44.0% من المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص خلال 2025. وأخيراً ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمؤسسات خدمات الاسر المعيشية غير الربحية وتلك من خلال بطاقات الائتمان، بنحو 9.9% خلال هذا العام، لتبلغ نحو 133.1 مليون دولار، وتشكل ما يعادل 1.4% من اجمالي تسهيلات القطاع الخاص.

أما على مستوى النشاط الاقتصادي، فقد بقي نشاط العقارات والانشاءات مستحوذا على النصيب الأكبر من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، بحصة بلغت نحو 19.3%، علما بانها ارتفعت بنحو 2.3% لتبلغ حوالي 2.4 مليار دولار.جاءت التجارة الداخلية والخارجية ثانياً بحصة بلغت حوالي 16.2% من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص، بعد أن ارتفعت بنحو 5.8% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2.0 مليار دولار. فيما بلغت حصة القروض الاستهلاكية وتسهيلات خدمات الاعمال والخدمات الاستهلاكية حوالي 10.5% و9.0% على الترتيب، علما بان القروض الاستهلاكية قد تراجعت بما يقارب 5.0% لتبلغ نحو 1.3 مليار دولار، أما تسهيلات خدمات الاعمال فقد ارتفعت بنحو 5.9%، لتبلغ نحو 1.1 مليار دولار.

شكل 4-9: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2024-2025



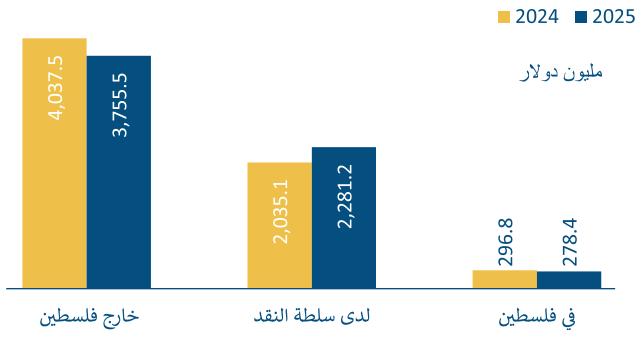
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى الجانب الاخر، ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بشكل ملحوظ خلال هذا العام، لتشكل ما يقارب 26.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة، لتبلغ حوالي 3.4 مليار دولار، مرتفعة بنحو 18.9% خلال ذات الفترة. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة وقف الاحتلال الإسرائيلي تحويل أموال المقاصة وضعف النشاط الاقتصادي والذي ترتب عليه ضعف في التحصيل الضريبي من السوق المحلي، في مقابل زيادة ملحوظة للالتزامات المترتبة على الحكومة. تعكس هذه التطورات في حجم الائتمان الممنوح، الدور المهم والاساسي للجهاز المصرفي الفلسطيني، ودوره المهم في دعم استمرار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ودعم استمرارية الحكومة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها واستدامة المالية العامة. وفي هذا الإطار، تواصل سلطة النقد الفلسطينية متابعة انكشافات المصارف على القطاع العام بشكل مكثف، والتأكد من انعكاس المخاطر المرتبطة بها ضمن عمليات التصنيف وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، بما يضمن تعزيز متانة الجهاز المصرفي ورفع جاهزيته لمواجهة المخاطر المحتملة.

الأرصدة المصرفية

تراجعت الأرصدة المصرفية خلال العام 2025، بنحو 0.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 6.3 مليار دولار، ولتشكل ما يقارب 22.4% من إجمالي موجودات المصارف. وقد تباين توظيف الأموال خلال العام، إذ ارتفع حجم الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف داخل فلسطين بنحو 9.8%، لتبلغ حوالي 2.6 مليار دولار نهاية 2025. بالمقابل، تراجع حجم الارصدة لدى المصارف خارج فلسطين بنحو 6.9%، لتصل ما يقارب 3.8 مليار دولار.

شكل 4-10: الأرصدة المصرفية بحسب الجهة، 2024-2025



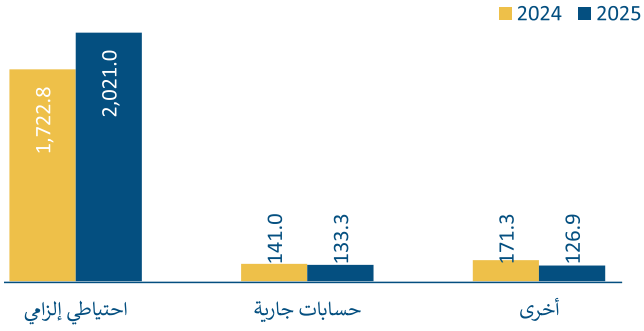
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وقد توزعت الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، بشكل أساسي، بين الاحتياطي الإلزامي والحسابات الجارية. إذ استحوذ الاحتياطي الإلزامي على نحو 88.6% من إجمالي الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد، بعد أن ارتفع بنحو 17.3% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ ما يقارب 2.0 مليار دولار.

على الجانب الاخر، شكلت الحسابات الجارية نحو 5.8% من الأرصدة لدى سلطة النقد، بعد ان تراجعت بنحو 5.5% خلال هذا العام، لتبلغ حوالي 133.3 مليون دولار. علما بان هذه الحسابات تستخدم في عمليات التسوية ضمن نظام المدفوعات. أما الحسابات الأخرى، فقد شكلت نحو 5.6% من هذه الأرصدة، بعد أن تراجعت قيمتها لتصل حوالي 126.9 مليون دولار.

وتجدر الإشارة أن أرصدة المصارف الموظفة في الخارج تستحوذ على نحو 74.0% من إجمالي التوظيفات الخارجية، التي بلغت نهاية العام 2025 حوالي 5.1 مليار دولار، منخفضة بنحو 4.4% مقارنة بالعام السابق. ويعد الاستثمار في الأدوات المالية الخارجية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، إذ شكل حوالي 24.5% منها، بقيمة بلغت ما يقارب 1.2 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 6.8% مقارنة بالعام السابق. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين، فقد شكلت نحو 1.5% من التوظيفات الخارجية، وبلغت نحو 76.9 مليون دولار، بعد ان تراجعت بنسبة 30.3% مقارنة بالعام السابق.

شكل 4-11: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2024-2025



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

المحفظة الاستثمارية

ارتفعت المحفظة الاستثمارية للقطاع المصرفي الفلسطيني بنحو 21.2% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1.9 مليار دولار. وقد استحوذ الاستثمار في الاوراق المالية (باستثناء الأسهم) على الحصة الأكبر بنحو 66.9% من إجمالي المحفظة الاستثمارية، وشكلت السندات المالية الأخرى حوالي 25.1%، فيما بلغت حصة الاستثمار في الأسهم وحقوق الملكية حوالي 8.0% من إجمالي المحفظة الاستثمارية خلال هذا العام.

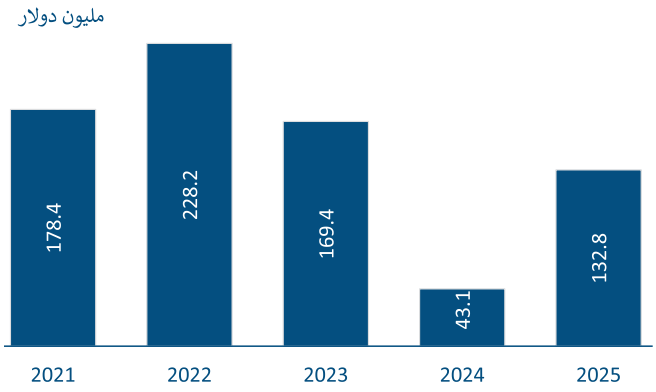
بنود أخرى

يعتبر بند النقدية من البنود المهمة في موجودات المصارف الفلسطينية خاصة خلال الأعوام الأخيرة في ظل رفض الجانب الإسرائيلي تحويل فائض الشيكل، وهو ما أدى لتكدس الأموال في الجهاز المصرفي الفلسطيني وعدم القدرة على توظيفها بالشكل المناسب. تشير البيانات إلى تضاعف بند النقدية خلال العام 2025، ليبلغ نحو 5.9 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 79.4% مقارنة بالعام السابق. وقد شكل هذا البند حوالي 20.8% من موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني، أي أن نسبة كبيرة من أموال الجهاز المصرفي لا يتم توظيفها بالشكل الأمثل نتيجة للإجراءات الإسرائيلية ورفض تحويل فائض الشيكل الى الحسابات المصرفية لديها. كذلك ارتفعت الأصول الثابتة وحق استخدام الأصول، بنحو 9.2% خلال العام 2025، لتبلغ ما يقارب 394.6 مليون دولار. فيما ارتفعت الأصول الأخرى (بما يشمل مخصصات الاهتلاك والإطفاء) بنحو 11.8%، لتصل حوالي 1098.1 مليون دولار.

أرباح القطاع المصرفي

بالرغم من استمرار صعوبة الأوضاع الاقتصادية واستمرار حالة عدم اليقين خلال العام 2025، إلا أنه شهد بعض الاحداث الإيجابية خاصة فيما يتعلق بالتطورات في قطاع غزة (هدنة وقف اطلاق النار بداية العام، واتفاق وقف اطلاق النار نهاية العام)، بالإضافة إلى الإجراءات التحوطية التي اتخذتها المصارف من خلال الاعتراف بالكم الأكبر من الخسائر الائتمانية وبصورة استباقية خلال عامي 2023 و2024 انسجاماً مع متطلبات المعايير الدولية ساهمت بتكوين مخصصات إضافية بوتيرة أقل وإنخفاض حجم نفقات المخصصات الإضافية خلال العام 2025، وهو ما انعكس على مستوى ربحية الجهاز المصرفي.

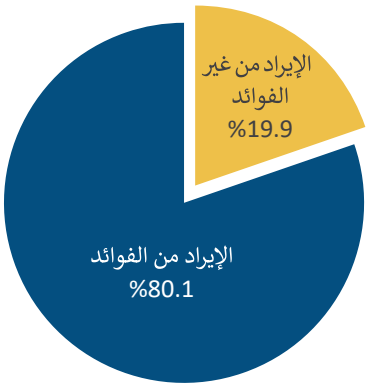
شكل 4-12: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2021-2025



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

فقد أظهرت البيانات المتاحة نهاية العام 2025 أن صافي الايراد من الفوائد قد تراجع بنحو 5.4%، ليبلغ ما يقارب 809.3 مليون دولار، فيما ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد (الإيراد من العمولات والرسوم، والأرباح من الأوراق المالية والاستثمارات، وعمليات التحوط والمتاجرة، وعمليات تبديل وتقييم العملات) بنحو 12.5% خلال هذا العام، لتبلغ نحو 200.7 مليون دولار. نتيجة لذلك، فقد تراجع إجمالي العوائد المتحصلة (الإيرادات من الفوائد وغير الفوائد)، بنحو 2.3%، ليبلغ ما يقارب مليار دولار خلال 2025.

شكل 4-13: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2025



* بما يشمل الإيراد من أوراق الدين.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

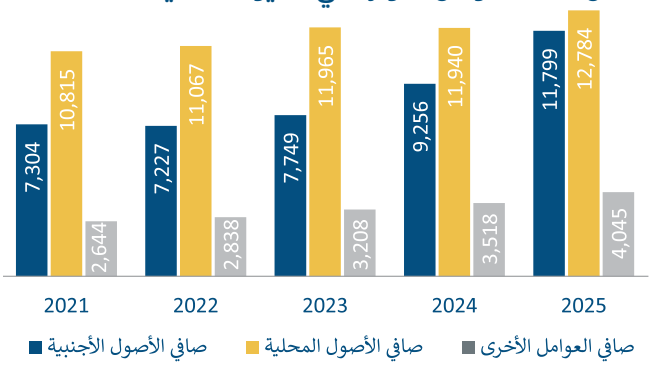
وعلى الجانب الآخر، فقد تراجع إجمالي نفقات الجهاز المصرفي بشكل ملحوظ خلال هذا العام، بنحو 11.4%، ليبلغ ما يقارب 869.2 مليون دولار. وجاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة انخفاض نفقات المخصصات الاضافية بنحو 36.6%، لتبلغ حوالي 290.6 مليون دولار. بالمقابل ارتفعت نفقات الموظفين بنحو 2.3% مقارنة بالعام السابق لتصل ما يقارب 532.6 مليون دولار، كما زادت مدفوعات الضريبة بشكل كبير، لتصل 45.1 مليون دولار، مقابل 2.9 مليون دولار في العام السابق. بالمحصلة، أدت هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات إلى ارتفاع صافي الدخل المتحقق للقطاع المصرفي ليبلغ حوالي 132.8 مليون دولار نهاية العام 2025، مقارنة بنحو 43.1 مليون دولار خلال العام السابق.

وضع السيولة المحلية

شهد العام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم السيولة المحلية، وبنحو 16.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 20.5 مليار دولار[27]، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة لزيادة صافي الموجودات الأجنبية والمحلية على حد سواء. فقد ارتفع صافي الموجودات الأجنبية، بنحو 27.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 11.8 مليار دولار. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة المستحقات على غير المقيمين وبشكل رئيس زيادة النقد (الكاش) لدى المصارف، نتيجة رفض إسرائيل تحويل فائض الشيكل وهو أدى لاحتفاظ المصارف بمستويات عالية من النقد.

كذلك ارتفعت الموجودات المحلية، بنحو 7.1% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 12.8 مليار دولار. ويعزى السبب الرئيس لهذا الارتفاع إلى زيادة اقتراض الحكومة من القطاع المصرفي على خلفية أزمة إيرادات المقاصة ووقف إسرائيل تحويل هذه الإيرادات ما أدى لزيادة اعتماد الحكومة على التمويل من المصادر المحلية تحديداً القطاع المصرفي

شكل 4-14: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2021-2025



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، ارتفع بند صافي العوامل الأخرى بنحو 15.0% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ ما يقارب 4.0 مليار دولار. ويعود هذا الارتفاع إلى تعليمات سلطة النقد، الرامية إلى زيادة الاحتياطيات، والمخصصات، ورفع رأس المال لدى المصارف، بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر، وتدعيم قاعدتها الرأسمالية. تجدر الإشارة أن بند صافي العوامل الأخرى يطرح من جانب الأصول باعتباره عاملاً لامتصاص السيولة وخفضها.

معدلات الفائدة وأسعار الصرف في السوق الفلسطيني

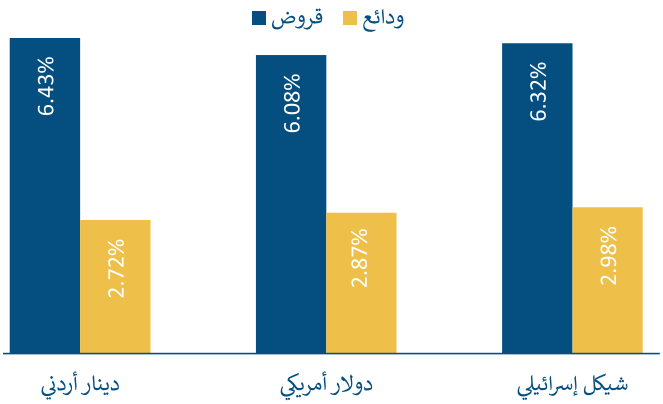
شهد العام 2025 تحولات جوهرية في توجهات السياسة النقدية عالمياً، إذ انتقلت معظم البنوك المركزية من مرحلة مكافحة التضخم وتبني سياسات نقدية متشددة، إلى مرحلة التيسير الحذر والتوجه نحو خفض

(27) السيولة المحلية (عرض النقد بمعناه الواسع) = صافي الموجودات الأجنبية + صافي الأصول المحلية - صافي البنود الأخرى. لمزيد من التفصيل حول مكونات السيولة (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الأصول المحلية، وصافي البنود الأخرى) يمكن الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية والمصرفية، الصادر عن سلطة النقد والمنشور على موقعها الإلكتروني: www.pma.ps

أسعار الفائدة الرسمية. تجدر الإشارة أن التحول نحو سياسة نقدية تيسيرية قد تأثر بشكل كبير بالاحداث الجيوسياسية والأمنية التي حصلت بداية العام 2026. إذ أدى قيام أمريكيا وإسرائيل بشن حرب على إيران إلى إغلاق مضيق هرمز وزيادة حالة عدم اليقين عالمياً، وهو ما انعكس أسعار النفط التي ارتفعت بشكل كبير، الامر الذي انعكس على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم عالمياً. وفي هذا السياق، خفض الفيدرالي الأمريكي، سعر الفائدة الرسمي بنحو 75 نقطة أساس خلال الربع الأخير من العام 2025، لتبلغ 3.75% نهاية العام. كما خفض البنك المركزي الأوربي أسعار الفائدة خلال النصف الأول من عام 2025، بنحو 100 نقطة مئوية، لتستقر عند 2.15%.

أما على المستوى المحلي، تشير البيانات المتاحة خلال العام 2025 إلى تباين في تغيرات معدلات فائدة الإيداع والاقراض بالعملات المتداولة في فلسطين[28]. وعلى مستوى الودائع فقد ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالدينار الأردني إلى 2.74% في 2025 مقارنة بـ 2.67% في 2024، وارتفعت فائدة الإيداع بالشيكل الإسرائيلي إلى 2.98% مقابل 2.79% في العام السابق. أما الودائع بالدولار الأمريكي فقد سجلت انخفاضاً طفيفاً لتبلغ 2.87% مقابل 2.90% في العام السابق.

شكل 4-15: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2025

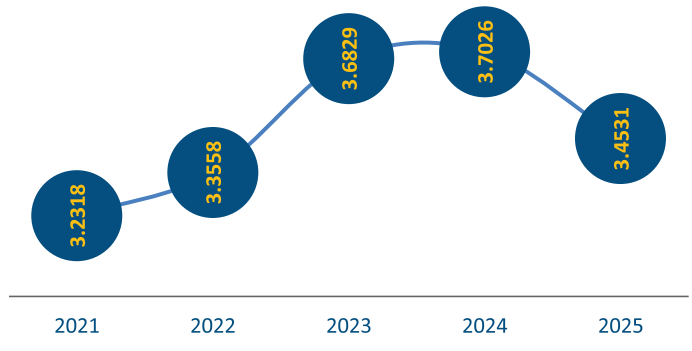


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بعملة الدينار الأردني إلى 6.43% مقارنةً بنحو 6.07% في 2024. في المقابل، انخفض متوسط أسعار الفائدة على القروض بالدولار الأمريكي إلى 6.08% مقابل 6.10% في العام السابق، كما تراجع المتوسط المرجح للفائدة على القروض بالشيكل الإسرائيلي، إلى حوالي 6.32 % مقارنةً بـ 6.43% في العام السابق، متأثرة بخفض بنك إسرائيل لسعر الفائدة من 4.5% إلى نحو 4% تدريجياً خلال 2025، إلى جانب رغبة المصارف في تشجيع الاقراض بالشيكل من أجل خفض حجم الشيكل المتراكم لديها. أدى هذا التباين بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض إلى اتساع هامش الفائدة بعملة الدينار الأردني إلى 3.69 نقطة مئوية، فيما بلغ هامش الفائدة على الدولار الأمريكي 3.21 نقطة مئوية، وعلى الشيكل الإسرائيلي 3.34 نقطة مئوية.

وقد انعكست تطورات السياسة النقدية عالمياً، إضافة للتطورات الجيوسياسية والتعرفات الجمركية والسياسات الحمائية على قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات المختلفة. إذ انخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2025 بنحو 6.7%، ليصل إلى ما يقارب 3.4531 شيكل/دولار. أما الدينار الأردني، فهو مرتبط بسعر صرف ثابت مع الدولار الأمريكي، وبالتالي فقد سجل نفس التغيرات مقابل الشيكل خلال الفترة نفسها.

شكل 4-16: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (متوسط الفترة)، 2021-2025



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

(28) النسب المشار إليها تمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد على التسهيلات (والودائع) المقدمة للقطاع الخاص (أفراداً وشركات) باختلاف أنواعها وفتراتها، ولا تشمل القروض المقدمة للقطاع العام. وهي نسب استرشاديه فقط.

وفي هذا السياق، فان سعر صرف الدولار مقابل الشيكل تأثر بمجموعة من العوامل، أهمها قوة الاقتصاد الإسرائيلي مقابل تعرض الاقتصاد الأمريكي لمجموعة من الصدمات الناجمة عن سياسات الرئيس الأمريكي من التعرفات الجمركية وغيرها من السياسات الحمائية الأخرى. كما أن فارق سعر الفائدة يميل لصالح الشيكل الإسرائيلي، إذ بلغ معدل الفائدة الرسمي في إسرائيل 4.0% نهاية 2025، مقابل 3.75% سعر الفائدة في أمريكيا، وهو ما يشجع المستثمرين على تحويل أموالهم من الدولار إلى أصول مقومة بالشيكل بهدف جني أرباح وهو ما يزيد الطلب على الشيكل ويرفع من قيمته.

وللحد من تأثير تقلبات معدلات الفائدة وأسعار الصرف، تقوم سلطة النقد بمراقبة سوق الصرف الأجنبي عن كثب والتدخل عند الضرورة لمنع أي تجاوزات، واتخاذ التدابير المناسبة، لحماية المواطنين ومستهلكي الخدمات المالية، إلى جانب التزام المؤسسات المالية بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق والتأكد من تسليم الحوالات المالية للمستفيدين بنفس العملة التي وردت بها.

نظام المدفوعات

يشكل نظام المدفوعات الفلسطيني الركيزة الأساسية في البنية التحتية المالية والمصرفية، نظراً لقدرته على تحويل الأموال وتسوية المدفوعات بكفاءة عالية، وبدرجة كبيرة من الأمان، وفق أفضل الممارسات الدولية. كما يسهم هذا النظام في خفض المخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي بشكلٍ خاص، والنظام المالي بشكلٍ عام.

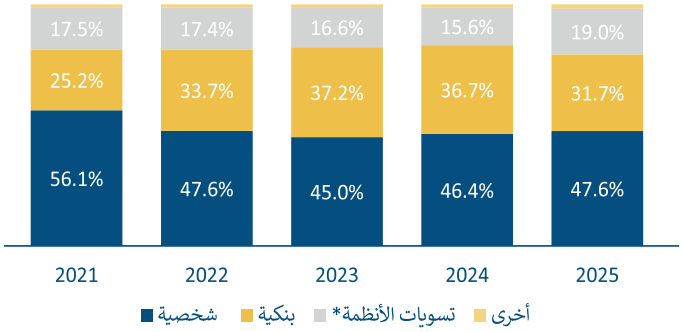
عمليات التسوية الفورية

ارتفع إجمالي قيمة عمليات التسوية بين الأعضاء في نظام التسويات الفورية (براق) خلال العام 2025 بحوالي 9.3% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ ما يقارب 23 مليار دولار[29]. وتعتبر سياسات وإجراءات سلطة النقد من أحد العوامل الأساسية في هذا الارتفاع، خاصة وان هذه الإجراءات تهدف للحد من استخدام الكاش والتحول نحو الدفع الالكتروني والتحول الرقمي.

وتستحوذ الحوالات الشخصية على الحصة الأكبر من إجمالي الحوالات المنفذة خلال العام 2025، بقيمة بلغت نحو 11.0 مليار دولار، وهو ما يشكل حوالي 47.8% من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة. في حين بلغت قيمة الحوالات البنكية حوالي 7.3 مليار دولار، أو ما يعادل نحو على 31.7% من إجمالي الحولات المنفذة. وقد بلغ متوسط قيمة الحوالة الشخصية خلال العام 2025 حوالي 74.1 ألف دولار، مقابل نحو 495 ألف دولار متوسط قيمة الحوالات البنكية.

وقد بلغت قيمة عمليات الحوالات المتعلقة بتسويات مختلف النظم، نحو 4.3 مليار دولار خلال العام 2025، وهو ما يشكل حوالي 18.7% من إجمالي قيمة الحوالات المنفذة. وشكلت حوالات عمليات التسوية الأخرى، نحو 1.8% فقط من إجمالي الحوالات المنفذة، أو ما يعادل نحو 0.4 مليار دولار.

شكل 4-17: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2021-2025



* تشمل حوالات تسوية المفتاح الوطني، والبورصة، والمقاصة الآلية للحوالات المجزأة، نظام عرض وسداد الفواتير، وعمليات أخرى.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

(29) تشمل عمليات التسوية المنفذة بين الأعضاء كل من الحوالات البنكية، والحوالات الشخصية، وحوالات تسوية مقاصة الشيكات، وحوالات تسوية المفتاح الوطني، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية نظام المقاصة الآلي للحوالات المجزأة، وحوالات تسوية نظام عرض وسداد الفواتير الوطني.

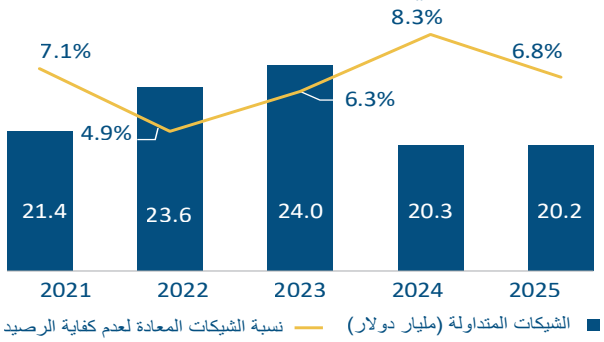
ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة الحوالات إلى خارج النظام حوالي 9.3 مليار دولار، متراجعاً بنحو 7.9% عما كان عليه في العام 2024. ويعزى التراجع الملحوظ في حجم الحوالات الخارجة من النظام المصرفي الفلسطيني إلى القيود الإسرائيلية المفروضة وتعطيل عمليات شحن فائض الشيكل، وهو ما أدى لتكدس الشيكل في المصارف المحلية وقلل من قيمة الحوالات الخارجة من الجهاز المصرفي خلال العام 2025. كما تتزامن الإجراءات الإسرائيلية مع صعوبة في الأوضاع الاقتصادية في فلسطين وتراجع مستويات الدخل.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت قيمة عمليات الدفع من خلال نظام الدفع الفوري (iBURAQ) بشكل كبير خلال العام 2025، لتبلغ حوالي 2.2 مليار دولار، مقابل نحو 0.12 مليار دولار عام 2024. كما ارتفعت قيمة عمليات الدفع من خلال نظام عرض وسداد الفواتير الوطني (E-Sadad)، لتبلغ نحو 187.8 مليون دولار، مقارنة بحوالي 41.8 مليون دولار خلال فترة المقارنة. ويأتي التحول الملحوظ في استخدام نظام الدفع الفوري ونظام عرض وسداد الفواتير الكترونياً، من قبل المواطنين على خلفية إجراءات سلطة النقد الهادفة الى تقليل استخدام النقد والكاش، بالإضافة إلى تعاون الجهات الأخرى سواء الرسمية الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص في استخدام هذه الأنظمة وتسهيل عمليات الدفع.

حركة تداول الشيكات

يعتبر تداول الشيكات من أهم أدوات الدفع غير النقدي في السوق الفلسطيني بعد النقد، ويرتبط نشاطه بمستوى الأداء الاقتصادي ودورة الأعمال. وشهد العام 2025، تراجع عدد الشيكات المتداولة بنحو 16.7% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 5.7 مليون شيك، وتراجعت قيمتها بشكل طفيف ما يقارب 0.4% لتبلغ نحو 20.2 مليار دولار[30]. وجاءت هذه التراجعات نتيجة استمرار حالة عدم اليقين، واستمرار منع العمال الفلسطينيين من العودة إلى أعمالهم من قبل إسرائيل، إضافة الى وقف تحويل إيرادات المقاصة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين العموميين والمتعاقدين مع الحكومة.

شكل 4-18: الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من الشيكات المتداولة، 2021 - 2025



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كذلك شهد العام 2025، تراجعاً ملحوظاً في قيمة وعدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، وذلك بسبب صعوبة الوضع الاقتصادي، وتراجع الشيكات المتداولة. فقد تراجعت قيمة الشيكات المعادة خلال العام 2025، بنحو 18.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1.4 مليار دولار. وشهد عدد الشيكات المعادة تراجعاً ملحوظاً بنحو 46.6% مقارنة بالعام السابق، إلى نحو 642.8 ألف شيك. بالمحصلة، تراجعت نسبة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، إلى نحو 6.3% في العام 2025، مقارنة بنحو 8.3% في العام 2024.

وبشكل عام، تبقى نسبة الشيكات المعادة تحت سيطرة سلطة النقد، التي حرصت على اتخاذ كافة التدابير لضمان استقرار سوق الشيكات، وذلك من خلال مراقبة عمليات إصدار وتداول الشيكات لمنع إساءة الاستخدام، وتطوير نظم تصنيف الشيكات المعادة، وإطلاق تطبيق إلكتروني يتيح للمواطنين التحقق من مصدري الشيكات قبل التعامل معهم. بالإضافة إلى تبني سلطة النقد استراتيجية للتحول إلى استخدام الدفع الالكتروني والتحول الرقمي، وتوفير أدوات دفع آمنة لتقسيط الدفعات عبر المصارف وشركات خدمات الدفع. ورغم التحديات الاقتصادية الراهنة، فإن هذه الإجراءات ساهمت في الحد من مخاطر الشيكات المرتجعة، وتعزيز الثقة في نظام المدفوعات، مع دفع القطاع المصرفي نحو مزيد من التحول الرقمي في وسائل الدفع.

(30) سلطة النقد الفلسطينية، نشرة تداول الشيكات، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps.

الجزء الثالث: القطاع غير المصرفي

نظرة عامة

واصلت المؤسسات المالية غير المصرفية أداء دورها كمكمل للقطاع المصرفي خلال العام 2025، لتساهم في دعم وتعافي النشاط الاقتصادي وتعزيز مستويات الشمول المالي، إذ تعد هذه المؤسسات جزءا أساسياً من النظام المالي في فلسطين. وتخضع هذه المؤسسات لجهتين إشرافيتين، فتخضع كل من مؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات الصيرفة، وشركات الدفع الإلكتروني لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية. في حين تخضع بورصة فلسطين، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

واجهت المؤسسات المالية غير المصرفية تحديات استثنائية وغير مسبوقة خلال العام 2025، نتيجة لتداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ تشرين أول 2023، وانعكاسها على الوضع الاقتصادي العام وأثرها على دورة الأعمال وتوجهات المستثمرين. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت هذه المؤسسات خلال العام درجة من المرونة مدعومة بالتوسع في الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز الوصول إلى التمويل خاصة للفئات الأقل خدمة من القطاع المصرفي، كما استمرت الجهود الرقابية والتنظيمية في دعم هذه المؤسسات ومساعدتها للعودة إلى مسار التعافي. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2025.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

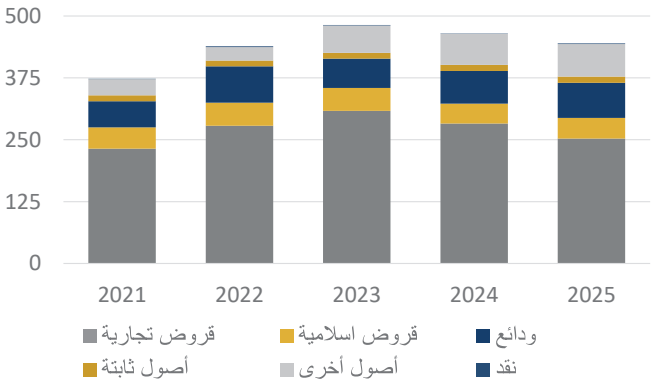
تعتبر مؤسسات الإقراض المتخصصة من أكثر المؤسسات تأثراً بالأوضاع الاستثنائية وغير المسبوقة التي عانت منها فلسطين خلال العامين المنصرمين وتداعياتها، نظراً لتركيزها على الفئات والقطاعات الأكثر هشاشة، والتي تأثرت بشكل مباشر وكبير بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب وتداعياتها. ولمواجهة هذا الأثر واستجابة للتحديات التي واجهها هذا القطاع، أصدرت سلطة النقد خلال العام 2025 مجموعة من التعليمات لتعزيز قدرة هذه المؤسسات، وتنظيم الائتمان القائم، وضبط مخاطر استقرار القطاع. ففي تعليماتها رقم (1) لسنة 2025، هدفت إلى تنظيم إجراءات التعامل مع الديون المستحقة جزئياً وكلياً وآجال استحقاقها وعقود التسهيلات وما يترتب عليها من علاقات مع كافة الأطراف. أما تعليماتها رقم (2) لسنة 2025، فجاءت تعديل لتعليمات سابقة بشأن تصنيف محفظة القروض والتمويلات وتكوين المخصصات، أما التعليمات رقم (3) فكانت بشأن إجراءات التعامل مع محفظة القروض والتمويلات في قطاع غزة، والتي تركز على كيفية التعامل مع محفظة القروض والتمويلات بطرق منظمة بما يحافظ على حقوق المقترضين ومؤسسات الإقراض، ويمنح مرونة في إجراءات السداد كإعادة الجدولة وتأجيل الأقساط، مع الحفاظ على متانة واستقرار القطاع بما يحد من تفاقم المخاطر الائتمانية من خلال تكوين المخصصات، وتقديم الضمانات المختلفة.

يعمل في فلسطين تسع مؤسسات إقراض متخصصة، تقدم خدماتها التمويلية من خلال شبكة من الفروع بلغ عددها 92 فرعاً، كما يعمل في القطاع حوالي 691 موظفاً، متراجعاً بحوالي 8.5% مقارنة بالعام السابق، تزامن مع تراجع في عدد المقترضين بنسبة 12.5%، ليبلغ عددهم حوالي 57 ألف مقترض نهاية العام 2025.

وعلى صعيد التطورات المالية والتشغيلية خلال العام 2025، فتشير البيانات إلى استمرار التراجع في اجمالي موجودات هذا القطاع للعام الثاني على التوالي، فانخفض بنسبة 4.3% عن مستواه في العام السابق، متأثراً بانخفاض محفظة القروض التقليدية بشكل رئيس بحوالي 10.8% خلال ذات الفترة، ليصل اجمالي أصول قطاع الإقراض المتخصص إلى 444.6 مليون دولار.

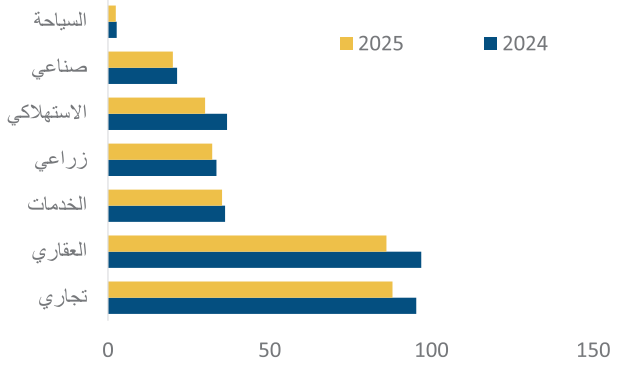
فتشير البيانات أنَّ محفظة القروض (المكون الأكبر في جانب الأصول، وتشكل ما نسبته 66% منه) استمرت بالتراجع خلال العام 2025 بمعدل 8.9% مقارنة مع العام 2024، لتبلغ قيمة المحفظة الائتمانية القائمة نحو 294 مليون دولار. وقد استحوذ قطاع غزة على حوالي 15% من اجمالي المحفظة، وهي تعتبر محفظة خطرة في ظل ما يعانيه قطاع غزة من حرب شاملة غير مسبوقة امتدت لأكثر من عامين. في حين بلغت حصة الضفة الغربية حوالي 85% من هذه المحفظة، إذ تراجعت محفظة التمويلات الممنوحة لكافة الأنشطة الاقتصادية، فتراجعت للقطاع العقاري بنسبة 11.1% لتبلغ 86.1 مليون دولار أو ما يعادل 29.3% من اجمالي التمويلات، كما انخفضت تمويلات القروض التجارية بنسبة 7.7% لتصل إلى 87.9 مليون دولار، مشكلة 29.9% من المحفظة الائتمانية، كما تراجعت التمويلات الممنوحة للقروض الاستهلاكية بنسبة 18.5%، لتبلغ 30.0 مليون دولار، 10.2% من اجمالي التمويل، لتشكل هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة حوالي 70% من محفظة القروض في قطاع الإقراض المتخصص.

شكل 4-19: هيكل أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة (مليون دولار)، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-20: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية (مليون دولار)، 2024-2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

في حين أن بنود الموجودات الأخرى بخلاف القروض قد سجلت ارتفاعاتٍ خلال العام، فارتفعت قيمة النقد (الكاش) والأرصدة لدى هذه المؤسسات بمعدل 8.2% لتصل إلى حوالي 72.2 دولار مشكلة 16% من اجمالي موجوداته، في ظل تراجع التمويلات الممنوحة وميل المؤسسات لتعزيز مستويات السيولة والتركيز على إدارة المخاطر، كما نمت قيمة الأصول الثابتة والأصول الأخرى بنسبة 4.4% خلال ذات الفترة لتصل إلى 78.4 مليون دولار.

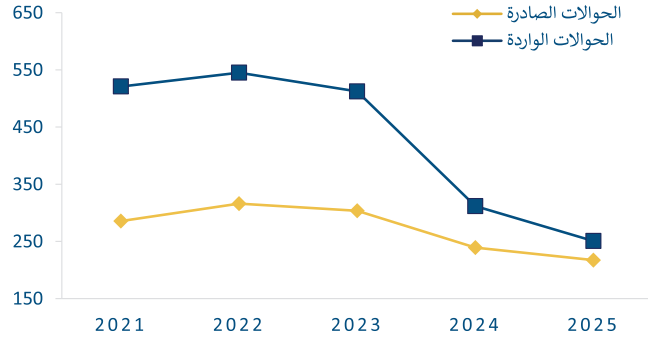
وبشكل عام، انعكست هذه التحديات المالية والتشغيلية التي عانى منها القطاع خلال العامين الماضيين بشكل مباشر على أدائه المالي ومؤشرات الربحية خلال العام 2025. اذ انخفضت الإيرادات التشغيلية بنسبة 26%، نتيجة لتراجع الإيرادات من القروض التقليدية والإسلامية في ظل انكماش النشاط الإقراضي وارتفاع المخاطر. ورغم انخفاض النفقات المالية والتشغيلية للقطاع خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، إلا أنه لم يكن كافياً لتعويض أثر الإنخفاض في الإيرادات والزيادة في المخصصات، لينتهي العام بخسارة صافية بعد الضرائب والمنح بلغت 8.9 مليون دولار.

قطاع الصرافة

بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة من قبل سلطة النقد في الضفة الغربية حتى نهاية العام 2025 حوالي 177 شركة، إضافة لحوالي 18 محل صرافة مرخصين على شكل أفراد، لتتراجع عن تلك المسجلة في العام 2024، ما يعكس انكماش في هيكل القطاع ودخول أقل إلى السوق في ظل تنامي المخاطر التشغيلية وحالة عدم اليقين التي واجهها قطاع الصرافة على وجه التحديد خلال العام.

فعلى مستوى التطورات المالية، سجل إجمالي موجودات القطاع الصيرفي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.2% ليصل إلى 66.7 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأصول المتداولة بحوالي 1.3% خلال ذات الفترة (والتي تشكل غالبية أصول قطاع الصرافة، حوالي 97% منها)، في حين تراجعت الموجودات الثابتة بحوالي 25% . أما فيما يتعلق برأس المال وحقوق الملكية، فارتفعت بنسبة 0.9% و1.6% على التوالي، وهو ما يعكس محافظة الشركات على قاعدة رأسمالية مستقرة رغم التحديات والتضييقات التي عانت منها الضفة الغربية وتحديداً قطاع الصرافة. إلا أن المؤشر الأبرز تمثل في تراجع الأرباح بحوالي 41% مقارنة مع العام السابق ليصل إلى 753 ألف دولار فقط نهاية العام 2025، ليتراجع بذلك معدل العائد على الأصول إلى 1% مقارنة بـ 2% في العام 2024، ما يشير لتراجع ربحية القطاع بشكل واضح.

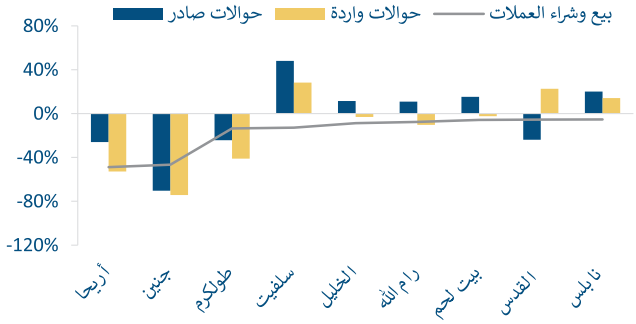
شكل 4-21: قيمة الحوالات الصادرة والواردة من خلال قطاع الصرافة (مليون دولار)، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى صعيد النشاط التشغيلي، تراجع حجم عمليات بيع وشراء العملات المنفذة من خلال شركات ومحال الصرافة مع الجمهور بنحو 10.7% عن مستواها في العام السابق، لتنخفض إلى حوالي 2.4 مليار دولار. كما بلغ عدد الشيكات المشتراه من قبل قطاع الصرافة حوالي 374 ألف شيكاً، بقيمة 260 مليون دولار. وتراجع أيضاً حجم تعامل القطاع بالحوالات الصادرة والواردة خلال العام، إذ انخفض حجم الحوالات الصادرة بمعدل 13% من حيث عددها، و9% حيث قيمتها عما كانت عليه في العام السابق، لتبلغ حوالي 244 ألف حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 217 مليون دولار. كما تراجعت أيضاً الحوالات الواردة وبوتيرة أكبر من حيث عددها وقيمتها بمعدلات 22% و20% على التوالي، لتصل حوالي 331 ألف حوالة، بقيمة 250.7 مليون دولار. الأمر الذي يعكس تأثر التحويلات المالية سواءً التجارية أو تحويلات الأفراد بتراجع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وتعطل العديد من الأنشطة التجارية والاقتصادية خاصة في المحافظات المتضررة.

شكل 4-22: حجم التغير السنوي في حجم العمليات التشغيلية لقطاع الصرافة بحسب المحافظات، 2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

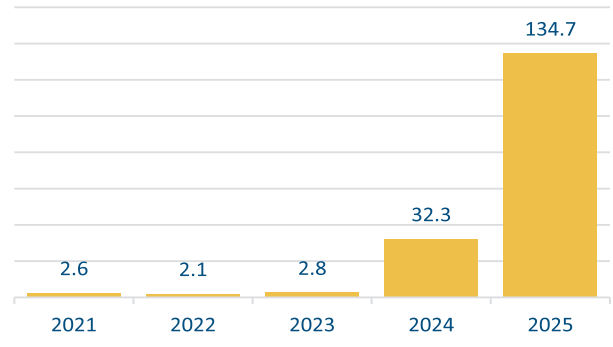
والجدير ذكره، أن قطاع الصرافة قد شهد خلال العام 2025 تحديات إضافية، تمثلت في مداهمة العديد من شركات ومحال الصرافة من قبل سلطات الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى إغلاق بعضها وتوقف جزئي لبعض عملياتها التشغيلية، إذ ساهمت هذه الممارسات في تعمق حالة الانكماش ولعبت دوراً محورياً في تشكيل أداء القطاع خلال العام 2025 إلى جانب تداعيات الحرب وما ترتب عليها من أوضاع اقتصادية واجتماعية

صعبة. رغم ذلك أظهر القطاع الصيرفي درجة من المرونة من خلال الحفاظ على استقرار موجوداته وتعزيز السيولة والحفاظ على قاعدة رأسمالية مستقرة إلى جانب الاستمرار في تقديم خدماته التشغيلية الرئيسية.

شركات الدفع الإلكتروني

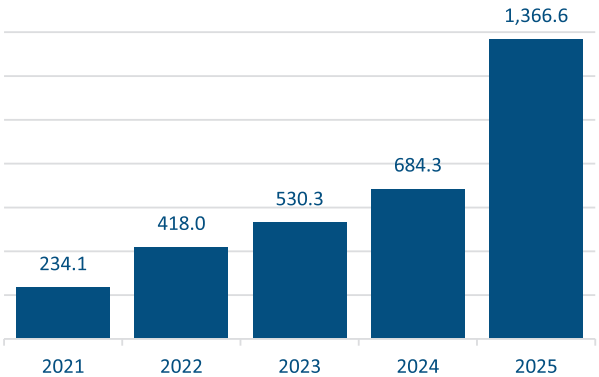
شهد قطاع شركات الدفع الإلكتروني خلال العام 2025 العديد من التطورات، تمثلت بتوسيع قاعدة المستخدمين، وزيادة الاعتماد على المحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني خاصة في قطاع غزة في ظل الأوضاع الاستثنائية التي سادت القطاع خلال العامين الماضيين وغياب شبه كامل للخدمات المصرفية التقليدية، والحاجة لايجاد بديل لتسوية المدفوعات المختلفة. فارتفع حجم المحافظ الالكترونية الخاصة بشركات الدفع الالكتروني خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ عدد المستخدمين للمحافظ الإلكترونية نحو 1.4 مليون مستخدم، بقيمة اجمالية تجاوزت 134.7 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 85.2% عن مستواها في العام السابق، في حين تضاعفت قيمتها بحوالي أربعة أضعاف خلال ذات الفترة. إذ تشير البيانات لزيادة عدد المحافظ الالكترونية في الضفة الغربية بحوالي 32%، كما ارتفعت قيمتها بحوالي 66%، ليبلغ عدد الأفراد المستخدمين للمحافظ الالكترونية في الضفة الغربية نحو 337 ألف مستخدم بقيمة 2.6 مليون دولار. إلا أن الارتفاع الأكبر سُجل في قطاع غزة، فاستحوذ القطاع على حوالي 75% من عدد المحافظ، ونحو 98% من قيمتها، ليرتفع عدد وقيمة المحافظ الإلكترونية في قطاع غزة بحوالي 114% من حيث العدد و329% من حيث قيمتها خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، وقد جاء هذا التوسع الكبير مدعوماً بشكل كبير بالظروف السياسية والاقتصادية والنقدية التي سيطرت على القطاع طوال العامين المنصرمين، خاصة في ظل غياب شبه كامل للأدوات المصرفية التقليدية، وبالتالي أصبحت المحافظ الالكترونية وسيلة رئيسية ومحورية لتلقي الأموال وتحويلها في ظل تحديات الوضع القائم في القطاع.

شكل 4-23: قيمة المحفظة الالكترونية (مليون دولار)، 2021-2025



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-24: عدد المستخدمين (ألف مستخدم)، 2021-2025

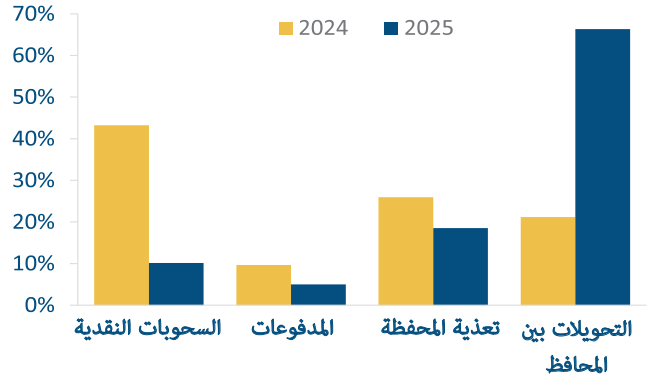


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى صعيد التطورات التشغيلية، ارتفع عدد البطاقات الافتراضية مسبقة الدفع المصدرة من هذه الشركات بنسبة 86% خلال العام لتبلغ أكثر من 118 ألف بطاقة مقارنة مع 64 ألف بطاقة في العام السابق، في حين بلغ عدد الوكلاء المعتمدين 4,196 وكيلاً، كما ازداد عدد التجار المتعاقدين مع هذه الشركات إلى 19,818 تاجراً في نهاية العام، بما في ذلك قطاعات التجزئة والخدمات والمهن الحرة. ما يشير الى توسع الخدمات المقدمة وسهولة الوصول اليها.

وخلال العام 2025، بلغ عدد الحركات والعمليات المنفذة حوالي 40.2 مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 2.3 مليار دولار، فتضاعف عدد العمليات بحوالي 19 مرة، كما تضاعفت قيمتها بنحو خمس مرات مقارنة بالعام 2024. توزعت هذه العمليات بين الخدمات المختلفة، فشكلت التحويلات بين المحافظ المختلفة الجزء الأكبر من قيمة العمليات بحوالي 66.3% من اجمالي العمليات المنفذة من خلال المحافظ الالكترونية وحوالي 81% من عدد

شكل 4-25: قيمة الحركات المنفذة – نسبة مئوية



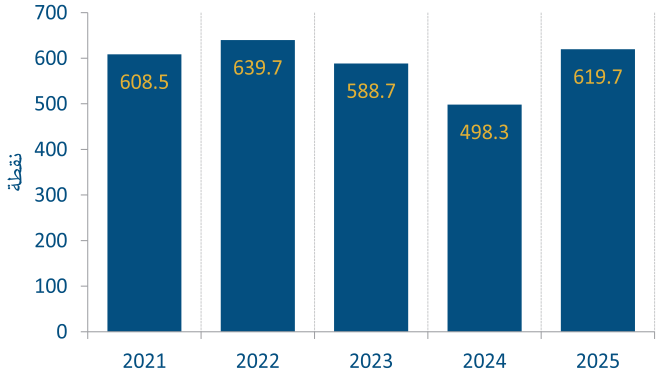
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

العمليات المنفذة خلال العام، كما شكلت عمليات تغذية المحفظة نحو 18.5% و3.2% فقط من عددها، أما السحوبات النقدية فشكلت 10.1% من اجمالي قيمة العمليات، ولم تشكل سوى 0.24% من عدد العمليات المنفذة. في حين أن الحصة الأدنى كانت لصالح تنفيذ المدفوعات مقابل مشتريات، أو دفع لفواتير وتسديد أقساط، فشكلت حوالي 5.0% من القيمة الاجمالية للعمليات المنفذة و15.7% من عددها خلال العام 2025. وعلى المستوى الجغرافي فتشير البيانات إلى أن حوالي 86% من قيمة العمليات المنفذة، و97% من عددها تمت في محافظات قطاع غزة خاصة في محافظتي غزة وخانيونس، في ظل ما يعانيه القطاع من ظروف استثنائية وأوضاع صعبة ونزوح متواصل.

بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)

شهد العام 2025 استمراراً للتحديات والعقبات وحالة عدم اليقين والأزمات المالية والاقتصادية المتزامنة، الناجمة عن تداعيات الحرب منذ تشرين أول 2023 وتراجع وتيرة النشاط الاقتصادي خلال العامين المنصرمين. وقد انعكست هذه الظروف على الأداء المالي لمعظم الشركات المدرجة في البورصة، وبالتالي على أحجام التداول ومستويات السيولة في السوق. ورغم الظروف الاستثنائية التي طالت مختلف القطاعات، أظهر قطاع الأوراق المالية أداءً ايجابياً، في مؤشر لتحسن نسبي في الأداء مقارنة بالعام السابق.

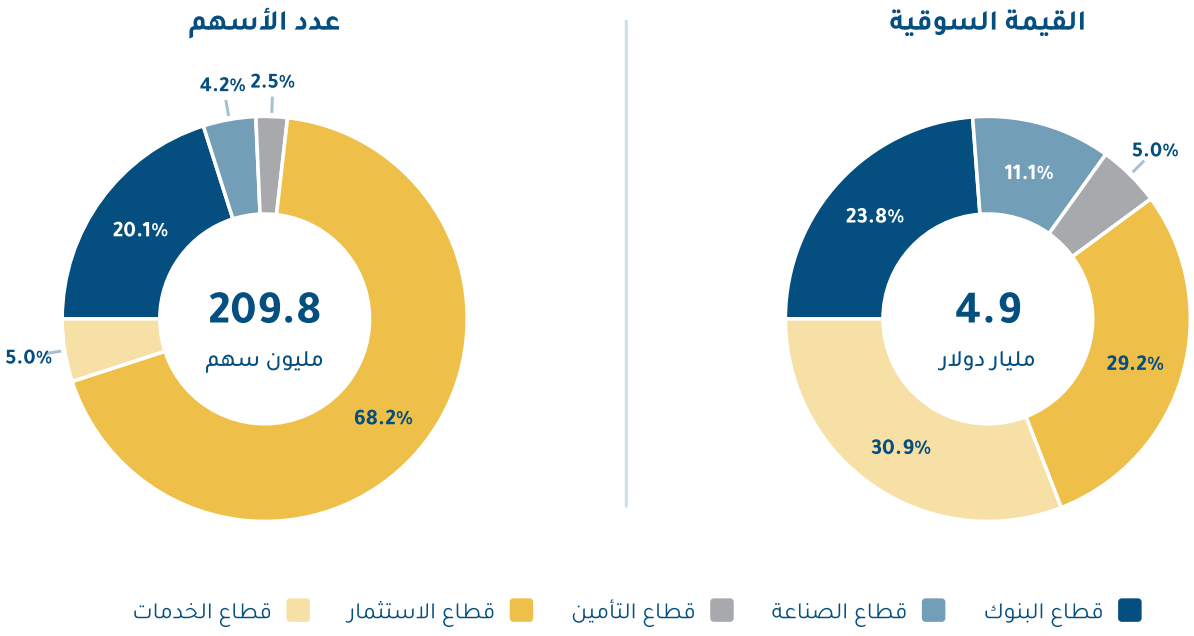
شكل 4-26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2021-2025



المصدر: بورصة فلسطين.

فأغلق مؤشر القدس عند 619.7 نقطة نهاية العام 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 24.4% عن مستوى إغلاقه في العام 2024. إذ تشير بيانات السوق إلى ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات بشكل متفاوت، حيث سجل قطاع الاستثمار أعلى نسبة ارتفاع بمعدل 38.1%، تلاه مؤشر قطاع الخدمات بارتفاع لافت بنسبة 21.7%، فيما ارتفع قطاعي الصناعة والبنوك بنسبة 11.2% و6.0% على الترتيب، في حين أظهر قطاع التأمين درجة من الصمود النسبي محققاً ارتفاعاً محدوداً سجل 0.4% خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق.

شكل 4-27: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2025



المصدر: بورصة فلسطين.

وعلى صعيد تطورات الأداء في البورصة، شهدت القيمة السوقية للشركات المدرجة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 21% مقارنة مع العام السابق، لتتجاوز الـ 4.9 مليار دولار، متأثرة بتحسن نسبي في نتائج أعمال الشركات المدرجة في البورصة، مما عزز الطلب الاستثماري ودعم اتجاهات الطلب في السوق. كما انعكس هذا الارتفاع على نسبة القيمة السوقية للناتج المحلي لتصل إلى 28.8% مقارنة بنحو 25.5% في العام السابق، الأمر الذي يعكس تعافي وزن وعمق السوق المالي في الاقتصاد وتعاظم حجمه النسبي مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي خلال العام 2025. كما شهدت مؤشرات التداول زخماً واضحاً مقارنة بالعام السابق، مدعومةً بزيادة واضحة وملموسة في أحجام التداول وقيمها، حيث ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 109%، لتبلغ 209.8 مليون سهم، كما زادت قيمة الأسهم المتداولة بحوالي 133.4%، لتصل إلى 383.2 مليون دولار، أو ما نسبته 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 1.0% في العام 2024. كما ارتفع معدل دوران الأسهم من 4.0% في العام 2024 إلى 8.6% في العام 2025، ما يشير ويدعم تحسن مستويات السيولة وارتفاع وتيرة التداول مقارنة بالعام السابق. والجدير ذكره، أنه تم خلال العام 2025 عقد 244 جلسة تداول، تم خلالها تنفيذ 23,643 صفقة، وبمعدل97 صفقة في كل جلسة تداول.

وفي ذات السياق، بقي عدد المستثمرين في بورصة فلسطين مستقراً نسبياً خلال العام 2025 مع تراجع طفيف بحوالي 0.2% مقارنة مع العام السابق، ليصل عددهم إلى حوالي68,697 مستثمر، منهم 6.5% فقط مستثمرين أجانب، غالبيتهم يحملون الجنسية الأردنية (حوالي 77% من المستثمرين الأجانب).

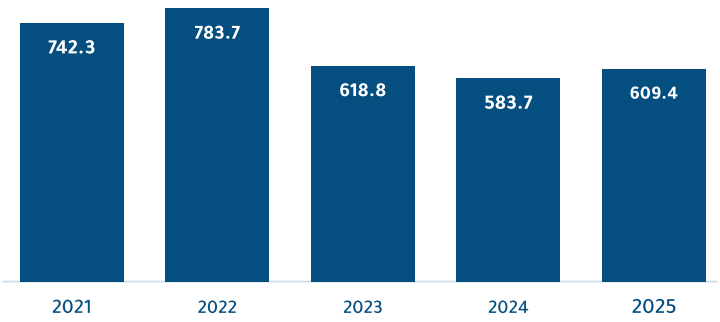
أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة (68.2% منها)، وبقيمة بلغت نحو 1.4 مليار دولار، أو ما نسبته 29% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية باستحواذه على نحو 20.1% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وبقيمة بلغت إلى 1.1 مليار دولار، أو ما نسبته 24% من القيمة

السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 5.0% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، إلا أنه يستحوذ على النصيب الأكبر من القيمة السوقية الكلية للأسهم وبنسبة 31% منها، بقيمة بلغت 1.5 مليار دولار. ثم قطاع الصناعة الذي استحوذ على 4.2% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 550.6 مليون دولار، أو ما نسبته 11% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع التأمين، الذي استحوذ على 2.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 246.7 مليون دولار، أو ما نسبته 5.0% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

قطاع التأمين

بقي عدد شركات التأمين المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال اثني عشر شركة خلال العام 2025، منها أربع شركات تمارس أعمال التأمين التكافلي، وثماني شركات تمارس أعمال التأمين التقليدي. تقدم هذه الشركات خدماتها التأمينية من خلال 201 فرعاً ومكتباً تابع لها منتشرة في مناطق مختلفة في المحافظات الفلسطينية. يعمل في هذا القطاع 1781 موظفاً ثلثهم من الإناث، بالإضافة إلى 238 من مقدمي خدمات التأمين بما يشمل من وكلاء ومنتجين مرخصين، والذين يسهمون في زيادة القاعدة التأمينية وتوسيع قاعدة عملاء الشركات.

شكل 4-28: موجودات قطاع التأمين في فلسطين،(مليون دولار) 2021-2025



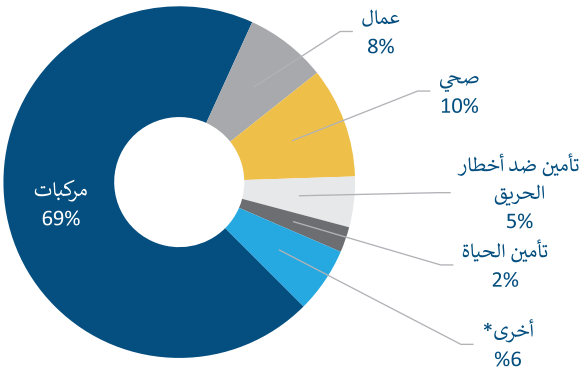
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

خلال العام 2025، ارتفع عدد وثائق التأمين المصدّرة من شركات التأمين بمعدل 4.8% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ عددها 676 ألف وثيقة، 85% منها وثائق صادرة لتأمين مركبات. أما بحسب طبيعة طالب الوثيقة، فتشير البيانات بأن حوالي 80% من اجمالي هذه الوثائق مصدرة لأفراد، إذ بلغ عددها 540 ألف وثيقة. أما وثائق التأمين المصدرة للمؤسسات فبلغ عددها حوالي 135 ألف وثيقة، أو ما يعادل 20% من عدد الوثائق المصدرة خلال العام 2025. وبحسب التوزيع الجغرافي، استحوذت محافظة رام الله على نحو 32% من اجمالي عدد الوثائق المصدرة، في حين سجلت محافظة الخليل المرتبة الثانية وبنسبة استحواذ 16%، ومحافظة نابلس في المرتبة الثالثة بنسبة 14% من عدد الوثائق التأمينية الصادرة خلال العام 2025.

وعلى مستوى التطورات المالية خلال العام 2025، شهد إجمالي موجودات/مطلوبات شركات التأمين نمواً بمعدل 4.4% قياساً على ما كان عليه قبل عام، ليصل إلى حوالي 609.4 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع بدرجة أساسية لارتفاع قيمة الاستثمارات في القطاع بنحو 8.5% خلال العام مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 319.4 مليون دولار أو ما يعادل 52% من اجمالي موجودات التأمين. والجدير ذكره، أن حوالي 47% من هذه الاستثمارات هي استثمارات عقارية معظمها محلية، و24% منها ودائع بنكية، و29% من استثماراتها متركزة في أدوات مالية تقاس إما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة (استثمارات بالأسهم والسندات)، حوالي 40% منها استثمارات خارجية.

وعلى الصعيد التشغيلي لقطاع التأمين، تعد أقساط التأمين أهم المؤشرات التي تعكس حجم النشاط التشغيلي للقطاع ومدى اتساعه وانتشاره. وخلال العام 2025 ارتفع حجم اجمالي الأقساط المكتتبة بمعدل 10.7% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ 424.7 مليون دولار. مدفوعة بارتفاع الأقساط المكتتبة لمختلف فروع التأمين بنسب متباينة. كما ارتفعت التعويضات المدفوعة مقابل مطالبات من قبل شركات التأمين بمعدل 7.8% خلال العام لتبلغ 280.2 مليون دولار، أي أن حوالي 66% من قيمة الأقساط المكتتبة تم دفعها على شكل تعويضات خلال العام 2025.

شكل 4-29: أقساط التأمين بحسب نوع التأمين، 2025



* أخرى تشمل كل من تامين المسؤولية المدنية، والتأمين البحري، والتأمين الهندسي، والتأمينات العامة الأخرى.

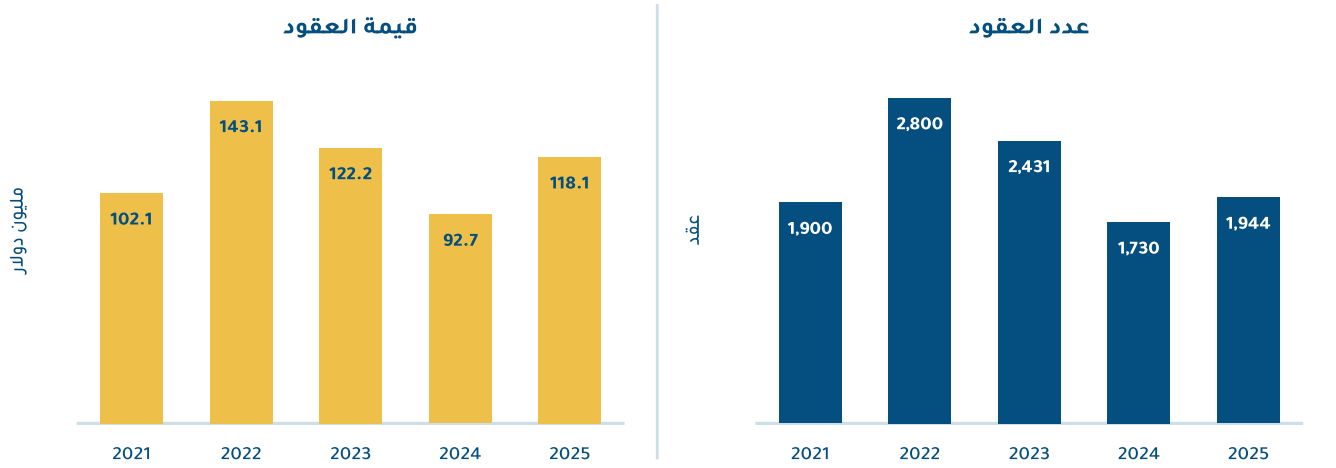
المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

التأجير التمويلي

خلال العام 2025 ازداد حجم الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى هيئة سوق رأس المال، فارتفع عدد العقود بحوالي 12.4% لتبلغ 1944 عقدا بقيمة اجمالية بلغت 118.1 مليون دولار مرتفعة بنسبة 27.4% عن قيمتها في العام السابق. ما يعكس نمواً في حجم النشاط وزيادة في متوسط قيمة العقود خلال العام، بعد أن تأثر القطاع وشهد تراجعات خلال العام 2024 متأثراً بتداعيات الحرب وتأثيرها على القرارات الاستثمارية للمستأجرين في ظل حالة من عدم اليقين.

أما فيما يخص توزيع محفظة عقود التأجير التمويلي حسب نوع الأصول، فتشير البيانات إلى استمرار سيطرة المركبات بغرض الاستخدام الشخصي على الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي، مشكلة ما نسبته 74% من عدد العقود و52% من قيمتها، في حين شكلت المركبات بغرض الاستخدام التجاري حوالي 25% من عدد العقود، و40% من قيمتها. أما المال المنقول أو الأصول المنقولة، وبما يشمل الماكينات والمعدات وخطوط الإنتاج وغيرها (بخلاف المركبات) فشكل ما نسبته 4.4% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي، وأخيراً، استحوذت عقود الشاحنات والمركبات الثقيلة والمعدات الهندسية على حوالي 3.5% من محفظة التأجير التمويلي نهاية العام 2025.

شكل 4-30: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2021-2025



المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

أما بخصوص توزيع عقود التأجير التمويلي بحسب طبيعة المستأجرين، فتشير البيانات إلى أن حوالي 56% من محفظة التأجير التمويلي تعود للأفراد، وبواقع 1571 عقد، مقابل نحو 44% من قيمة العقود تعود للشركات، بواقع 373 عقد خلال العام 2025. ومن حيث التركز الجغرافي، يلاحظ ان معظم نشاط التأجير التمويلي يتمركز في محافظتي رام الله ونابلس باستحواذها على 54% و12% على التوالي من محفظة التأجير التمويلي.

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي ، 2021-2025

(نسبة مئوية)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
العالم	6.7	3.8	3.3	3.4	3.4
الدول المتقدمة	6.1	3.1	1.7	1.8	1.9
الولايات المتحدة	6.2	2.5	2.9	2.8	2.1
منطقة اليورو	6.4	3.6	0.4	0.9	1.4
الدول الصاعدة والنامية	7.0	4.3	4.4	4.5	4.4
دول إقليمية مختارة					
مصر	3.3	6.7	3.8	2.4	4.4
الأردن	3.8	2.7	3.1	2.6	2.7
إسرائيل*	9.3	6.4	2.1	1.0	2.9
الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	157,085	174,415	186,757	197,826	210,327

* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2026.

جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2021-2025

(نسبة مئوية)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
العالم	4.7	5.8	6.7	5.8	4.1
الدول المتقدمة	5.3	7.3	3.1	2.5	2.5
الولايات المتحدة	4.7	8.0	4.1	3.0	2.7
منطقة اليورو	2.6	8.4	5.4	2.4	2.1
الدول الصاعدة والنامية	5.9	9.7	8.2	8.0	5.2
دول إقليمية مختارة					
مصر	4.5	8.5	24.4	33.3	20.4
الأردن	1.3	4.2	2.1	1.6	1.8
إسرائيل*	1.5	4.4	4.2	3.1	3.0

* بيانات التضخم لإسرائيل هي من الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2026.

جدول (1-3): معدلات البطالة في دول مختارة، 2021-2025

(نسبة من القوى العاملة)

دول إقليمية مختارة	2021	2022	2023	2024	2025
الدول المتقدمة	5.6	4.5	4.4	4.4	4.7
الولايات المتحدة	5.4	3.7	3.6	4.0	4.3
منطقة اليورو	7.7	6.7	6.5	6.4	6.3
دول إقليمية مختارة					
مصر	7.3	7.3	7.2	7.4	7.3
الأردن	24.1	22.9	22.0	21.4	21.3
إسرائيل	5.0	3.8	3.4	3.0	3.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2026.

جدول (1-4): معدلات الفائدة الرسمية، 2021-2025

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الولايات المتحدة	0.25	4.50	5.50	4.50	3.75
منطقة اليورو	0.00	2.50	4.50	3.15	2.15
المملكة المتحدة	0.25	3.50	5.25	4.75	3.75
الأردن	2.50	6.50	7.50	6.50	5.75
إسرائيل	0.10	3.25	4.75	4.50	4.25

المصدر: www.global-rates.com.

البنك المركزي الأردني.

جدول (1-5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2021-2025

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الدول المتقدمة	0.7	0.5-	0.03-	0.1	0.1
الولايات المتحدة	3.6-	3.8-	3.3-	4.0-	3.6-
منطقة اليورو	2.7	0.2-	1.7	2.7	1.6
دول إقليمية مختارة					
مصر	4.4-	3.5-	1.2-	5.4-	4.3-
الأردن	7.3-	7.5-	3.3-	5.4-	5.6-
إسرائيل	3.1	2.7	3.1	3.0	1.5

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2026.

جدول (1-6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2021-2025

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024	2025
أ) أنشطة الإنتاج السلعي	**3,490.9**	**3,523.1**	**3,351.9**	**2,935.6**	**3,164.9**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	993.9	938.6	679.0	582.3	622.8
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,790.1	1,887.9	2,052.0	1,875.1	2,054.7
التعدين واستغلال المحاجر	49.7	48.8	63.0	66.4	64.5
الصناعات التحويلية	1,537.7	1,623.0	1,821.8	1,730.6	1,914.0
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	146	160.1	113.2	46.7	49.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	56.7	56.0	54.0	31.4	26.9
الإنشاءات	706.9	696.6	620.9	478.2	487.4
ب) أنشطة الإنتاج الخدمي	**9,127.8**	**9,275.4**	**9,033.7**	**6,745.0**	**6,996.5**
1. أنشطة الخدمات الإنتاجية	4,134.0	4,229.5	4,373.4	3,349.0	3,474.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	2,692.2	2,782.5	2,950.4	2,205.1	2,309.6
النقل والتخزين	226.1	232.7	144.9	79.8	75.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	700.1	731.6	831.2	684.3	678.4
المعلومات والاتصالات	515.6	482.7	446.9	379.8	411.1
2. أنشطة الخدمات الاجتماعية	4,993.8	5,045.9	4660.3	3,396.0	3,521.9
الأنشطة العقارية والإيجارية	688.1	690.0	798.7	609.1	620.3
التعليم	994.2	994.9	957.9	832.5	888.6
الصحة والعمل الاجتماعي	690.4	713.8	799.0	612.4	641.7

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024	2025
الإدارة العامة والدفاع	1,816.4	1,824.2	1,415.4	942.1	926.5
أخرى*	804.7	823.0	689.3	399.9	444.8
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)	**12,618.7**	**12,798.5**	**12,385.6**	**9,680.6**	**10,161.4**
د) صافي الضرائب غير المباشرة	**2,403.0**	**2,836.5**	**3,097.4**	**2,263.4**	**2,301.5**
الرسوم الجمركية	1,403.1	1,573.3	1,542.9	1,045.7	1,069.8
القيمة المضافة على الواردات	999.9	1,263.2	1,554.5	1,217.7	1,231.7
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (100=2015)	**15,021.7**	**15,635.0**	**15,483.0**	**11,944.0**	**12,462.9**
صافي الدخل المحول من الخارج	2691.4	3,226.0	2,549.0	667.7	789.5
الدخل القومي الإجمالي الحقيقي	**17,713.1**	**18,861.0**	**18,032.0**	**12,611.7**	**13,252.4**
التحويلات الجارية بدون مقابل	1,269.3	1,785.7	1,562.2	1,022.8	1,152.9
الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي	**18,982.4**	**20,646.7**	**19,594.2**	**13,634.5**	**14,405.3**
بنود تذكيرية					
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	3,051.3	3,100.0	2,999.8	2,274.4	2,326.5
الضفة الغربية	4,418.8	4,490.9	4,533.3	3,856.5	3,904.5
قطاع غزة	1,223.9	1,252.5	970.0	161.0	212.1

* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاصة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2021-2025

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024	2025
الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)	**20,522.3**	**22,968.2**	**22,483.3**	**15,819.1**	**16,503**
الاستهلاك النهائي	**16,752.1**	**18,756.9**	**18,303.0**	**12,335.7**	**12,859.2**
الخاص*	13,207.2	15,541.4	15,463.0	10,146.4	10,837.5
العام	3544.9	3,215.5	2,840.0	2,189.3	2,021.7
الاستثمار الإجمالي	**3,770.2**	**4,211.3**	**4,180.3**	**3,483.4**	**3,644.5**
الخاص**	2,884.2	2,947.9	2,926.2	2,438.4	2,551.2
العام**	886.0	1,263.4	1,254.1	1,045.0	1,093.3
صافي الصادرات (الصادرات – الواردات)	**5,516.0-**	**6,982.4-**	**6,738.2-**	**3,694.2-**	**3,922.2-**
الصادرات	2,740.4	2,903.0	2,729.3	2,887.6	2,646.98
الواردات	8,256.4	9,885.6	9,467.5	6,581.8	6,569.1
صافي السهو والخطأ	15.4	350.8-	262.1-	180.9-	118.6-
الناتج المحلي الإجمالي	**15,021.7**	**15,635.0**	**15,483.0**	**11,944.0**	**12,462.9**

* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

** تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-8): معدلات التضخم في فلسطين، 2021-2025

(نسبة مئوية)

مجموعة الإنفاق	2021	2022	2023	2024	2025
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	0.9	6.7	6.3	59.0	35.9
التبغ والمشروبات الكحولية	0.2	3.5	7.1	510.6	36.4-
النسيج والملابس	0.6-	3.4	1.7	8.0	9.3
السكن	3.7	2.7	5.5	24.3	84.1
الأثاث والسلع المنزلية	2.2	3.3	1.1	8.3	0.2-
الرعاية الصحية	0.4-	1.3	1.7	17.0	6.8
النقل والمواصلات	4.4	3.1	10.1	32.2	5.1
الاتصالات	0.4-	1.9	0.4	0.5-	2.3-
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	1.3	5.1	7.9	5.0	1.3-
التعليم	0.5-	3.2	4.7	1.5	0.4-
المطاعم والمقاهي	0.4	6.7	4.5	0.0	2.1
التأمين والخدمات المالية	0.3-	1.4	3.7	1.6	2.2-
الخدمات الشخصية	0.1	0.7	7.0	5.9	3.6
معدل التضخم	**1.2**	**3.7**	**5.9**	**53.7**	**10.5**
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	1.4	3.7	4.8	2.5	0.1-
قطاع غزة	0.3	3.2	10.5	238.0	21.9
القدس	1.9	4.7	4.1	3.8	1.6
فلسطين (معدل التضخم)	**1.2**	**3.7**	**5.9**	**53.7**	**10.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2021-2025*

(نسبة مئوية)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد السكان (ألف نسمة)	5,227.2	5,354.7	5,483.3	5,613.4	5,557.1
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى مجموع السكان (%)					
فلسطين	62.1	62.4	62.9	-	-
الضفة الغربية	64.2	64.5	65.0	65.5	64.7
قطاع غزة	58.9	59.3	59.8	-	-
نسبة المشاركة (%)					
فلسطين	43.4	45.0	44.3	-	-
الضفة الغربية	45.8	47.5	46.4	46.0	45.5
قطاع غزة	39.4	41.0	38.9	-	-
معدلات البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
فلسطين	26.4	24.4	30.4	47.9	43.0
الضفة الغربية	15.5	13.1	18.1	31.5	28.7
قطاع غزة	46.9	45.3	52.9	78.0	70.0
توزيع العاملين حسب مكان العمل (%)					
الضفة الغربية	60.8	57.9	64.6	95.2	93.9
قطاع غزة	25.1	25.1	23.2	-	-
إسرائيل والمستعمرات	14.1	17.0	12.2	4.8	6.1

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب النشاط الاقتصادي (%)					
الزراعة وصيد الأسماك	6.7	6.7	6.0	6.8	6.6
الصناعة والتعدين	12.4	12.3	13.1	15.2	14.9
البناء والتشييد	11.5	11.4	17.4	11.8	13.5
التجارة والمطاعم والفنادق	23.5	23.5	23.2	24.8	5.6
النقل والتخزين والاتصالات	6.4	6.5	6.0	6.6	6.2
الخدمات والفروع الأخرى	39.4	39.6	34.4	34.9	33.2
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
فلسطين	136.5	143.8	145.2	136.5	136.2
الضفة الغربية	124.3	125.7	135.7	136.5	136.2
قطاع غزة	60.4	54.9	54.0	-	-
إسرائيل والمستعمرات	266.2	276.4	288.7	225.0	252.2

* بيانات سوق العمل للعام 2024 و2025 تقتصر على الضفة الغربية فقط نظراً لعدم توافر بيانات عن سوق العمل في قطاع غزة نتيجة للعدوان المستمر على القطاع.

-- = بيانات غير متوفر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (1-10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2026

البيان	بيانات فعلية				تنبؤات العام 2026 وفق سيناريو		
	2022	2023	2024	2025	الأساس	المتفائل	المتشائم
معدل تغير سنوي (%)							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**4.1**	**1.0-**	**22.9-**	**4.4**	2.7	6.1	1.2-
نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	1.6	6.7-	27.9-	14.2	0.7	3.7	3.6-
إجمالي الاستهلاك	**12.0**	**2.4-**	**32.6-**	**4.2**	6.7	9.9	2.3-
الاستهلاك العام	9.3-	11.7-	22.9-	7.7-	1.4	11.6	10.5-
الاستهلاك الخاص*	17.7	0.5-	34.4-	6.8	12.4	19.5	2.4
إجمالي الاستثمار	**11.7**	**0.7-**	**16.7-**	**4.7**	11.3-	14.3	9.7-
صافي التصدير من السلع والخدمات**	**26.6**	**2.8-**	**39.2-**	**10.1**	0.5	21.0	41.0-
الصادرات	5.9	6.0-	5.8	8.3-	1.2-	14.6	7.7-
الواردات	19.7	4.2-	30.5-	0.2-	4.0	18.6	24.5-
معدل البطالة	24.4	30.4	47.9	43.0			
معدل التضخم	3.7	5.9	53.7	10.5			
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
إجمالي الاستهلاك	120.0	118.2	112.0	112.4	110.4	113.6	106.5
الاستهلاك العام	20.6	18.3	18.3	16.2	21.1	21.4	15.8
الاستهلاك الخاص	99.4	99.9	84.9	87.0	89.4	92.2	90.7
إجمالي الاستثمار	26.9	27.0	29.2	29.3	28.0	31.1	20.2
صافي التصدير من السلع والخدمات	44.6-	43.5-	30.9-	34.5-	38.3-	44.5-	26.7-
الصادرات	18.6	17.6	24.2	21.2	24.7	25.9	20.0
الواردات	63.2	61.1	55.1	55.7	63.0	70.4	46.7
بنود تذكيرية							
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)	15,635.0	15,483.0	11,944.0	12,462.9	12,795	13,225	12,315
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)	3,100	2,999.8	2,274.4	2,326.5	2,399	2,470	2,300

* تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

** الإشارة السالبة في بند صافي التصدير تعني تراجع عجز الميزان التجاري.

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للأعوام 2022 – 2025.

- تنبؤات فريق البحث في سلطة النقد للعام 2026.

الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2021–2025

(مليون شيكل)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي صافي الإيرادات العامة	**13,676.1**	**15,715.8**	**15,980.9**	**11,653.9**	**11,230.6**
إيرادات الجباية المحلية	**4,979.8**	**5,940.1**	**5,988.2**	**4,848.0**	**5,104.8**
إيرادات ضريبية	3,221.4	3,840.3	3,919.5	3,208.0	3,219.0
إيرادات غير ضريبية	1,300.2	1,538.1	1591.1	1,270.4	1,525.5
تحصيلات مخصصة	458.2	561.7	477.6	369.6	360.3
إيرادات المقاصة	**8,990.9**	**10,571.2**	**10,035.4**	**6,856.8**	**6,155.7**
الإرجاعات الضريبية (-)	294.6	795.5	42.7	50.9	29.9
إجمالي النفقات العامة	**13,597.5**	**14,609.7**	**15,545.3**	**14,380.9**	**12,911.9**
النفقات الجارية وصافي الإقراض	**13,057.1**	**14,003.8**	**14,752.7**	**13,753.4**	**12,369.4**
أجور ورواتب	6,435.4	6,872.7	6,928.7	6,128.6	5,834.7
نفقات غير الأجور	5,252.2	5,457.9	5,916.6	5,795.9	5,095.5
صافي الإقراض	1,207.8	1,224.7	1,342.1	1,481.1	1,274.8
مدفوعات مخصصة	161.7	448.5	565.3	347.8	164.4
النفقات التطويرية	540.4	605.9	792.6	627.5	542.5
الرصيد الجاري	619.0	1,712	1,228.2	2,099.5-	1,138.8-
الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات	**78.6**	**1,106.1**	**435.6**	**2,727.0-**	**1,681.3-**
التمويل	78.6-	1,106.1-	435.6-	2,727.0	1,681.3
المنح والمساعدات الخارجية	**1,026.1**	**1,173.9**	**1,315.5**	**2,999.7**	**3,225.4**
منح لدعم الموازنة	601.3	818.7	755.2	2,517.7	2,742.3
منح لدعم المشاريع التطويرية	424.8	355.2	560.3	482.0	483.1
صافي التمويل من المصارف المحلية	285.0	389.7-	2.5-	1,693.5	359.8
مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة	1,391.4-	1,896.3-	1750.4-	1,969.3-	1,904.5-
متوسط سعر الصرف الفعلي	3.24	3.36	3.67	3.70	3.44

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2021–2025

(مليون دولار)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الدين المحلي	**2,528.5**	**2,241.6**	**2,461.1**	**2,881.8**	**3,430.4**
المصارف المحلية	2,464.1	2,184.6	2,403.9	2,785.6	3,294.8
قروض	1551	1,325.7	1,588.5	1,783.7	2,114.5
جاري مدين	562.8	506.5	478.1	642.9	797.7
هيئة البترول*	350.3	352.3	337.4	359.0	382.5
المؤسسات العامة الأخرى	64.4	57.0	57.2	96.3	135.6
الدين الخارجي	**1,319.6**	**1,301.1**	**1,321.3**	**1,322.4**	**1,358.4**
المؤسسات المالية العربية	**819.7**	**813.0**	**814.7**	**829.0**	**842.3**
صندوق الأقصى	513.3	513.5	503.6	503.6	503.6
البنك القطري الوطني	254.1	265.0	284.1	304.1	321.5

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	14.3	14.1	8.4	5.6	2.8
البنك الإسلامي للتنمية	38.0	20.4	18.6	15.8	14.4
المؤسسات الدولية والإقليمية	339.2	338.6	337.8	334.5	337.4
البنك الدولي	275.7	278.7	280.7	282.7	284.7
بنك الاستثمار الأوروبي	30.8	24.7	21.3	15.9	13.1
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	1.8	1.7	1.6	1.4	1.4
الأوبك	22.5	22.5	22.5	22.5	24.6
بنك التعاون الألماني	8.4	11.1	11.8	12.0	13.6
القروض الثنائية	**160.7**	**149.5**	**168.8**	**159.0**	**178.7**
إجمالي الدين العام الحكومي	**3,848.1**	**3,542.7**	**3,782.3**	**4,204.3**	**4,788.8**

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

جدول (2-3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2021–2025

(مليون شيكل)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الأجور والرواتب	1,360.2	1,241.5	1,428.0	2,327.4	2,579.8
نفقات غير الأجور	2,291.8	1,718.8	2,248.8	2,337.2	2,843.2
المشاريع التطويرية	239.9	300.8	554.8	302.4	307.1
الإرجاعات الضريبية	299.6	83.9	113.3	101.3	83.1
مدفوعات مخصصة	296.5	113.5	87.1-	22.0	195.6
المجموع	**4,488.0**	**3,458.5**	**4,257.8**	**5,090.3**	**6,008.8**
دفعات متأخرات (-)	1,391.1	1,896.4	1,750.3	1,969.3	1,904.5
صافي المتأخرات	**3,096.9**	**1,562.1**	**2,507.5**	**3,121.0**	**4,104.3**

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2021– 2025

(مليون دولار)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الحساب الجاري (صافي)	**1778 -**	**2036 -**	**2320 -**	**2897 -**	**2715 -**
السلع (صافي)	**6015 -**	**7537 -**	**6562 -**	**4495 -**	**4693 -**
الصادرات (فوب)	2299	2621	2610	2378	2,981
الواردات (فوب)	8314	10158	9172	6873	7,674
الخدمات (صافي)	**941 -**	**1187 -**	**1297 -**	**883 -**	**914 -**
الصادرات	841.0	913.0	558.0	508.0	637.0
الواردات	1782	2100	1855	1391	1,551
الدخل (صافي)	**3,630**	**4,527**	**3,674**	**911**	**1,078**
المقبوضات	3,772	4,673	3,752	1,002	1,180
منها تعويضات العاملين	3,507	4,380	3,423	584	693
منها من اسرائيل	3,459	4,333	3,377	532	641
منها دخل الاستثمار	265	293	329	418	487
المدفوعات	142	146	78	91	102
التحويلات الجارية (صافي)	**1,548**	**2,161**	**1,865**	**1,570**	**1,814**
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	2,193	2,782	2,350	1,802	2,039
منها للقطاع الحكومي	405	492	429	750	843
منها للقطاعات الأخرى	1,788	2,290	1,921	1,052	1,196
التدفقات الخارجة من فلسطين	645	621	485	232	225
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	**1,851**	**1,246**	**1,642**	**2,555**	**1,854**
الحساب الرأسمالي (صافي)	**471**	**593**	**545**	**365**	**387**
التحويلات الرأسمالية (صافي)	471	593	545	365	387
التدفقات الداخلة إلى فلسطين	471	593	545	365	387
منها للقطاع الحكومي	183	218	207	131	140
منها للقطاعات الأخرى	288	375	338	234	247
التدفقات الخارجة من فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها (صافي)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي (صافي)	**1,380**	**653**	**1,097**	**2,190**	**1,467**
الاستثمار المباشر (صافي)	294	391	288	152	426
استثمار الحافظة (صافي)	87	173 -	83 -	148 -	401
الاستثمارات الأخرى (صافي)	1,173	459	1,318	2,192	1,136
التغير في الأصول الاحتياطية (+= انخفاض/ -= ارتفاع)	174 -	24 -	426 -	6 -	496 -
التمويل الاستثنائي	0.0	4.0	0.0	0.0	0.0
صافي السهو والخطأ	**73 -**	**790**	**678**	**342**	**861**
الميزان الكلي	174	19	426	6	496
التمويل	174 -	20 -	426 -	6 -	496 -
العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**9.8 -**	**10.6 -**	**12.4 -**	**18.1 -**	**15.8 -**

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

جدول (3-2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2021– 2025

(مليون دولار)

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
صافي وضع الاستثمار الدولي	**3,659**	**3,361**	**4,576**	**7,101**	**10,720**
إجمالي الأصول الخارجية	**9,628**	**9,461**	**10,575**	**13,087**	**17,358**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	332	318	292	303	320
استثمارات الحافظة في الخارج	1,536	1,609	1,703	1,752	1,776
الاستثمارات الأخرى في الخارج	6,887	6,637	7,257	9,704	13,437
منها: العملة والودائع	6,317	5,945	6,013	7,532	9,956
الأصول الاحتياطية	873	897	1,323	1,328	1,825
إجمالي الالتزامات الأجنبية	**5,969**	**6,100**	**5,999**	**5,986**	**6,638**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,976	3,116	3,190	3,297	3,770
استثمارات الحافظة في فلسطين	851	834	692	608	754
الاستثمارات الأخرى في فلسطين	2,142	2,150	2,117	2,081	2,114
ومنها: القروض	1,362	1,504	1,443	1,453	1,463
العملة والودائع	780	646	674	628	651

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

الفصل الرابع: القطاع المالي

الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4-1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2021–2025

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
توزيع الكادر الوظيفي					
مكتب المحافظ	7	7	6	7	9
المكاتب المستقلة	8	12	12	14	13
مجموعات دوائر سلطة النقد	293	148	267	282	295
مجموعة الاستقرار النقدي	27	26	23	22	22
مجموعة الاستقرار المالي	41	35	35	36	38
المجموعة الرقابية	91	87	85	102	106
مجموعة العمليات	125	109	107	105	108
مجموعة التخطيط والتواصل	9	10	8	8	10
مجموعة التحول الرقمي	--	4	9	9	11
المجموع	**308**	**290**	**285**	**303**	**317**
توزيع الدورات التدريبية					
مكتب المحافظ	7	19	23	6	29
المكاتب المستقلة	8	15	6	14	9
مجموعات دوائر سلطة النقد	294	228	184	201	275
مجموعة الاستقرار النقدي	27	58	53	22	27
مجموعة الاستقرار المالي	41	41	32	29	52
المجموعة الرقابية	58	80	64	76	104
مجموعة العمليات	30	27	23	59	72
مجموعة التخطيط والتواصل	12	5	4	5	0
مجموعة التحول الرقمي		17	8	10	20
المجموع	**183**	**262**	**213**	**221**	**313**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-2): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2021–2025

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المصارف					
المصارف المحلية	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة	6	6	6	6	6
الإجمالي	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	249	248	254	254	252
المصارف الوافدة	130	130	131	130	132
الإجمالي	**379**	**378**	**385**	**384**	**384**
مؤشرات أخرى					
عدد حسابات المودعين	4,200,944	4,655,238	4,393,783	4,582,954	4,801,380
عدد أجهزة الصراف الآلي	710	724	737	741	760
عدد نقاط البيع	8,005	14,192	20,041	29,258	47,184
عدد بطاقات (Credit Cards)	94,357	95,440	131,658	132,280	134,616
عدد بطاقات الخصم المباشر (Debit Cards)	1,165,182	1,208,788	1,680,589	1,812,243	2,136,753

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-3): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2021-2025

(مليون دولار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي الأصول	**21,673.0**	**21,406.9**	**22,797.9**	**24,512.8**	**28,190.4**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	10,747.2	11,045.0	11,982.9	11,947.2	12587.6
النقدية والمعادن الثمينة	2,497.3	2,396.3	2,376.9	3,275.2	5,876.5
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	5,876.9	5,378.1	5,681.7	6,364.3	6,315.1
لدى سلطة النقد	2,033.5	1,826.3	1,923.8	2,035.1	2281.2
لدى المصارف في فلسطين	482.1	264.9	299.6	296.8	278.4
لدى المصارف خارج فلسطين	3,361.3	3,286.9	3,458.3	4,032.4	3755.5
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,492.1	1,501.2	1,498.46	1,582.23	1918.4
أخرى	1,059.4	1,086.2	1,257.92	1,343.78	1492.8
إجمالي الخصوم	**21,673.0**	**21,406.9**	**22,797.9**	**24,512.8**	**28190.4**
ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):	1,500.1	1,083.5	994.2	1,209.0	1355.9
ودائع سلطة النقد	817.1	715.8	551.3	819.7	1002.2
ودائع المصارف في فلسطين	474.1	264.0	349.3	324.3	274.7
ودائع المصارف خارج فلسطين	208.9	103.7	93.6	65.0	79.0
إجمالي ودائع الجمهور	16,518.1	16,468.2	17,589.0	18,776.1	21862.3
صافي حقوق الملكية	2,107.5	2,230.9	2,285.3	2,303.6	2385.0
رأس المال المدفوع	1,251.3	1,279.5	1,301.1	1,326.8	1,346.3
الاحتياطي القانوني	241.8	266.2	283.2	314.4	326.1
احتياطات أخرى ومخصصات	251.6	286.4	327.7	290.9	345.5
أخرى	362.8	398.8	373.4	371.4	367.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2021-2025

(مليون دولار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
صافي الدخل من كافة العمليات	**768.5**	**886.4**	**1,035.7**	**1,034.2**	**1015.2**
صافي الدخل من الفوائد	**559.2**	**666.2**	**837.6**	**855.7**	**809.3**
الفوائد المقبوضة	697.7	788.3	987.7	1,035.6	1015.2
الفوائد المدفوعة	138.5	122.1	150.1	179.9	205.9
صافي الدخل من غير الفوائد	**209.3**	**220.2**	**198.1**	**178.5**	**200.7**
صافي العمولات	113.0	111.3	103.9	84.1	73.0
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	18.7	15.1	11.0	4.3	10.4
أخرى	77.6	93.8	83.2	90.1	117.3
إجمالي النفقات (غير الفوائد)	**459.9**	**506.3**	**537.0**	**530.4**	**542.5**
نفقات الموظفين	245.1	261.9	275.6	269.2	265.0
نفقات أخرى	214.8	244.4	261.4	261.2	277.5
صافي المخصصات	**64.8**	**61.3**	**271.0**	**458.4**	**290.6**
صافي الدخل قبل الضرائب	**243.8**	**318.8**	**227.7**	**45.9**	**177.9**
الضرائب	65.4	90.6	58.3	2.8	45.1
صافي الدخل بعد الضرائب	**178.4**	**228.2**	**169.4**	**43.1**	**132.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-5): إجمالي الودائع، 2021–2025

(مليون دولار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
ودائع العملاء حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	628.8	621.0	630.1	736.1	851.3
السلطة الوطنية الفلسطينية	465.7	462.1	493.4	530.0	649.9
قطاع خاص، ومنه:	15,889.3	15,847.2	16,958.9	18,040.4	21010.9
مقيم	15,318.2	15,304.4	16,378.6	17,481.4	20,456.4
أفراد	11,645.7	11,915.8	12,267.8	13,032.3	15,055.4
شركات	3,324.0	3,029.8	3,773.6	4,021.6	4,900.3
مؤسسات غير ربحية	348.5	358.8	337.2	427.5	500.7
غير مقيم	571.1	542.8	580.3	558.9	554.5
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	14,965.3	14,929.8	15,549.0	15,420.4	16,804.7
قطاع غزة	1,552.8	1,538.4	2,040.0	3,355.7	5,057.6
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية (تحت الطلب)	6,288.9	6,242.0	6,992.9	7,722.8	9419.6
ودائع توفير	5,629.1	5,714.4	5,901.5	6,262.6	7391.4
ودائع لأجل	4,600.1	4,511.8	4,694.6	4,790.6	5051.3

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	5,918.1	6,782.7	8,052.9	8,170.9	8450.7
دينار أردني	3,617.4	3,334.3	3,029.2	3,055.1	3508.3
دولار أمريكي	6,512.5	5,910.0	6,103.4	7,050.2	9235.6
عملات أخرى	470.1	441.2	403.5	499.9	667.6
ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)	**16,518.1**	**16,468.2**	**17,589.0**	**18,776.1**	**21862.3**
الودائع المصرفية	**1500.1**	**1083.5**	**994.2**	**1209.0**	**1355.9**
إجمالي الودائع	**18018.2**	**17551.7**	**18583.2**	**19985.1**	**23218.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-6): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2021-2025

(مليون دولار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
حسب القطاع المستفيد					
القطاع العام، ومنه:	2,466.9	2,193.6	2,431.1	2,819.4	3,352.7
السلطة الوطنية الفلسطينية	2,446.0	2,172.2	2,406.3	2,788.7	3,310.7
القطاع الخاص، ومنه:	8,280.3	8,851.4	9,551.8	9,127.8	9,234.9
مقيم	8,254.5	8,819.0	9,515.4	9,086.7	9,192.7
أفراد	3,807.3	4,065.1	4,420.6	4,055.9	4,046.8
شركات*	4,323.9	4,628.4	4,970.1	4,909.7	5,012.9
مؤسسات غير ربحية	53.0	52.3	44.1	38.3	34.5
بطاقات الائتمان	70.3	73.2	80.6	82.8	98.6
غير مقيم	25.8	32.4	36.4	41.1	42.2
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	9,809.0	10,063.7	10,996.7	10,998.5	11,701.1
قطاع غزة	938.2	981.3	986.2	948.7	886.5
حسب نوع التمويل					
القروض	9,122.8	9,369.7	10,169.2	9,866.4	10,420.0
الجاري مدين	1,471.7	1,494.0	1,599.3	1,862.1	1,954.0
الإجارة المنتهية بالتمليك	152.7	181.3	214.4	218.7	213.6
حسب نوع العملة					
شيكل إسرائيلي	5,350.2	5,084.1	5,771.5	5,842.7	5,930.9
دينار أردني	1,309.8	1,205.8	1,149.5	1,061.3	1,159.8
دولار أمريكي	3,914.7	4,538.0	4,824.7	4,873.9	5,289.1
عملات أخرى	172.5	217.1	237.2	169.3	207.9
المجموع	**10,747.2**	**11,045.0**	**11,982.9**	**11,947.2**	**12,587.6**

* تشمل أيضاً الجاري مدين الجامد.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-7): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2021-2025

(مليون دولار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
القطاع العام	**2,466.9**	**2,193.6**	**2,433.3**	**2,819.4**	**3,352.7**
القطاع الخاص	**8,280.3**	**8,850.6**	**9,549.6**	**9,127.8**	**9,234.9**
العقارات والإنشاءات والأراضي	2,293.9	2,672.9	2783.8	2,808.8	2,811.1
الصناعة والتعدين	565.8	609.7	688.4	662.2	647.8
التجارة العامة	1,709.8	1,825.7	2,046.1	1,930.2	2,041.2
الزراعة والثروة الحيوانية	128.5	140.0	186.0	178.1	183.7
خدمات مالية وخدمات عامة	1,008.9	1,055.3	1,073.6	1,070.6	1,134.0
تمويل السلع الاستهلاكية	1,425.6	1,436.9	1,303.8	1,397.3	1,327.9
تمويل شراء السيارات	415.5	423.7	511.4	410.9	416.2
أخرى	732.3	687.2	956.5	669.8	672.9
إجمالي التسهيلات	**10,747.2**	**11,045.0**	**11,982.9**	**11,947.2**	**12,587.6**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-8): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2021-2025

(مليون دولار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
صافي الموجودات الأجنبية	**7,304.0**	**7,226.5**	**7,748.9**	**9,256.2**	**11,809.2**
المست حقات على غير المقيمين	8,205.6	7,974.5	8,512.3	10,159.3	13,174.6
المطالبات لغير المقيمين	901.6	748.0	763.4	903.1	1,365.3
صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)	**10,814.7**	**11,066.9**	**11,965.1**	**11,939.6**	**12,696.1**
صافي المستحقات على الحكومة المركزية	2,144.8	1,819.7	2,029.5	2,438.8	2,877.0
المستحقات على الحكومة المركزية	2,617.6	2,289.7	2,531.2	2,979.8	3,538.7
المطالبات على الحكومة المركزية	472.8	470.0	501.7	541.1	661.7
المستحقات على القطاعات الأخرى	8,669.9	9,247.2	9,935.6	9,500.6	9,819.1
الشركات المالية الأخرى	78.2	81.2	81.9	79.9	85.7
السلطات المحلية	20.9	21.4	26.9	30.7	42.0
المستحقات على القطاع الخاص	8,570.8	9,144.6	9,826.8	9,390.0	9,691.5
صافي البنود الأخرى	**2,643.9**	**2,837.9**	**3,208.3**	**3,518.5**	**4,013.9**
السيولة المحلية*	**15,474.8**	**15,455.5**	**16,505.7**	**17,677.5**	**20,491.4**

* السيولة المحلية = صافي الموجودات الأجنبية + صافي المستحقات المحلية - صافي البنود الأخرى.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-9): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض*، 2021-2025

(نسبة مئوية، متوسط سنوي)

المؤشر	الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكل الإسرائيلي	
	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض
2021	1.70	6.26	1.62	5.52	1.75	6.37
2022	1.73	5.91	1.79	5.82	1.83	6.68
2023	2.14	6.25	2.40	6.27	2.42	7.06
2024	2.67	6.07	2.90	6.10	2.79	6.68
2025	2.72	6.43	2.87	6.08	2.98	6.32

* تمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد للتسهيلات (والودائع) المقدمة للأفراد والشركات باختلاف أنواعها وفتراتها، وهي نسب استرشاديه فقط، ولا تشمل القروض الحكومية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-10): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية «براق»*، 2021-2025

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		عمليات أخرى		تسويات الأنظمة الأخرى**		إجمالي الحوالات	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2021	7,993	4,491.7	66,551	10,012.9	2,098	215.6	24,040	3,120.1	100,682	17,840.3
2022	9.907	7,101.3	73,939	10,021.2	2,178	276.4	25,561	3,652.8	111,585	21,051.7
2023	13,591	7,970.9	80,894	9,644.3	2,463	245.9	26,578	3,559.5	123,526	21,420.6
2024	15,855	7,809.4	172,186	9,853.5	3,330	275.0	32,085	3,319.6	223,456	21,257.5
2025	14,746	7,358.9	148,420	11,031.9	4,765	412.6	34,451	4,396.8	202,382	23,200.2

* لا تشمل عمليات سلطة النقد من خلال النظام.

** تشمل حوالات جميع أنظمة التجزئة، المقاصة، والمفتاح الوطني، والبورصة، وعرض وسداد الفواتير الذي تم إطلاقه في شهر تموز 2023.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-11): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2021-2025

(القيمة مقومة بالمليون دولار)

المؤشر		2021	2022	2023	2024	2025
حركة الشيكات المتداولة						
بين المصارف العاملة في فلسطين	العدد	5,277,134	5,667,392	6,276,353	4,794,485	4,010,534
	القيمة	12,582.2	14,676.7	15,485.4	12,538.5	12,986.5
بين المصرف وفروعه	العدد	2,381,745	2,049,501	1,923,007	1,900,663	1,568,737
	القيمة	6,011.8	5,932.4	5,647.2	5,596.5	5,115.6
أخرى*	العدد	236,225	236,912	238,949	169,546	141,881
	القيمة	2,786.6	3,023.6	2,880.3	2,203.4	2,147.2
المجموع	**العدد**	**7,895,104**	**7,953,805**	**8,438,309**	**6,864,694**	**5,721,152**
	القيمة	**21,380.6**	**23,632.7**	**24,013.0**	**20,338.4**	**20,249.3**
حركة الشيكات المعادة						
بين المصارف العاملة في فلسطين	العدد	678,528	624,768	861,900	989,180	526,011
	القيمة	1,207.9	1,188.3	1,541.0	1,489.0	1,185.6
بين المصرف وفروعه	العدد	125,098	124,834	192,946	203,011	110,354
	القيمة	238.9	234.2	338.5	286.9	249.6
أخرى*	العدد	13,455	11,942	16,719	12,612	6,422
	القيمة	75.9	80.4	121.6	49.8	48.8
المجموع	**العدد**	**817,081**	**761,544**	**1,071,565**	**1,204,803**	**642,787**
	منه: لعدم كافية الرصيد		613,339	873,168	1,144,062	602,658
	القيمة	**1,522.7**	**1,502.9**	**2,001.1**	**1,825.6**	**1,484.0**
	منها: لعدم كافية الرصيد		1,147.6	1,521.1	1,684.6	1,369.6

* تمثل الشيكات المسحوبة (أو المعادة) على المصارف العاملة في فلسطين لصالح المصارف الإسرائيلية.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

جدول (4-12): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2021-2025

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المؤسسات	8	9	9	9	9
عدد الفروع	94	95	96	95	92
عدد المقترضين النشطين	64,541	70,927	74,237	65,420	57,271
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	274.9	324.7	354.6	322.8	294.0
محفظة القروض حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
الضفة الغربية	236.3	279.9	304.3	276.0	250.5
قطاع غزة	38.6	44.8	50.3	46.8	43.5
التوزيع القطاعي للقروض (%)					
الزراعة	11.3	10.8	10.5	10.4	11.0
الصناعة والتعدين	5.4	5.7	6.2	6.6	6.8
العقارات	31.5	29.4	29.1	30.0	29.3
التجارة	29.6	30.9	30.4	29.5	29.9
المرافق العامة والخدمات	10.8	9.6	10.3	11.2	12.0
السياحة	1.3	1.0	0.7	0.8	0.8
الاستهلاك	10.1	12.6	12.8	11.4	10.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-13): بعض المؤشرات الخاصة بقطاع الصيرفة في فلسطين، 2021-2025

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
إجمالي عدد الصرافين	242	242	234	229	225
أهم المؤشرات المالية لقطاع الصرافة (مليون دولار)					
إجمالي الموجودات	84.2	86.1	88.8	66.6	66.7
إجمالي حقوق الملكية	83.5	84.7	86.5	63.7	64.3
الأصول المتداولة	80.8	82.4	85.0	63.8	64.6
الأصول الثابتة	3.5	3.7	3.7	2.8	2.1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-14): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2021-2025

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد جلسات التداول (جلسة)	245	247	244	244	244
قطاع البنوك والخدمات المالية					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	7	8	8	8	8
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	78.1	81.9	52.6	27.9	42.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	135.1	142.5	93.7	41.2	58.0
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	1220.6	1332.7	1244.2	1088.3	1174.4
قطاع التأمين					

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد الشركات المدرجة (شركة)	8	8	8	8	8
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	9.8	2.8	8.7	3.6	5.2
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	29.6	6.3	12.2	7.3	6.1
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	267.5	263.8	258.3	246.4	246.6
قطاع الاستثمار					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	10	11	12	12	12
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	80.5	136.0	70.3	58.9	143.1
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	125.4	224.5	137.2	77.8	232.5
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	940.9	1256.7	1124.4	995.4	1445.4
قطاع الصناعة					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	13	13	11	11	11
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	14.0	8.2	9.0	3.2	8.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	35.1	29.3	34.6	10.6	39.9
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	466.3	536.4	508.6	494.7	550.6
قطاع الخدمات					
عدد الشركات المدرجة (شركة)	9	9	10	9	9
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	18.9	14.5	19.2	6.8	10.4
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	39.6	70.1	53.3	27.3	46.7
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	1511.9	1506.6	1489.6	1255.1	1525.8
قيم إجمالية					
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	201.2	243.5	159.8	100.4	209.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	418.7	472.8	330.9	164.2	383.2
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	4407.1	4896.1	4625.1	4080.1	4942.8
مؤشر القدس العام	608.4	639.7	588.7	498.3	619.7

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

جدول (4-15): أهم المؤشرات التشغيلية والمالية في قطاع التأمين، 2021-2025

المؤشر	2021	2022	2023	2024	*2025
عدد الشركات	10	10	12	12	12
عدد الفروع	174	187	191	189	201
عدد الموظفين	1527	1551	1684	1774	1781
عدد الوكلاء والمنتجين والوسطاء	284	283	279	246	238
إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)	363.0	396.0	395.2	383.6	424.7
إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)	742.3	783.7	618.8	583.7	609.4
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	103.3	104.8	125.7	126.8	128.0
حقوق الملكية (مليون دولار)	213.0	252.5	256.8	261.0	280.9

* الاحصائيات لا تشمل البيانات المالية للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة-اليكو وشركة البركة للتأمين الإسلامي.

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).